جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كلّيَّة الدّراسات العليا

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين التّحدّيات السّياسيّة وجدليّة الصّمود

إعداد
علي عدنان محمّد جبارين

إشراف
د. رائد نعيرات

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التّخطيط والتّنمية السّياسيّة، من كلّيّة الدّراسات العليا، في جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين.

2025

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين التّحدّيات السّياسيّة وجدليّة الصّمود

علي عدنان محمّد جبارين

نوقشت هذه الرّسالة بتاريخ 2025/12/30م، وأجيزت:

د. رائد نعيرات	
المشرف الرّئيس	**التّوقيع**
د. إبراهيم ربايعة	
الممتحن الخارجيّ	**التّوقيع**
د. نائل موسى	
الممتحن الدّاخليّ	**التّوقيع**

الإهداء

إلى مَنْ زرعا حبّ العِلم المنير في قلبي..

أبي الأصيل، وأمّي الغالية رحمها الله.

إلى قرّة العين وسؤدد الرّوح؛ مَن جعلتا للحياة طعمًا..

ابنتيَّ الحبيبتين:ريحانة وفاطمة الزّهراء.

إلى مصطبات الأمل ومنابر العلياء..

أخوتي الأعزّاء وأخواتي الفاضلات.

إلى المسانِدة الفاضلة الّتي جعلت مسيرتي مشرقة وعملي منيرًا ..

زوجتي العزيزة.

إلى وِجهتي الّتي ألهمتني هذا الأمل وتلك الإشراقات المنيرة؛ فزادتني نورًا..

مدينتي الحانية: أمّ النّور الأبيّة.

والله وليّ التّوفيق:

علي عدنان جبارين

الشّكر والتّقدير

الحمد لله عزّ وجلّ الرّزّاق الوهّاب أن رزقني حبّ العِلم الزّاهر، وحباني بكتابة هذه الرّسالة الّتي تجلّت بصورتها الحاليّة ثمّ الشّكر موصول إلى الدّكتور رائد نعيرات الّذي أشرق بمساعدته المتواصلة، وأنار بإشرافه السّامي، وأبهرني بتوجيهاته الرّائدة الّتي لولاها ما وصلت هذه الرّسالة إلى هذه الدّرجة السّامقة وهذا المستوى الرّاقي من الأصالة المنيرة.

وكذلك شكري أفضله إلى عضوَيْ لجنة المناقشة: د.إبراهيم ربايعة ود.نائل موسى اللّذين أنارا بمناقشتهما وملحوظاتهما البنّاءة صفحات هذه الرّسالة. ولا يفوتني أن أتقدّم بالشّكر والتّقدير؛ كذلك، إلى أخي الغالي الدّكتور محمّد عدنان بركات، وصديقي الفاضل الدّكتور توفيق سويلم، وكلّ مَن قدّم لي المساعدة بتجلّياتها المتنوّعة وصورها والمختلفة.

والله من وراء القصد.

الإقرار

أنا الموقّع أدناه مقدّم الرّسالة الّتي تحمل عنوان:

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين التّحدّيات السّياسيّة وجدليّة الصّمود

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة هي نتاج جهدي الخاصّ؛ باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرّسالة ككلّ أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أيّة درجة أو لقب علميّ أو بحثيّ لدى أيّة مؤسّسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

اسم الطّالب: علي عدنان محمد جبارين

التّوقيع: علي جبارين

التّاريخ: ٢٠/١٢/٢٠٢٥م

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ب

الشّكر والتّقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخَّص ..... ط

الفصل الأوّل: الخلفيّة العامّة والدّراسات السّابقة 1

1.1 مقدّمة الدّراسة 1

1.2 مشكلة الدّراسة 5

1.3 أسئلة الدّراسة 6

1.4 فرضيّات الدّراسة 7

1.5 أهمّيّة الدّراسة 9

1.6 أهداف الدّراسة 10

1.7 حدود الدّراسة 11

1.8 منهجيّة الدّراسة 12

1.9 مصطلحات الدّراسة 12

1.10 الدّراسات السّابقة 13

1.11 التّعقيب على الدّراسات السّابقة 16

الفصل الثّاني: العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قبل اتّفاقيّة أوسلو: نشأتها وتطوّرها بين عامي (1948م-1993م) 17

2.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1948م-1967م): غياب الظّاهرة والاكتفاء الإسرائيليّ 18

2.2 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1967م-1973م): بداية الظّاهرة واتّساعها 20

2.3 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1973م-1988م): الدّمج والسّيطرة والتّنظيم 24

2.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1988م–1993م): التّذبذب والقيود والتّقليص الإسرائيليّ28
2.5 سمات العمالة الفلسطينيّة وخصائصها في إسرائيل بين عامي (1967م–1993م) 30
2.6 الإشكاليّات والتّحدّيات الّتي واجهت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1967م–1993م) 32
2.6.1 تحدّيات على مستوى العمل وطبيعته.....32
2.6.2 تحدّيات على مستوى الاقتصاد الوطنيّ (الاقتصاد الفلسطينيّ).....34
الفصل الثّالث: العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بعد اتّفاقيّة أوسلو (1993م–2025م) 37
3.1 المشهد العامّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1993م–2025م).....38
3.1.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1993م–2000م).....38
3.1.2 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (2000م–2010م).....39
3.1.3 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (2010م–2020م).....41
3.1.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (2020م–2025م).....42
3.2 السّلطة الفلسطينيّة بين سياسات بناء الدّولة والعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل.....44
3.3 السّياسات الإسرائيليّة تجاه العمالة الفلسطينيّة: الاقتصاد والأمن وسياسة التّحكّم كأدوات لممارسة السّياسات الإسرائيليّة.....52
3.3.1 الاقتصاد.....52
3.3.2 الأمن.....54
3.3.3 سياسة التّحكّم (التّحكّم كسياسة احتلال).....56
3.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين نظريّات التّوظيف الإسرائيليّ ونظريّات التّفسير في سياق الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ.....59
الفصل الرّابع: العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كفضاء للصّمود والمقاومة 64
4.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل واستراتيجيّات الصّمود الفلسطينيّ.....65
4.1.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كنموذج للصّمود والبقاء.....65
4.1.2 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كممارسة للمقاومة الرّمزيّة والتّحدّي اليوميّ.....67
4.1.3 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين جدليّة تعميق التّبعيّة لإسرائيل والتّهديد السّياسيّ المحتمل...70

4.1.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كداعم لبناء الدّولة الفلسطينيّة.....72
4.2 الخطاب الذّاتيّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل 75
4.2.1 خطاب الضّرورة القسريّة مقابل خطاب المقاومة الرّمزيّة.....76
4.2.2 المقاومة العمّاليّة كخطاب ذاتيّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل 77
4.3 وسائل المقاومة الفلسطينيّة، الرّمزيّة والتّنظيميّة؛ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل 79
4.3.1 الوجود والحضور 79
4.3.2 النّقابات والجمعيّات العمّاليّة.....80
4.3.3 الفعل العمّاليّ (المواجهة المباشرة وغير المباشرة).....82
4.3.4 تفكيك التّناقضات والمفارقات المتعلّقة بالعمالة الفلسطينيّة.....83
4.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين إشكاليّات الصّمود البنيويّ وتعقيدات وسائل المقاومة الرّمزيّة 84
4.4.1 السّياسات والإجراءات الإسرائيليّة (الأمنيّة والعسكريّة).....85
4.4.2 عدم التّمثيل القانونيّ داخل إسرائيل 85
4.4.3 غياب الضّمان والحماية الاجتماعيّة فلسطينيًّا.....86
4.4.4 هشاشة البيئة الفلسطينيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة 88
4.4.5 خطاب عمّاليّ ذاتيّ وداخليّ منقسم 89
4.5 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل وتكتيكات التّغلّب على منظومة الإشكاليّات الرّمزيّة والبنيويّة.....91
4.6 مستقبل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في ظلّ الحالة العامّة الفلسطينيّة، والتّحوّلات الإقليميّة، ومنظومة التّغييرات الدّوليّة.....93
الخاتمة 96
المراجع العلميّة.....99
Abstract.....b

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين التّحدّيات السّياسيّة وجدليّة الصّمود

إعداد

علي عدنان محمّد جبارين

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخَّص

هدفت هذه الدّراسة لفهم قضيّة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ودراستها وتحليلها ضمن موقعها في الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وذلك في ضوء تاريخ نشوئها، وواقعها في ظلّ وجود السّلطة الفلسطينيّة؛ ثمّ التّحدّيات السّياسيّة الّتي تواجهها، وجدليّة الصّمود المرتبطة بها؛ إذ تعدّ هذه العمالة ساحة لالتقاء الضّرورات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة مع التّحكّم السّياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ الإسرائيليّ (القسريّ والقهريّ)، ثمّ الاستجابة التّكتيكيّة (اليوميّة والتّنظيميّة) الرّسميّة والشّعبيّة الفلسطينيّة لهذا التّحكّم، والّذي قد يمنح العامل الفلسطينيّ مساحة لمقاومة إسرائيل ومواجهتها.

ولأجل ذلك، وللتّحقّق من صحّة افتراض الدّراسة المتمثّل في (أنّ نموذج العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ورغم ما يرتبط به من ظروف قهريّة وتحدّيات سياسيّة ومفارقات اقتصاديّة واجتماعيّة متعدّدة؛ إلّا أنّه من الممكن أن يُشكّل فضاء للصّمود الفلسطينيّ ووجوده الرّمزيّ في إسرائيل)، والإجابة على سؤالها المركزيّ المتمثّل في (كيف يمكن فهم العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل وقراءتها في ضوء التّحدّيات السّياسيّة الّتي تواجهها وجدليّة الصّمود المرتبطة بها؟)؛ استخدمت الدّراسة عدّة مناهج بحثيّة وعلميّة، أهمّها الأسلوب والمنهج الوصفيّ التّحليليّ (الكيفيّ)، والمنهج الاستقرائيّ، ومنهج تحليل المحتوى.

توصّلت الدّراسة لعدّة نتائج؛ أبرزها: العلاقة بين العمالة الفلسطينيّة وإسرائيل ليست علاقة باتّجاه واحد تقوم على العمل مقابل المال؛ بل هي علاقة استعماريّة يعيد الفلسطيني خلالها إنتاج مواجهته ومقاومته

لإسرائيل. وواقع العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل معقّد وشائك وأقرب للتّبعيّة، ومستقبله مرتبط بالكثير من التّغييرات الإقليميّة والدّوليّة السّياسيّة والاقتصاديّة والماليّة والتّقنيّة. وتوظف إسرائيل منظومة أمنيّة وسياسيّة وعسكريّة للتّحكّم بهذه العمالة؛ عبر أدوات من التّصاريح والحواجز والجدران والبرامج التّقنيّة، والّتي تزيد من تبعيّة الفلسطينيّ لها اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

الكلمات المفتاحيّة: العمّال الفلسطينيّون في إسرائيل، العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، السّياسة الاستعماريّة الإسرائيليّة، المقاومة الرّمزيّة الفلسطينيّة، جدليّة الصّمود الفلسطينيّة، منظومة التّصاريح الإسرائيليّة.

الفصل الأوّل

الخلفيّة العامّة والدّراسات السّابقة

1.1 مقدّمة الدّراسة

ترتبط أيّ مسألة اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة فلسطينيّة بحالة من النّضال الفلسطينيّ القائم على العديد من جدليّات التّحدّي والصّمود، وذلك في ظلّ وجود الاحتلال الإسرائيليّ، وما ينبثق عنه من تبعات أخرى على الكلّ الفلسطينيّ. تحتلّ مسألة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل جانبًا كبيرًا من جدليّة التّحدّي والصّمود، والتّناقض أيضًا، والقائمة على فكرة عمل العديد من الشّرائح الاجتماعيّة والعمّاليّة الفلسطينيّة في مختلف القطاعات الصّناعيّة والزّراعيّة والبنائيّة والإنشائيّة الإسرائيليّة.

سعت إسرائيل، ومنذ نكبة عام 1948م، لربط الكلّ الفلسطينيّ باقتصادها القائم على الرّأسماليّة والمنفعة اليهوديّة. بحيث عملت على منع أيّ تطوّر فلسطينيّ، اجتماعيّ واقتصاديّ؛ قائم على العمالة الفلسطينيّة، قد يُشكّل نافذةً أو ركيزةً للتّحرّر الفلسطينيّ، ومنع قيام أيّ تطوّر هيكليّ فلسطينيّ يعتمد على العمالة الفلسطينيّة؛ إذ وظّفت هذه العمالة بالعمل في مختلف منشآتها وقطاعاتها الصّناعيّة والزّراعيّة والاقتصاديّة وغيرها، وبما يعُزّز من هيمنتها؛ كقوّة احتلال، على كافّة المقدّرات الفلسطينيّة؛ سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، ويمنع قيام اقتصاد فلسطينيّ مقاوم أيضًا (فرسخ، 2024).

عمّقت إسرائيل من سيطرتها على الموارد الفلسطينيّة بعد نكسة عام 1967م، خاصّةً القوّة البشريّة الفلسطينيّة الّتي تُشكّل القوام الأساسيّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ إذ فرضت إسرائيل اقتصادًا عسكريًّا على الكلّ الفلسطينيّ، ومارست نوعًا من الهيمنة الاستعماريّة القائمة على حرمان الفلسطينيّ من كافّة مقدّراته وأراضيه ومُشغّليه وموارده الإنتاجيّة من جهة، واستغلاله من جهة أخرى، خاصّةً في الأعمال المهنيّة والحرفيّة والصّناعيّة والزّراعيّة وغيرها؛ ممّا جعل من خزّان العمالة الفلسطينيّة

مصدرًا لتوفير الأيدي العاملة في إسرائيل بأجر وتكلفة أقلّ ممّا قد تدفعه القطاعات الرّأسماليّة الإسرائيليّة حال استخدمت عمالة إسرائيليّة ويهوديّة أو من خارج إسرائيل (Tabar, 2013).

وبالتّالي، نجحت إسرائيل، ومنذ ستينيّات القرن الماضي، في توجيه العمالة الفلسطينيّة الكثيفة نحو العمل في مختلف قطاعاتها الرّأسماليّة وغير الرّأسماليّة، وضمن معادلة أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة تكفل لها الاستفادة القصوى من هذه العمالة. وقد شكّلت العمالة الفلسطينيّة من الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة والدّاخل المحتلّ؛ شريحة واسعة من القوى العاملة في إسرائيل، والّتي تُقدّر بأكثر من (26%) من هذه القوى. وقد بات لهذه الشّريحة سلوك اقتصاديّ واجتماعيّ واستهلاكيّ مرتكز بشكلٍ رئيس على مدخولاتها من العمل في إسرائيل، خاصّةً في ظلّ عدم وجود إدارة فلسطينيّة رسميّة تُدير المجتمع الفلسطينيّ قبل توقيع اتّفاقيّات أوسلو (Farsakh, 2005).

عملت إسرائيل على بقاء شريحة العمالة الفلسطينيّة ضمن دوائر توظيفها الإنتاجيّ، مع حرصها على عدم تحوّلها إلى نواة لاقتصاد مقاوم لنظامها الاستلابيّ والاستعماريّ والاستيطانيّ على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا خلال حقبة الفصل العنصريّ فيها. كما ووازنت إسرائيل بين هذه الشّريحة وقواها البشريّة والإنتاجيّة والعمّاليّة الأخرى، بحيث تكون الغلبة للشّرائح اليهوديّة والإسرائيليّة (حباس & قزمار، 2022). كما وأبقت إسرائيل سياساتها الإحلاليّة والاحتلاليّة قائمة بحقّ مختلف الشّرائح الفلسطينيّة، ومن بينها شريحة العمالة الفلسطينيّة، وقد عملت إسرائيل على تفريغ هذه الشّرائح من محتواها الإنتاجيّ في السّياق الفلسطينيّ، والدّفع بها نحو العمل في داخلها، وذلك لضمان بقائها ضمن دائرة الحاجة الإسرائيليّة، وبما يؤسّس لتعبئة فلسطينيّة لإسرائيل في النّواحي الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة.

حمل نشوء السّلطة الفلسطينيّة عقب توقيع اتّفاقيّات أوسلو بين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وإسرائيل عامي (1993–1994)م جانبًا من التّفاؤل بقدرة السّلطة الفلسطينيّة على تحرير مختلف القطاعات

الفلسطينيّة من السّطوة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والماليّة الإسرائيليّة. لكن جاء الواقع مغايرًا للتّفاؤل الفلسطينيّ، إذ اندفعت الشّرائح الاجتماعيّة الفلسطينيّة للعمل في القطاعات الخدماتيّة والرّسميّة الفلسطينيّة، والّتي رافقها أيضًا استمرار عمل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل. ممّا زاد من التصاق الاقتصاد الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ عبر عدّة أدوات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة؛ كبروتكول باريس الاقتصاديّ، وأموال المقاصّة، والاتّفاقيّات الجمركيّة والماليّة الأخرى (اصلان، 2023).

وبذلك، تكون صورة الاقتصاد الفلسطينيّ النّاشئ بعد العام 1994م قد تكوّنت بارتباطٍ لصيق مع الاقتصاد الإسرائيليّ، دون أن يكون للسّلطة الفلسطينيّة القدرة على إدارة ملفّاتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وصياغة سياساتها الماليّة والنّقديّة. وقد اتّسم الاقتصاد الفلسطينيّ بتبعيّته للاقتصاد الإسرائيليّ، وارتكازه على أموال المساعدات الخارجيّة من الدّول المانحة، العربيّة وغير العربيّة، وأموال المقاصّة الإسرائيليّة، والضّرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المجتمع الفلسطينيّ؛ إضافةً إلى عمل شريحة واسعة من الفلسطينيّين في إسرائيل، والّتي باتت تحتلّ جانبًا من النّاتج الإجماليّ الفلسطينيّ؛ لتدخل بجدليّة تتعلّق بجملة من التّحدّيات المتعلّقة بصمود المواطن الفلسطينيّ أمام الاحتلال الإسرائيليّ (حلس، 2021).

منحت ملامح الاقتصاد الفلسطينيّ النّاشئ بعد اتّفاقيّة أوسلو؛ إسرائيل فرصةً لتوظيف الاختلالات نحو الكلّ الفلسطينيّ. واستخدمت إسرائيل ورقة أموال المقاصّة كأداة ضغط سياسيّ على السّلطة الفلسطينيّة، كما وأوقفت إسرائيل حركة تدفّق العمّال الفلسطينيّين للعمل في الدّاخل الإسرائيليّ في كلّ توتّر سياسيّ أو عسكريّ مع الجانب الفلسطينيّ؛ ممّا دفع السّلطة الفلسطينيّة لزيادة الإنفاق العامّ، والّذي تعمّق بصورة كبيرة بعد الانقسام الفلسطينيّ السّياسيّ والجغرافيّ بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وانتشار الفساد في مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة. وترهّل العمل الإداريّ والإنتاجيّ فيها؛ إذ وجد الفلسطينيّ في العمل داخل إسرائيل منفذًا لكسب قوت يومه، وسدّ احتياجاته المادّيّة والمعنويّة، وبالتّالي زيادة حدّة التّناقضات الفلسطينيّة فيما يتعلّق بالعمل في إسرائيل والمستوطنات اليهوديّة الأخرى (رمانة، 2020).

وكدليل على ذلك؛ فقد كشفت عدّة أحداث محلّيّة وعالميّة عمق التّبعيّة الفلسطينيّة لإسرائيل؛ كجائحة كورونا، وعمليّات 7 أكتوبر 2023م، وما أعقبها من تطوّرات سياسيّة وعسكريّة واقتصاديّة واجتماعيّة، عن مدى ارتباط العديد من المكوّنات الاجتماعيّة الفلسطينيّة بمنظومة العمل داخل إسرائيل؛ فقد أغلقت إسرائيل الباب أمام تدفّق العمالة الفلسطينيّة للعمل داخلها؛ لتمنع أكثر من (360) ألف عامل فلسطينيّ (من الضّفّة الغربيّة والقدس وقطاع غزّة) من الدّخول للعمل فيها أو في المستوطنات الإسرائيليّة؛ ممّا فاقم من الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة داخل المجتمع الفلسطينيّ. مع الإشارة إلى أنّ إسرائيل كانت قد أطلقت عدّة برامج تقنيّة لتنظيم دخول العمالة الفلسطينيّة داخلها، وذلك ضمن العديد من الإجراءات الأمنيّة الّتي يتوجّب على العامل الفلسطينيّ تنفيذها؛ لتسهيل دخوله للعمل في إسرائيل (دغلس، 2024).

أوجد هذا المشهد المتعلّق بالعمالة الفلسطينيّة داخل إسرائيل، والّذي بدأت ملامحه بالتّشكّل منذ ستينيّات القرن الماضي؛ جملة من التّحدّيات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة المتعلّقة بماهية الصّمود للعامل الفلسطينيّ أمام منظومة الاحتلال الإسرائيليّ من جهة، ومواءمة ذلك من احتياجاته اليوميّة والمعيشيّة من جهة أخرى. فعمل الفلسطينيّ داخل إسرائيل لا يعكس حالة أو حاجة اقتصاديّة واجتماعيّة فحسب؛ بل يُشكّل جدليّة لها دلالات سياسيّة ووطنيّة تجمع بين السّعي لكسب الرّزق، والصّمود في الأرض، وإثبات الذّات والوجود، وتحدّي منظومة الأمن الإسرائيليّة.

وبصورة عامّة؛ تخضع جدليّة العمالة الفلسطينيّة داخل إسرائيل لعدّة اعتبارات تتعلّق بفحوى الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ فالبعض يرى فيها استمرار لهذا الصّراع، والّذي يُعبّر عنه قدرة الفلسطينيّ على إثبات وجوده في أرضه، وكسر منظومة الأمن الإسرائيليّ، حتّى وإن تغلّف ذلك بالحاجة الاقتصاديّة والماديّة. في حين يرى البعض الآخر أنّ عمل الفلسطينيّ يأتي كاستمرار لحالة التّبعيّة الفلسطينيّة لإسرائيل في النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعية، خاصّةً وأنّ إسرائيل قد نجحت في ترجمة هذه الحاجة إلى مجموعة من المنافع الاقتصاديّة والسّياسيّة والأمنيّة الخاصّة بها (بسومي، 2023).

ولأجل ذلك، تتطلّب هذه الجدليّة دراسة معمّقة لمختلف جوانبها والآراء المرتبطة بها. إذ يستدعي توجّه الفلسطينيّ للعمل في إسرائيل، وداخل مستوطناتها؛ الوقوف على دوافع هذا التّوجّه، وتأثيره في المجتمع الفلسطينيّ، وموقعه في الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. وآليّات التّعامل الإسرائيليّ مع هذا التّدفّق البشريّ الفلسطينيّ، سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. وهو ما تُحاول هذه الدّراسة إبرازه وتحليله.

1.2 مشكلة الدّراسة

تنطلق إشكاليّة هذه الدّراسة من طبيعة العلاقة ونمطيّتها بين الفلسطينيّ المُحتلّ وإسرائيل كقوّة احتلاليّة وإحلاليّة واستعماريّة واستيطانيّة تسعى للسّيطرة على الكلّ الفلسطينيّ. وهو ما يولّد حالة من التّناقض والمفارقة في كيفيّة عمل الفلسطينيّ داخل المنشآت الإسرائيليّة والاستيطانيّة. وهي مفارقات وتناقضات تُوجِد حالة من التّداخل البنيويّ بين الطّرفان، والّذي يستدعي تفسيره بعدّة نظريّات لها مدلولاتها السّياسيّة والاقتصاديّة، والمتعلّقة أيضًا بالاقتصاد السّياسيّ لكلّ من الفلسطينيّين والإسرائيليّين.

ووفقًا لذلك، فإنّ زخم هذه الإشكاليّة يزداد حين النّظر للدّوافع الفلسطينيّة للعمل داخل إسرائيل، والّتي تتمثّل في الحاجة الماليّة والاقتصاديّة. والواقع الإقصائيّ الّذي يعيشه الفلسطينيّ جرّاء سياسات الاحتلال الإسرائيليّ نحوه. وفقدانه لمختلف موارده من أراض ووسائل إنتاج وعوامل بقاء وصمود في أرضه. وشبه غياب للدّور الفلسطينيّ الرّسميّ الّذي قد يحول دون عمل الفلسطينيّ في إسرائيل. بحيث يحاول الفلسطينيّ تجسيد هذه الحاجة لواقع من الصّمود والتّحدّي أمام منظومة الاحتلال والسّيطرة الإسرائيليّة، والماثلة بجدار الفصل العنصريّ. ومنظومة الحواجز والتّصاريح الإسرائيليّة. وغياب الضّمانات الاجتماعيّة والقانونيّة والصّحيّة للعامل الفلسطينيّ داخل إسرائيل.

ومقابل ذلك، تتعامل إسرائيل مع العمالة الفلسطينيّة بالعديد من التّراتيب الاستعماريّة والاستيطانيّة الّتي تحقّق لها أقصى درجات المنفعة والاستفادة، خاصّةً من زاوية توظيف الاقتصاد في الصّراع، والتّبادل غير المتكافئ بين الجانبين؛ فهي تسعى لبقاء سيطرتها على العمالة الفلسطينيّة بعيدًا عن دمجها بسوق

العمل الإسرائيليّ، أو الاعتماد عليها بصورة دائمة، أو تحوّلها إلى نواة لبناء اقتصاد فلسطينيّ سليم وقائم على الصّمود والتّنمية. كما وتعمل على سلخها من مكوّناتها الفلسطينيّة. وإعادة إنتاجها بهويّة قائمة على الرّفاهية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المرتكزة على الحاجة الإسرائيليّة من جانب، والاستهلاك غير المبرّر من جانب آخر؛ إضافة لاستغلالها في عمليّات التّفاوض السّياسيّ مع الجانب الرّسميّ الفلسطينيّ.

وبذلك، تتمحور الإشكاليّة الرّئيسيّة لهذه الدّراسة حول تحليل ماهية العلاقة البنائيّة والبنيويّة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين من زاوية العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ويشكّل ذلك رؤية للمقاومة والصّمود من الجانب الفلسطينيّ أمام منطق الهيمنة والسّيطرة والتّبعيّة من قبل الجانب الإسرائيليّ؛ فالفلسطينيّ يرى بعمله داخل إسرائيل حاجة وجوديّة لبقائه في أرضه، ومقاومته لكلّ التّدابير الإسرائيليّة؛ في حين تنظر إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة داخلها كنمط تكريس التّبعيّة الاقتصاديّة لها، والّتي تنتج لها العديد من أدوات السّيطرة والهيمنة، ويمكن توظيفها سياسيًّا وأمنيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا في إخضاع المجتمع الفلسطينيّ لها وبمختلف شرائحه ومؤسّساته الرّسميّة وغير الرّسميّة. وبذلك؛ فإنّ الإشكاليّة الرّئيسيّة والمركزيّة لهذه الدّراسة تتمثّل بالتّساؤل التّالي: **كيف يمكن فهم العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل وقراءتها في ضوء التّحدّيات السّياسيّة الّتي تواجهها وجدليّة الصّمود المرتبطة بها؟**

1.3 أسئلة الدّراسة

تبعًا لسؤال الدّراسة الرّئيسيّ؛ فإنّ هذه الدّراسة، تحاول الإجابة؛ أيضًا، على الأسئلة الفرعيّة التّالية:

1. ما المراحل التّاريخيّة لتّطوّر عمل الفلسطينيّين في إسرائيل ومدى ارتباطها بأبرز المحطّات المفصليّة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة قبل اتّفاقيّة أوسلو وبعدها؟
2. ما أبرز التّحدّيات الّتي واجهت وتواجه العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على مستوى طبيعة العمل، والاقتصاد الوطنيّ، والارتباط بالأرض والمكوّنات الفلسطينيّة الأخرى؟

3. كيف وظّفت إسرائيل العمالة الفلسطينيّة كأداة للضّبط السّياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ قبل توقيع اتّفاقيّة أوسلو وبعدها؟
4. ما سياقات مواءمة السّلطة الفلسطينيّة لسياساتها في بناء الدّولة الفلسطينيّة والعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؟
5. كيف تُفسّر النّظريّات السّياسيّة والاقتصاديّة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في سياق الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؟
6. هل يمكن عدّ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل استراتيجيّة للصّمود الفلسطينيّ في ظلّ التّوظيف الإسرائيليّ لها كأداة للهيمنة والتّبعيّة وانعكاسها على البناء الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ الفلسطينيّ؟
7. ما مستقبل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في ضوء التّحوّلات المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة والعالميّة؟

1.4 فرضيّات الدّراسة

تنظر الدّراسة للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على أنّها حاجة سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة ومعيشيّة تدفع بالفلسطينيّ للإقدام عليها بسبب سلسلة الإجراءات القهريّة والعقابيّة والاستعماريّة الاستيطانيّة الّتي تمارسها إسرائيل على المجتمع الفلسطينيّ؛ إذ يحاول الفلسطينيّ ترجمة هذا الاحتياج إلى حالة من المقاومة والصّمود وتعزيز الوجود في ظلّ غياب تكافؤ القوى ومحاولات إسرائيل تقليص الصّراع لصالحها بأدوات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وفكريّة.

وعلى الجانب الآخر؛ تنظر الدّراسة لكيفيّة التّوظيف الإسرائيليّ للعمالة الفلسطينيّة داخلها، وترى إسرائيل بهذه العمالة فرصة لتعقيد واقعها الاستعماريّ بفلسطين، وإدخاله في جملة من المفارقات القائمة على الحاجة والهيمنة، والتّبعيّة والصّمود، والسّيطرة والمقاومة، وغيرها من التّناقضات الأخرى، والّتي

تُتيح لها المجال أمام بسط سيطرتها الأمنيّة والجغرافيّة والعسكريّة على الكلّ الفلسطينيّ، وجعل الفلسطينيّ كمستهلك فقط؛ بعيدًا عن دوره النّضاليّ والمدنيّ والسّياسيّ والعسكريّ والاجتماعيّ.

وبالتّالي؛ فإنّ الفرضيّة الرّئيسيّة الّتي تتمحور حولها هذه الدّراسة؛ تتمثّل في أنّ نموذج العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ورغم ما يرتبط به من ظروف قهريّة وتحدّيات سياسيّة ومفارقات اقتصاديّة واجتماعيّة متعدّدة، إلّا أنّه من الممكن أن يُشكّل فضاء للصّمود الفلسطينيّ ووجوده الرّمزي في إسرائيل. وذلك على افتراض أنّ الفلسطينيّ يُقدم على العمل داخل إسرائيل مكرهًا ومقاومًا لمختلف الشّروط الإسرائيليّة المفروضة عليه. مع الأخذ بأنّ إسرائيل استفادت من تراكم المعرفة والخبرة للعمالة الفلسطينيّة فيها. وأحسنت توظيفها سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا لصالحها. وأدركت أنّ الاعتماديّة الكاملة على هذه العمالة قد يؤثّر في قطاعاتها الإنشائيّة والزّراعيّة والبنائيّة.

أمّا عن الفرضيّات الفرعيّة الأخرى لهذه الدّراسة؛ فهي تتمثّل بما يلي:

1. استفادت إسرائيل كثيرًا من المحطّات التّاريخيّة والمفصليّة للقضيّة الفلسطينيّة في زيادة أعداد العمالة الفلسطينية ومراكمتها داخلها؛ كنكسة عام 1967م، واتّفاقيّة أوسلو، وغيرها.
2. وظّفت إسرائيل العمالة الفلسطينيّة؛ كأداة للضّبط الأمنيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ داخل المجتمع الفلسطينيّ، خاصّة في حالات الاشتباك السّياسيّ والعسكريّ مع الجانب الفلسطينيّ.
3. لم يؤثّر نشوء السّلطة الفلسطينيّة، وما ارتبط بها من سياسيات اقتصاديّة واجتماعيّة، في الحدّ من تدفّق العمالة الفلسطينيّة داخل إسرائيل؛ بل باتت هذه العمالة مصدرًا ماليًّا للسّوق والاقتصاد الفلسطينيّ.
4. العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ليست قوّة إنتاجيّة لصالح إسرائيل فقط؛ بل تحمل أيضًا صراعًا بين الفلسطينيّ الّذي يحاول مقاومة السّطوة الإسرائيليّة، ومنظومة الاحتلال اليوميّة الّتي تحاول قهره واستبعاده.

1.5 أهمّيّة الدّراسة

يمكن تقسيم أهمّيّة الدّراسة إلى:

أوّلاً: الأهمّيّة النّظريّة: تنبع أهمّيّة هذه الدّراسة من المكانة المتقدّمة الّتي باتت تحتلها مسألة العمالة الفلسطينيّة ضمن الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ إذ تشكّل هذه العمالة زاوية لقراءة طبيعة التّفاعلات وفهمها بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ ضمن سلسلة من التّحدّيات الّتي تضعها إسرائيل أمام منظومة الصّمود الفلسطينيّة.

ثانيًا: الأهمّيّة العمليّة: عطفًا على الأهمّيّة النّظريّة لموضوع الدّراسة؛ فإنّ أهمّيّتها التّطبيقيّة والعمليّة تتمثّل في أنّ نموذج العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل يكشف عن نقاط السّيطرة الإسرائيليّة ووسائلها وأدواتها الهادئة والنّاعمة على المجتمع الفلسطينيّ بأدوات هندسيّة اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة مرتبطة بتوظيف الاقتصاد في الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ ثمّ إعادة إنتاج الفلسطينيّ بصورة نمطيّة استهلاكيّة بعيدًا عن فضائه المقاوم. كما وتكشف هذه الأهمّيّة عن جوهر العلاقة التّعاقديّة الإجباريّة الّتي تفرضها إسرائيل على الشّرائح الفلسطينيّة العاملة فيها.

وإضافة لذلك؛ تبزر الأهمّيّة العمليّة لهذه الدّراسة بكيفيّة توظيف إسرائيل وإدارتها للعمالة الفلسطينيّة ضمن منظومتها الأمنيّة القائمة على معادلة أنّ استمرار الهدوء يقابله تدفّق للعمل والمال والرّفاه للمجتمع الفلسطينيّ؛ شريطة أن يجتاز العامل الفلسطينيّ سلسلة من الفحوصات الأمنيّة، والحواجز والبوّابات الأمنيّة، والجدران الإسمنتيّة، والّتي تشكّل جملة من التّحدّيات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة أمام العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل.

وعلاوة على ذلك؛ تكشف الأهمّيّة العمليّة لهذه الدّراسة عن الدّور الاقتصاديّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على الصّعيدين الفلسطينيّ والإسرائيليّ؛ ففلسطينيًّا؛ قد باتت العديد من الأسر والشّرائح الاجتماعيّة الفلسطينيّة تعتمد بصورة رئيسيّة على مدخولات عملها في إسرائيل، والّتي باتت تشكّل جزءًا

مهمًّا من النّاتج المحلّيّ الفلسطينيّ؛ خاصةً وأنّ البطالة المرتفعة في الأوساط الفلسطينيّة، وضعف قدرة السّلطة الفلسطينيّة على استيعاب القوى العمّاليّة الفلسطينيّة، والأزمات الدّاخليّة الفلسطينيّة من انقسام الفساد وانتشاره وغيرها؛ يشكّل دافعًا للعمالة الفلسطينيّة للتّدفّق إلى إسرائيل.

أمّا على الصّعيد الإسرائيليّ، ورغم اعتماد إسرائيل على العمالة الفلسطينيّة في العديد من قطاعاتها الإنشائيّة والزّراعيّة؛ فإنّها تستخدم هذه العمالة في تعزيز خطابها الانفصاليّ الاقتصاديّ بين الفلسطينيّ وموارده وأرضه ومقدّراته؛ ممّا يعني أنّ إسرائيل، وكقوّة احتلال، تعمل على تقليص احتكاكها مع الجانب الفلسطينيّ سياسيًّا وأمنيًّا، لكنّها تبقيه ضمن خياراتها الاقتصاديّة والإنتاجيّة.

تبرز الأهمّيّة العمليّة لهذه الدّراسة أيضًا في أنّها تكشف عن شكل جديد من أشكال الصّمود والمقاومة الفلسطينيّة ضمن حيّزها اليوميّ والاحتكاكيّ مع إسرائيل؛ فدخول الفلسطينيّ للعمل إلى إسرائيل يعكس صورة من إثبات الوجود، ومساحة رمزيّة في الصّراع، وبقاء الذّاكرة الفلسطينيّة نشطة لمعالم التّغيير في إسرائيل على حساب الوجود الفلسطينيّ. كما وتعكس العمالة الفلسطينيّة عن حالة من الجدل في الدّاخل الإسرائيليّ لأهمّيّة بقائها فيه، نظرًا لتراكم خبراتها، ودورها في إعادة دور رأس المال للصّالح الإسرائيليّ. ممّا يعني أنّ وجود العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قد يكون له دوره في صياغة استراتيجيّات للصّمود الفلسطينيّ تكون أكثر استدامة وفاعليّة في وجه الاحتلال الإسرائيليّ.

1.6 أهداف الدّراسة

تسعى الدّراسة إلى تحقيق الأهداف التّالية:

1. قراءة/ فهم الحالة الّتي تشكّلت عليها العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في ضوء التّحدّيات السّياسيّة الّتي تواجهها وجدليّة الصّمود المرتبطة بها.
2. الاطّلاع على المراحل التّاريخيّة لتطوّر عمل الفلسطينيّين في إسرائيل ومدى ارتباطها بأبرز المحطّات المفصليّة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة (النّكبة، النّكسة، الانتفاضات الفلسطينيّة، اتّفاقيّة أوسلو).

3. النّظر في التّحدّيات الّتي واجهت وتواجه العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على مستوى طبيعة العمل، والاقتصاد الوطنيّ، والارتباط بالأرض والمكوّنات الفلسطينيّة الأخرى.
4. التّعرّف على الكيفيّة الّتي وظّفت إسرائيل من خلالها العمالة الفلسطينيّة كأداة للضّبط السّياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ قبل توقيع اتّفاقيّة أوسلو وبعدها (نشوء السّلطة الفلسطينيّة).
5. فهم سياقات/ مواءمة السّلطة الفلسطينيّة لسياساتها في بناء الدّولة الفلسطينيّة والعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل.
6. البحث في النّظريّات السّياسيّة والاقتصاديّة (الاقتصاد السّياسيّ) الّتي تُفسّر نموذج العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في سياق الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ.
7. التّحقّق من مدى اعتبار العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ كاستراتيجيّة للصّمود الفلسطينيّ في ظلّ التّوظيف الإسرائيليّ لها كأداة للهيمنة والتّبعيّة وانعكاسها على البناء الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ الفلسطينيّ.
8. فهم مستقبل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في ضوء التّحوّلات المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة والعالميّة (وصول اليمين الشّعبويّ لرئاسة إسرائيل، 7 اكتوبر 2023م، التّطبيع العربيّ والإسلاميّ وغيرها).

1.7 حدود الدّراسة

تتشكّل حدود الدّراسة بما يلي:

1. **الحدود الزّمانيّة:** العام 1948م وحتّى العام 1993م، وما أعقبه من نشوء للسّلطة الفلسطينيّة، وحتّى العام 2025م، وما تخلّل ذلك من أحداث أثّرت على العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل.

2. **الحدود المكانيّة:** إسرائيل والمجتمع الفلسطينيّ.

3. **الحدود البشريّة:** العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، مع التّركيز على تلك الموجودة في الضّفّة الغربيّة.

1.8 منهجيّة الدّراسة

توظّف الدّراسة عدّة منهجيّات بحثيّة تتعلّق بمحتوى الدّراسة وطبيعتها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ضمن الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ فيبرز الأسلوب والمنهج الوصفيّ التّحليليّ (الكيفيّ)، وذلك من خلال تحليل كيفيّ قائم على عدّة أبعاد سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة واجتماعيّة لفهم حالة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ إضافة لتحليل المحتوى، والّذي يقوم على تحليل الأدبيّات المتعلّقة بموضوع الدّراسة؛ ثمّ المنهج التّاريخيّ، والّذي يقدّم قراءة حول العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل عبر عدّة محطّات تاريخيّة؛ علاوة على المنهج الاستقرائيّ، والّذي تحاول الدّراسة من خلاله استقراء واقع العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والتّحدّيات الّتي تواجهها، وطبيعة دورها في الصّمود الفلسطينيّ، ومستقبلها في ظلّ سلسلة من التّغييرات السّياسيّة والاجتماعيّة والعسكريّة والاقتصاديّة محلّيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

1.9 مصطلحات الدّراسة

تُبرز هذه الدّراسة المصطلحات التّالية:

1. **العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل:** أو العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل أو عمّال إسرائيل كما في السّياق العامّ الفلسطينيّ؛ مصطلح يُشير إلى وجود القوى العاملة الفلسطينيّة من الضّفّة الغربيّة والقدس وقطاع غزّة (ذكورًا وإناثًا) للعمل في العديد من المنشآت والقطاعات الإسرائيليّة؛ خاصّة الزّراعيّة والبنائيّة والإنشائيّة منها. وهي ظاهرة تكسّرت في المجتمع الفلسطينيّ بعد العام 1967م، بحيث سمحت إسرائيل بتدفّق آلاف العمّال الفلسطينيّين للعمل داخلها (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2022).

تطوّرت هذه الظّاهرة تباعًا في المجتمع الفلسطينيّ وحتّى بعد نشوء السّلطة الفلسطينيّة عام 1993م. لتصبح لهذه العمالة تأثيراتها في دمج الاقتصاد الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ، وطبيعة التّنمية الفلسطينيّة، والقرار السّياسيّ والاقتصاديّ الفلسطينيّ أيضًا. كما ويخضع سوق العمالة الفلسطينيّة في

إسرائيل للقرارات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الإسرائيليّة (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2022).

2. التّحدّيات السّياسيّة: وضمن سياق الحديث عن العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، فيقصد بها: جملة المعيقات الّتي تتعلّق بطبيعة العمل نفسه، وتأثيره على العامل الفلسطينيّ، والتي تضعها إسرائيل أمام حركة العمّال الفلسطينيّين للعمل داخلها. وهي معيقات أمنيّة وسياسيّة وعسكريّة تتمثّل في إصدار التّصاريح، وتخطّي البوّابات والحواجز، والقبول بالمنصّة الإلكترونيّة، والقبول بالحدّ الأدنى للأجور، وغياب السّلامة الصّحّيّة والاجتماعيّة. كما وتتعرّض هذه العمالة لسلسلة من التّحدّيات ضمن السّياق الفلسطينيّ؛ كابتعادهم عن مجتمعاتهم، وضعف اتّصالهم بأسرهم، وغيرها (محارمة، 2021).

3. جدليّة الصّمود: وفيما يتعلّق بالعمالة الفلسطينيّة: فيقصد بجدليّة الصّمود؛ الحالة والمفارقة والتّناقض الّتي أوجدتها ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل داخل المجتمع الفلسطينيّ، وأوساطه السّياسيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والأكاديميّة. حيث ترى العديد من هذه الأوساط، وغيرها، أنّ عمل الفلسطينيّ داخل إسرائيل، ورغم ما به من سلوك قهريّ قائم على الممارسات الإسرائيليّة الاستيطانيّة والتّوسّعيّة، كما هو الحال في أغلب مجريات الحياة اليوميّة الفلسطينيّة ومقتضياتها، إلّا أنّه يحمل جانبًا من الصّمود الرّمزيّ الفلسطينيّ؛ فالفلسطينيّ مُجبر على قبول منظومة القواعد الأمنيّة والسّياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة لقبول دخوله للعمل داخل إسرائيل؛ لكنّه وفي الشّأن نفسه يعكس إصرارًا على إثبات الذّات، وأحقّيّته في الحياة، والوجود في أرضه المُحتلّة (حباس، 2024).

1.10 الدّراسات السّابقة

ترتبط بهذه الدّراسة عدّة دراسات سابقة؛ منها ما يلي:

دراسة فراج (2025): جدليّة العمّال الفلسطينيّين في الدّاخل المحتلّ. تعرض هذه الدّراسة واقع العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وحاجة إسرائيل لهذه العمالة، وتبرز التّطوّر التّاريخيّ لهذه العمالة، ومدى

إمكانيّة إعادة دمجهم في سوق العمل الإسرائيليّ في ظلّ التّطوّرات الأمنيّة والعسكريّة والسّياسيّة الّتي واكبت إسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023م. توصّلت الدّراسة إلى نتيجة مهمّة تتمثّل في أنّ إسرائيل مستعدّة للاستغناء عن العمالة الفلسطينيّة في ظلّ وجود حكومة يمينيّة متطرّفة ذات توجّهات دينيّة وصهيونيّة.

دراسة عزام (2025): العمالة الفلسطينيّة في الدّاخل المُحتلّ: التّحدّيات الاجتماعيّة وسُبل التّمكين الاقتصاديّ. هدفت هذه الدّراسة إلى التّعرّف على واقع العمالة الفلسطينيّة في الدّاخل الإسرائيليّ. وترى أنّ هذه العمالة تواجه العديد من التّحدّيات الاجتماعيّة، والّتي تعيق تمكينها الاقتصاديّ في المجتمع الفلسطينيّ. إذ يساهم الاحتلال في تلك المعوّقات؛ ممّا يعيق إعادة هيكلة المجتمع الفلسطينيّ؛ ثمّ الاقتصاد الفلسطينيّ. وهي هيكلة ساهمت في غياب التّنمية عن الواقع الفلسطينيّ، وزيادة تبعيّته للاقتصاد الإسرائيليّ. توصّلت الدّراسة إلى نتيجة تتمثّل في أنّ الاحتلال الإسرائيليّ مارس، وعبر العمالة الفلسطينيّة، سلوكيّات تخدم أمنه ومصلحته.

دراسة الكرد (2024): العمالة الفلسطينيّة بإسرائيل: اتّجاهاتها، ودوافعها، وتأثيراتها. تحدّد هذه الدّراسة الملامح الرّئيسيّة للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل. وتحدّد أيضًا ملامح هذه العمالة بالنّسبة للاقتصاد الإسرائيليّ. وتركّز على العرض والطّلب الإسرائيليّ لهذه العمالة. وتستعرض التّأثيرات الّتي خلّفتها العمالة الفلسطينيّة على الاقتصاد الفلسطينيّ. فيتحوّل هذا الاقتصاد إلى تابع للقرار الإسرائيليّ، ويتّصف بالاستهلاك. كما أنّ عمل الفلسطينيّ في داخل إسرائيل جاء على حساب أرضه وقطاعه الزّراعيّ والإنتاجيّ، وهو ما خطّطت له إسرائيل على المدى الطّويل. توصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج؛ منها ضرورة إعادة هيكليّة العمالة الفلسطينيّة ضمن الاقتصاد الفلسطينيّ.

دراسة نعيرات (2023): تأثير العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على المقاومة الفلسطينيّة ومشروعها. تتناول هذه الدّراسة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بتعقيداتها المتداخلة وتداعياتها الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة. وتتناول أيضًا تأثير هذه العمالة على المقاومة الفلسطينيّة من خلال الانعكاسات الّتي

تركتها في إسرائيل، وعلى بنية المجتمع الفلسطينيّ وسلوكه وثقافته. توصّلت الدّراسة إلى أنّ هناك حالة من الغياب للدّراسات التّحليليّة لموضوع العمالة الفلسطينيّة، ومدى تأثيرها على المقاومة الفلسطينيّة.

دراسة عطية (2020): أثر العمالة الفلسطينيّة في المستوطنات الإسرائيليّة (الضّفّة الغربيّة) على الاقتصاد الفلسطينيّ (1994–2019). استهدفت هذه الدّراسة التّعرّف على تأثير العمالة الفلسطينيّة في المستوطنات الإسرائيليّة المقامة بالضّفّة الغربيّة على الاقتصاد الفلسطينيّ خلال الفترة ما بين (1994–2019). وهدفت أيضًا إلى معرفة مدى مساهمة هذه العمالة في الاقتصاد الفلسطينيّ. توصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج أهمّها: أنّ العمالة الفلسطينيّة قد تساهم في تقليل نسبة البطالة في المجتمع الفلسطينيّ؛ لكنّها تقدّم لإسرائيل العديد من المنافع السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والعسكريّة، والّتي تخدم مشروعها الاستيطانيّ والتّوسعيّ بفلسطين.

دراسة ترتير (2021): مناقشة واستعراض كتاب: الاقتصاد السّياسيّ في فلسطين: منظورات نقديّة مناهضة للاستعمار ومتعدّدة التّخصُّصات. تقدّم هذه الدّراسة عرضًا أكاديميًّا لكتاب (الاقتصاد السّياسيّ في فلسطين) من حيث التّحليل والارتباط بإسرائيل كقوّة استعماريّة توظّف الاقتصاد كإحدى أدوات صراعها الاجتماعيّ مع الفلسطينيّين. وتؤكّد الدّراسة أنّ المقاربات الاقتصاديّة الّتي تحاول تفسير طبيعة العلاقة بين إسرائيل والمجتمع الفلسطينيّ غير صحيحة في ظلّ إغفالها للأبعاد السّياسيّة والاقتصاديّة لهذه المقاربات، ومدى انعكاسها على المجتمع الفلسطينيّ، كما الحال بالنّسبة للعمالة الفلسطينيّة.

دراسة روز (2019): قراءة في كتاب "رجال الحجارة: الفلسطينيّون الّذين بنوْا إسرائيل". تعكس هذه القراءة رأيًا صهيونيًّا فيما يتعلّق بالعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل. ويرى الكتاب أنّ الفلسطينيّ، ومن خلال عمله في إسرائيل ومستوطناتها، يساهم في بناء إسرائيل، والّتي من المفترض أن يسعى للخلاص منها. كما ويصف الكتاب العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بأنّها عزو لقوّة العمالة، والّتي تحقّق لذاتها مكاسب ماديّة وماليّة واجتماعيّة على حساب كفاحها.

دراسة فرسخ (2010): العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ومشروع الدّولة الفلسطينيّة (1967–2007). يستعرض هذا الكتاب غالبيّة الجوانب المتعلّقة بظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل. بحيث يُبرز الدّور الّذي لعبته هذه العمالة في إضعاف القواعد الإنتاجيّة للمجتمع الفلسطينيّ، ثمّ تكريس التّبعيّة لإسرائيل. ويستعرض الكتاب تأثير نشوء السّلطة الفلسطينيّة على حجم هذه العمالة لإسرائيل وتدفّقها؛ إذ لم تحدث اتّفاقيّات أوسلو تغييرات كبيرة على تدفّق هذه العمالة لإسرائيل.

1.11 التّعقيب على الدّراسات السّابقة

تتشابه الدّراسة الحاليّة مع غالبية الدّراسات السّابقة، وغيرها، خاصّة في موضوعها المركزيّ، وبُعدها الرّئيسيّ المتمثّل بظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من حيث خصائصها وأسباب نشوئها ومراحل تطوّرها التّاريخيّ وغيره. كما وتتماثل الدّراسة الحاليّة أيضًا مع بعض الدّراسات السّابقة في تأثيرات هذه العمالة على المجتمع الفلسطينيّ في النّواحي الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة، وما خلّفته من انعكاسات سلبيّة على هذه القطاعات؛ إضافة لتشاركها مع الدّراسات السّابقة في بعض الجوانب المنهجيّة والتّحليليّة.

أمّا أوجه الاختلاف؛ فتتمثّل في أنّ الدّراسة الحاليّة تركّز على إظهار وتبيان وتوضيح ماهية التّحدّيات الّتي تواجهها العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والّتي تُدخلها بجدليّة تتعلّق بالصّمود الفلسطينيّ العامّ؛ في ظلّ العديد من التّناقضات والمفارقات المتعلّقة بهذه العمالة. وهو ما يؤسّس لوجود الفجوة البحثيّة الخاصّة بهذه الدّراسة، والّتي تتضمّن ضرورة لتقديم قراءة حول كيفيّة النّظر للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كنموذج للصّمود الفلسطينيّ أمام الاحتلال الإسرائيليّ في ضوء التّحدّيات الّتي تواجهها.

الفصل الثّاني

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قبل اتّفاقيّة أوسلو: نشأتها وتطوّرها بين عامي (1948-1993)م

جاء النّشوء الأوّليّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كاستجابة للحاجة الإنسانيّة الفلسطينيّة للعمل وتأمين الاحتياجات اليوميّة والمعيشيّة للفلسطينيّ، والّذي وجد نفسه دون مقوّمات البقاء والصّمود بعد نكبة عام 1948م؛ فقد اعتاد الفلسطينيّ على العمل بأرضه وموارده الإنتاجيّة والزّراعيّة والحيوانيّة، وبعض الأعمال الصّناعيّة واليدويّة والحرفيّة؛ إضافة لعمله في بعض الوظائف الإداريّة والخدماتيّة خلال حقبة الانتداب البريطانيّ، والّذي عمل على إحداث بعض التّغييرات في طبيعة النّشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ الفلسطينيّ؛ تمهيدًا لتحقيق الأهداف والغايات الصّهيونيّة واليهوديّة في فلسطين (حباس & قزمار، 2022).

وبالتّالي؛ فقد عمل الانتداب البريطانيّ على فصل الفلسطينيّ عن موارده الذّاتيّة لتسهيل سلخه عن محيطه الإنتاجيّ، وإبقائه بحاجة للعمل لدى المُشغّل البريطانيّ، والّذي أثقل كاهل الفلسطينيّ بالضّرائب والمصادرات؛ بغية تمكين الجماعات اليهوديّة من الاستيلاء على المقدّرات الفلسطينيّة؛ ممّا مهّد الطّريق أمام بدء اندفاع الفلسطينيّ للعمل لدى الجهات البريطانيّة، ثمّ الإسرائيليّة (Farsakh, 2005).

وبنشوء إسرائيل عقب نكبة عام 1948م؛ تعزّزت السّيطرة الإسرائيليّة على مختلف المقدّرات الفلسطينيّة في المناطق المحتلّة عام 1948م؛ إذ عملت إسرائيل على تشغيل اليهود فيها، واستيعاب القوى اليهوديّة الوافدة في مختلف القطاعات الإسرائيليّة؛ لتتغيّر هذه السّياسة بعد نكسة عام 1967م، وتتّجه نحو العمالة الفلسطينيّة، والّتي أخذت بالتّوسّع وصولاً للعام 1993م، وما تلاه من نشوء للسّلطة الفلسطينيّة.

2.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1948–1967)م: غياب الظّاهرة والاكتفاء الإسرائيليّ

اتّسمت الفترة ما بين عامي (1948–1967)م في إسرائيل بالعمل العسكريّ، والّذي سيطر على مختلف التّوجّهات الإسرائيليّة بهدف قيام الدّولة (دولة إسرائيل)، وتقوية نشوئها، وتعزيز قطاعاتها الاقتصاديّة والزّراعيّة والإنتاجيّة والخدماتيّة. اعتمدت إسرائيل خلال هذه الفترة على العمالة اليهوديّة الوافدة إليها من مختلف دول العالم؛ وقد فضّلت استيعاب اليهوديّ في سوق عملها لإرساء دعائم الدّولة الإسرائيلية، وتمكين بقاء اليهوديّ المُهاجر إليها من مختلف دول العالم، وضمان توفير مختلف احتياجاته الخدماتيّة والإنتاجيّة والوظيفيّة (مكحول، 2000).

وبالنّظر للسّياق السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الّذي ساد في المناطق الإسرائيليّة والفلسطينيّة خلال هذه الفترة؛ نجد أنّ هناك العديد من الأسباب الّتي حالت دون تشكّل ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ كتداعيات نكبة عام 1948م، والّتي أخرجت مئات الآلاف من الفلسطينيّين من مناطق سكناهم وعملهم ومواردهم الذّاتيّة والإنتاجيّة، وتحوّل ملكيّتها للصّالح اليهوديّ والإسرائيليّ، والّذي باشر بالاستفادة منها، والعمل على تطوير إنتاجيّتها لصالحه الاستيطانيّ والاستعماريّ والتّوسّعيّ (قبلان، 2000).

وإضافة إلى ذلك؛ فقد عملت هدنة عام 1949م على إحداث فصل جغرافيّ واقتصاديّ بين إسرائيل وبقيّة المناطق الفلسطينيّة؛ إذ خضعت الضّفّة الغربيّة للإدارة الأردنيّة، فيما خضع قطاع غزّة للإدارة المصريّة، الأمر الّذي أحدث فصلًا بين الجانبين. وهو ما ساعد في إعادة إنتاج الفلسطينيّ لمحيطه في تعزيز وجوده في أرضه؛ كالعمل في القطاعات الإنتاجيّة والزّراعيّة والصّناعيّة الفلسطينيّة؛ ممّا ساهم في ابتعاد الاقتصاد الفلسطينيّ عن التّبعيّة الإسرائيليّة، وغياب صور وجود العمالة الفلسطينيّة من مناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة للعمل في إسرائيل خلال هذه الفترة، واكتفائها بالعمل في قطاعاتها الزّراعيّة والصّناعيّة والحيوانيّة وغيرها (مكحول، 2000).

ورغم ذلك؛ لم تغفل إسرائيل عن توظيف السّياق الاقتصاديّ في صراعها الجغرافيّ والسّياسيّ مع الفلسطينيّين خلال هذه الفترة؛ فقد أمعنت في سياسات سلب الملكيّة الفلسطينيّة خلال هذه الفترة، وتحويل المناطق الفلسطينيّة الخارجة عن سيطرتها لمناطق معزولة تخضع لقدراتها العسكريّة حتّى وإن خضعت للسّيطرة الأردنيّة والمصريّة. علاوة على العمل على إفقار الشّرائح الفلسطينيّة الّتي بقيت على أرضها في المناطق الّتي احتلّتها عام 1948م، والنّظر لها كامتداد للكلّ الفلسطينيّ ممّن هم خارج مناطق عام 1948م، والحرص على بقائها ضمن دائرة العَوز والحاجة، والعيش وسط غياب الخدمات الإنسانيّة والصّحّيّة والاجتماعيّة (الكرد، 2024).

سادت الصّورة العسكريّة والانفصاليّة على المستوى الجغرافيّ والاقتصاديّ بين المناطق الإسرائيليّة والفلسطينيّة خلال هذه الفترة حتّى مطلع ستينيّات القرن الماضي؛ إذ بدأت إسرائيل الالتفات لوجود قوى بشريّة عاملة يمكن الاستفادة منها في المناطق الفلسطينيّة بسوقها واقتصادها؛ أي المناطق الفلسطينيّة أو العربيّة المحتلّة عام 1948م (عرب 48)، وقد رأت إسرائيل في هذه القوى أيدي عاملة رخيصة، ومُسيطر عليها؛ لاعتبارات أمنيّة واجتماعية، وقد تمتلك خبرات مهنيّة وحرفيّة وزراعيّة وصناعيّة يمكن توظيفها، وأنّه من الممكن إخضاعها ودمجها في سوق العمل والاقتصاد الإسرائيليّ ضمن معادلة (العمّال المهاجرون في أراضيهم) (Sorkin, 2024).

وبصورة أدقّ من النّاحية التّوصيفيّة والتّحليليّة؛ فإنّ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ليست بالمهاجرة وإن أخضعتها إسرائيل لذلك. كما ورفضت إسرائيل التّعامل معها بأنّها عمالة مهاجرة أو وافدة؛ بل هي عمالة متنقّلة ومُستعمرة من الممكن إخضاعها لسياق استعماريّ توظّف إسرائيل خلالها جهود هذه العمالة وخبراتها في نشوء دولتها، وبناء منشآتها بأيدي عاملة تكون في نفس الحيّز الجغرافيّ والمكانيّ لإسرائيل.

شكّل هذا التّوجّه الإسرائيليّ اللّبُنة الإسرائيليّة الأساسيّة للسّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي ستطبّقها إسرائيل نحو الفلسطينيّين بعد العام 1967م، وهي سياسات استلابيّة هدفت لنقل القدرات الإنتاجيّة والحرفيّة والمهنيّة الفلسطينيّة للعمل داخل إسرائيل؛ إذ بدأت إسرائيل، وبعد مطلع ستينيّات القرن الماضي، باختبار السّماح للفلسطينيّ بالعمل في القطاعات الإسرائيليّة، لكن ضمن قرارات فرديّة، وسلوك فرديّ خاضع لمنطق الاختبار الإسرائيليّ المرتبط بمجموعة من العوامل السّياسيّة والأمنيّة والعسكريّة الّتي تضمن التّوازن والاستقرار للاقتصاد الإسرائيليّ (اللبدي، 2024).

قد يكون هذا الاختبار، وضمن هذه الفترة، خروجًا على التّوجّه الإسرائيليّ واليهوديّ القائم آنذاك على التّوظيف الكامل للعمالة اليهوديّة في إسرائيل. وهو الشّعار الّذي رفعته الصّهيونيّة خلال هذه الفترة، والّذي جاء استمرارًا للسّياسات البريطانيّة كإحدى الوسائل المستخدمة للاستحواذ على الملكيّة الفلسطينيّة بكلّ تجلّياتها. لكن وجود خزّان من العمالة الرّخيصة من فلسطينيّي الدّاخل المحتلّ (فلسطينيّي 48) كما رأتها إسرائيل خلال هذه الفترة؛ دفع بها للبدء باستخدامها كسياسة استمراريّة للسّيطرة الإسرائيليّة على المقدّرات الفلسطينيّة، وبما فيها قواه البشريّة والعمّاليّة (اللبدي، 2024).

وبذلك، بدأت معالم ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بالتّشكّل والتّكوّن مع حلول منتصف ستينيّات القرن الماضي. وأخذت بالتّعمّق بصورة كبيرة بعد نكسة عام 1967م. بحيث أدخلت إسرائيل هذه العمالة في سياق استعماريّ وإحلاليّ يهدف لإعادة هندسة الاقتصاد المحلّيّ الفلسطينيّ، وهدم قواه ومعالمه الإنتاجيّة والذّاتيّة، وبما يُسهّل على إسرائيل السّيطرة على الفلسطينيّين اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

2.2 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1967–1973)م: بداية الظّاهرة واتّساعها

يمكن عنونة هذه الفترة بأنّها مرحلة البداية والتّأسيس لبدء تدفّق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل؛ فبعد نكسة عام 1967م، وإخضاع إسرائيل لمعظم مناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة لحكمها العسكريّ، فتحت إسرائيل سوقها واقتصادها أمام العمالة الفلسطينيّة، والّتي شهدت نموًّا سريعًا خلال هذه الفترة،

وبنسبة استيعاب سنويّة تقدّر بحوالي (38%)، خاصّةً في القطاعات الزّراعيّة والإنشائيّة والبنائيّة (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2022).

لم تكن هذه الخطوات الإسرائيليّة اعتباطيّة أو ارتجاليّة أو على حساب العمالة اليهوديّة في إسرائيل؛ بل جاءت ضمن سلسلة من الحسابات السّياسيّة والاقتصاديّة، والّتي هدفت إلى إدخال الفضاء الاقتصاديّ والاستهلاكيّ والجمركيّ والاجتماعيّ والماليّ الفلسطينيّ ضمن السّطوة الإسرائيليّة. وذلك استكمالًا لمشهد سيطرتها على الأرض والجغرافيا والممتلكات الفلسطينيّة، وإفراغ الاقتصاد الفلسطينيّ من أيّ مقوّمات للصّمود والبناء والتّنمية، وجعله رهينة للقرار السّياسيّ والاقتصاديّ الإسرائيليّ (فرسخ، 2010).

تشكّل القوام العامّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة من الفلّاحين والمزارعين وأرباب الحرف والمهن؛ إذ جاء تدفّق هذه الفئات للعمل في إسرائيل على حساب عملها ومكانتها في الاقتصاد الفلسطينيّ. وقد استخدمت إسرائيل سياسات تحفيزيّة لجذب الفلسطينيّين داخلها، وذلك من خلال منحهم تصاريح الدّخول إلى إسرائيل، ومضاعفة أجورها مقارنة بمتوسّط الأجور في السّوق أو الاقتصاد الفلسطينيّ، ممّا ساهم في اتّساع تدفّق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل (بسومي، 2023).

جاءت الخطوات والحسابات الإسرائيليّة خلال هذه الفترة؛ لفتح سوقها أمام العمالة الفلسطينيّة كترجمة لعدّة سياقات سياسيّة واقتصاديّة تتعلّق بمشروعها الاستعماريّ والاستيطانيّ بفلسطين. وقد أخذت العمالة اليهوديّة في الانتقال للعمل في القطاعات الخدماتيّة والوظيفيّة والعسكريّة الإسرائيليّة. كما وشهدت إسرائيل تزايدًا في العمران والإنشاء استدعى منها توفير العديد من الأيدي العاملة، والّتي وجدتها إسرائيل في العمالة الفلسطينيّة؛ فضلاً على أنّ هذه الخطوات تُسرّع من زيادة حدّة الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة بالضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ علاوة على إسهاماتها في تشويه الاقتصاد الفلسطينيّ، وضمان تبعيّته للاقتصاد الإسرائيليّ(Raviv, 2021) .

استدعت حالة الازدهار السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الّتي عايشتها إسرائيل خلال هذه الفترة، ونشوة انتصاراتها العسكريّة أيضًا، جانبًا من الاستقرار الأمنيّ والسّياسيّ والحكوميّ داخلها، وبذلك، كان لاستيعاب العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل دوره في هذا الشّأن، خاصّةً وأنّ إسرائيل قد نجحت، وإلى حدّ ما، في استيعاب فلسطينيّي الدّاخل المحتلّ ودمجهم ببعض مرافقها ونطاقاتها الاجتماعيّة. الأمر الّذي أرادت توظيفه أيضًا مع فلسطينيّي عام 1967م، لكن ضمن منظور يتماشى مع مصالحها الأمنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والأيديولوجيّة (الكرد، 2024).

واجهت الخطوات الإسرائيليّة في استيعاب العمالة الفلسطينيّة معارضةً من بعض القوى السّياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة، والّتي رأت أنّ ذلك قد يعرّض إسرائيل لمخاطر أمنيّة ناتجة عن الاحتكاك المباشر مع الفلسطينيّين؛ لكن إسرائيل راهنت على حالة العَوز والفقر والاستلاب الّتي عايشها الفلسطينيّ خلال هذه الفترة؛ بحيث ارتفعت معدّلات البطالة في المجتمع الفلسطينيّ خلال هذه الفترة لما يزيد عن (10%) من مجمل الفلسطينيّين آنذاك؛ فضلاً على رغبة إسرائيل بالاستثمار في دورة رأس المال النّاتجة عن ربط الاقتصاد الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ، فما يُدفع للعامل الفلسطينيّ من أجر يعود مرّة أخرى للسّوق الإسرائيليّ، لكن مع نسبة من الأرباح الّتي تخضع لتقلّبات السّوق (الصباغ، 1998).

أوجدت إسرائيل، ومن خلال فتح أسواقها واقتصادها للعمالة الفلسطينيّة للعمل داخلها، أنماطًا اجتماعيّة جديدة في المجتمع الفلسطينيّ مرتكزة بشكلٍ كامل على الاقتصاد الإسرائيليّ. كما أنّ تدفّق العمالة الفلسطينيّة للعمل في إسرائيل ساهم في زيادة سيطرتها الدّيمغرافيّة على مجمّع ساكني الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وهي سيطرة أرادت إسرائيل من خلالها التّفرّغ لتعزيز سيطرتها على الموارد الطّبيعيّة في الضّفّة الغربيّة، كمصادر المياه، والأراضي الخصبة، والمناطق الدّينيّة والأثريّة وغيرها (فرسخ، 2010).

وبذلك، تكون إسرائيل قد نجحت في دمج العديد من الشّرائح الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة للفلسطينيّين بالضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة في اقتصادها عوضًا عن فصلهم عنه، ممّا مكّنها في إجراء العديد من التّغييرات البنيويّة على البناء العامّ للمجتمع الفلسطينيّ، والّذي بات بعيدًا عن أرضه ومصادر إنتاجه الذّاتيّ، ومتمسّكًا أكثر بالعمل في إسرائيل لاعتبارات معيشيّة واستهلاكيّة (حباس & قزمار، 2022).

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ فترة تدفّق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل كانت قد ترافقت مع تدفّق مشابه للعمالة وبعض الكوادر الفلسطينيّة للعمل في دول الخليج العربيّ وبعض الدّول الأجنبيّة والغربيّة. وهو تدفّق خدم إسرائيل في زيادة تكريس سياساتها التّوسّعيّة في مناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة بأدوات اقتصاديّة وسياسيّة ناعمة وصامتة مع شبه غياب للدّراسات التّوعويّة الموجّهة نحو الكلّ الفلسطينيّ عامّة، والعمالة الفلسطينيّة خاصّة خلال هذه الفترة؛ لتوضيح أهداف المخطّطات الإسرائيليّة المنشودة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967م (مكحول، 2000).

بات التّوجّه الفلسطينيّ للعمل في إسرائيل خلال هذه الفترة مقصدًا من العديد من الفئات الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة الفلسطينيّة، والّتي رأت في هذا التّوجّه منفعة ماليّة واجتماعيّة واقتصاديّة وسط تضاعف فقدان الاقتصاد الفلسطينيّ لموارده، واستمراريّه خنقه واستلابه بفعل السّياسات الإسرائيليّة.

تمكّنت إسرائيل، وخلال هذه الفترة، ومن خلال تنظيم دخول العمالة الفلسطينيّة للعمل داخلها، من تحقيق عدّة أهداف لها سياقاتها الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والسّلوكيّة الخاصّة بمشروعها الاستعماريّ الاستيطانيّ بفلسطين. واستطاعت دمج الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة بها جغرافيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا. ثمّ تحديد مسارات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ، وتحويل العمل داخلها مصدرًا مهمًّا للدخل الفلسطينيّ على المستويين الفرديّ والوطنيّ؛ ممّا منحها الأدوات اللّازمة والنّاعمة لإعادة هيكلة المجتمع الفلسطينيّ فيما يتعلّق بالصّراع، والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ (الصباغ، 1998).

منحت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة، وما بعدها، غطاء سياسيًّا وأمنيًّا لزحف سيطرتها على مختلف الأراضي الفلسطينيّة؛ فالهدف الإسرائيليّ ليس تأمين العمالة اللّازمة لقطاعتها المختلفة فقط؛ بل العمل على إعادة تعريف الفلسطينيّ في النّواحي السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّلوكيّة والوظيفيّة والبنائيّة، بأرضه ومصادر إنتاجه الذّاتيّ، وموارده الطّبيعيّة المختلفة. وهو ما ترجمته السّلوكيّات الإسرائيليّة خلال هذه الفترة أيضًا، والّتي شهدت إصرار إسرائيليّ على توجيه إنتاج المصانع الصّغيرة الفلسطينيّة، والورش الحرفيّة البسيطة، والإنتاج الزّراعيّ الفلسطينيّ نحو السّوق الإسرائيليّ لتسويقه وبيعه، وبما يضمن لها أيضًا ربط كلّ مقوّمات الاقتصاد المحلّيّ الفلسطينيّ بها (سلامة، 2019).

وعلى هذا النّحو، تشكّلت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كظاهرة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة في المجتمع الفلسطينيّ خلال هذه الفترة. وأصبحت تتّسع وتتزايد بصورة سريعة؛ لتحمل العديد من المفارقات والتّناقضات المتعلّقة بالصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ إذ بات العمل في إسرائيل مصدرًا للدّخل الفلسطينيّ، وهويّة وظيفيّة يُصرّح بها الفلسطينيّ في نطاقاته الاجتماعيّة. في الوقت الّذي كانت إسرائيل تزحف بصمت للسّيطرة على المقدّرات الفلسطينيّة، خاصّة في الضّفّة الغربيّة.

2.3 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1973–1988)م: الدّمج والسّيطرة والتّنظيم

مع حلول مطلع سبعينيّات القرن الماضي؛ كانت إسرائيل قد أقرّت منظومة من القوانين والإجراءات الأمنيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة لتنظيم دخول العمالة الفلسطينيّة إليها، والسّيطرة على وسائل الدّخول العشوائيّ وغير النّظاميّة للعمل داخلها، وضمان دمجها للاقتصاد الوطنيّ الفلسطينيّ بها، سواء على المستوى الفرديّ، أم المستوى الجماعيّ. بحيث أسهم كلّ ذلك، وغيره، في استقرار الأمن الإسرائيليّ، وضمانه لاستيعاب القوّة الدّيمغرافيّة الفلسطينيّة؛ ثمّ التّفرّغ لإعادة هندستها وفقًا للمشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ الإسرائيليّ في فلسطين (الطويل، 2025).

شهدت هذه الفترة تراكمًا لخبرات العمالة الفلسطينيّة ومهاراتها في مختلف القطاعات الإسرائيليّة، خاصّة البنائيّة والإنشائيّة والزّراعيّة منها. كما وشهدت شبه اعتماد إسرائيليّ على هذه العمالة. قابله نجاح إسرائيليّ في تقسيم الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى (بانتوستانات) وجيوب اقتصاديّة وجغرافيّة بما يخدم مشروعها التّوسعيّ والإحلاليّ في فلسطين؛ إضافة لنجاح إسرائيل في إعادة استيعاب دفعات جديدة من العمالة الفلسطينيّة داخلها؛ إذ جذبت مغريات العمل في الخليج العربيّ وبعض الدّول الأوروبيّة والغربيّة العديد من الشّرائح الفلسطينيّة للعمل فيها؛ إضافة لعمل الفلسطينيّ في بعض الوظائف الخدماتيّة والتّعليميّة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967م، وهو ما عوّضته إسرائيل بجذب العمالة الفلسطينيّة من قطاع غزّة للعمل في المناطق الإسرائيليّة (عزام، 2025).

وفي هذا الشّأن، تُشير التّقديرات نهاية سبعينيّات القرن الماضي، ومطلع ثمانيناته أيضًا، إلى أنّ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والقادمة من مناطق الضّفّة الغربيّة، قد انخفضت إلى (54%) بعدما كانت (62%) للفترة نفسها، وهو ما عوّضته إسرائيل من خلال رفع أعداد العمالة الفلسطينيّة القادمة من قطاع غزّة للعمل داخلها من (38%) إلى (46%) للفترة نفسها (الكرد، 2024).

تعكس هذه التّقديرات، وخلال هذه الفترة، الإصرار الإسرائيليّ على توظيف العمالة الفلسطينيّة في السّياق السّياسيّ والاقتصاديّ الخادم لمشروع إسرائيل الاستعماريّ والاستيطانيّ؛ فلم ترغب إسرائيل في تعطيل قطاعاتها المرتكزة على العمالة الفلسطينيّة جراء هذا النّقص من جهة، وضمان بقاء مشروعها الاستحواذيّ القائم على دمج السّوق والاقتصاد والإنتاج الفلسطينيّ بها من جهة أخرى (ترتير، 2021).

وصلت إسرائيل، خلال هذه الفترة، إلى أقصى درجاتها ورغباتها في احتواء العديد من الشّرائح الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة الفلسطينيّة في سوقها واقتصادها ومنظومتها الأمنيّة والعسكريّة. وهو مشهد ترجمته حالة الرّفاه الاجتماعيّ الّتي لازمت بعض الشّرائح الفلسطينيّة خلال هذه الفترة. والّتي سيكون من الصّعب عليها الانفكاك عن إسرائيل بسبب ما تقدّمه لها من مدخولات عالية مقارنة بالسّوق

الفلسطينيّ، مع الإشارة هنا إلى أنّ هذه الفترة قد شهدت تقلّصًا محدودًا في الدّخول المرتبط ببعض الحِرف المهنيّة والصّناعيّة والبنائيّة بين السّوقين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، والّتي سيكون لها تأثيراتها الأخرى في السّياق الفلسطينيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ في مراحل قادمة)محارمة، 2025(.

تقبّلت الشّرائح الفلسطينيّة منظومة السّيطرة والدّمج والاحتواء الّتي باتت تعمل بها إسرائيل؛ لتنظيم دخول العمالة الفلسطينيّة إليها خلال هذه الفترة وما سبقها. وهو قبول يحمل مؤشّرات النّجاح الإسرائيليّ في إعادة هيكلة البُنى الفلسطينيّة وهندستها اجتماعيًّا وسلوكيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا. فمع ما تعرّضت له إسرائيل من تصاعد لعمليّات المقاومة الفلسطينيّة وانخفاضها خلال هذه الفترات وما سبقها؛ كنشوء منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وبعض الفصائل الفلسطينيّة في ستينيّات القرن الماضي، واستمراريّة العمل العسكريّ المقاوم داخل إسرائيل وخارجها؛ إلّا أنّ ذلك لم يُثنيها عن التّوظيف السّياسيّ والاستعماريّ للاقتصاد لخدمة مشروعها الإحلاليّ في فلسطين. كما أنّ ذلك لم يدفع بالحركة العمّاليّة الفلسطينيّة لتشكيل جسم صلب لها أمام السّياسات الإسرائيليّة، أو أمام (الهستدروت) الإسرائيليّ، وهو ما يؤشّر إلى نجاح إسرائيل في تعميق التّبعيّة الاقتصاديّة لمختلف الشّرائح الفلسطينيّة لقطاعاتها التّشغيليّة (عيتاني، أبو وردة، & عيد، 2011).

وفي هذا السّياق؛ فقد كانت الحركة العمّاليّة الفلسطينيّة أوّل من تصدّى للانتداب البريطانيّ في فلسطين خلال عشرينيّات القرن الماضي؛ فكان العامل والفلّاح الفلسطينيّ أوّل من اشتبك مع الجيش البريطانيّ والعصابات اليهوديّة والصّهيونيّة عسكريًّا خلال تلك الفترة، وقاد العمل العسكريّ ضدّ المحتلّ الإنجليزيّ آنذاك، لكن وقائع نكبة عام 1948م، وتأثيرات نكسة عام 1967م، والنّجاحات الإسرائيليّة في دمج العديد من الشّرائح الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة الفلسطينيّة واحتوائها عبر العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة، وما أفرزه ذلك من تبعيّة فلسطينيّة للاقتصاد الإسرائيليّ؛ ساهم في التّراجع الكبير لدور الحركة العمّاليّة الفلسطينيّة للوقوف أمام السّياسات الإسرائيليّة، والّذي بلغ ذروته خلال هذه الفترة، وسيكون له صداه الواسع في مراحل ومحطّات فلسطينيّة أخرى (عيتاني، أبو وردة، & عيد، 2011).

وبحلول منتصف ثمانينيّات القرن الماضي؛ كانت إسرائيل قد كوّنت أرشيفًا ضخمًا عن التّوجّهات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّلوكيّة للمجتمع الفلسطينيّ عبر فئاته العمّاليّة العاملة داخلها، كما وشهدت هذه الفترة توجّهًا وتقبّلًا فلسطينيًّا للعمل في المستوطنات الإسرائيليّة المنتشرة في العديد من مناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وهو ما يعني ضمان إسرائيل لنجاح منظومة السّيطرة والتّحكّم الّتي أطلقتها منتصف ستينيّات القرن الماضي عبر دمج العمالة الفلسطينيّة واستيعابها في سوقها واقتصادها، وربطها بنظام أمنيّ للتّحرّك المرتكز بتصاريح التّشغيل والموافقات الأمنيّة والعسكريّة الإسرائيليّة . (AlQadi, 2018)

وخلال المرحلة نفسها، وقبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى عام 1987م، شهدت الأراضي الفلسطينيّة عودة للعديد من الكوادر والعمالة الفلسطينيّة من دول الخليج للاستقرار في الأراضي الفلسطينيّة؛ إذ توجّه بعضها للعمل في بعض القطاعات الخدماتيّة، والأعمال الخاصّة، والمشاريع الصّغيرة. فيما توجّه القسم الأبرز منها للعمل في إسرائيل، وهو ما جعل السّوق الإسرائيليّ مستوعبًا لثلث العمالة الفلسطينيّة بالضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، خاصّة من العاملين في القطاعات الزّراعيّة والإنشائيّة والبنائيّة (حباس & قزمار، 2022).

باندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى (انتفاضة الحجارة – 1987م)؛ بدأت إسرائيل باستخدام العمالة الفلسطينيّة فيها كسلاح ووسيلة سياسيّة وأمنيّة وعسكريّة للتّضييق على الفلسطينيّين في النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وذلك من خلال عسكرة الاقتصاد، وتطبيق مفاهيم (احتلال العمل) كسياسة رفعها المُشغّل الإسرائيليّ منذ أربعينيّات القرن الماضي (مدار، 2020). حيث سحبت إسرائيل الكثير من تصاريح العمل. وقيّدت حركة العمّال من قطاع غزّة. وخفّضت عدد أيّام العمل من (23) يومًا إلى (17) يومًا، ونصبت الحواجز والبوّابات للحدّ من تدفّق العمالة الفلسطينيّة إليها (الكرد، 2024).

أصبح الفلسطينيّون، ومع نهاية هذه الفترة، شديدي الحاجة للعمل في إسرائيل لعدّة اعتبارات اقتصاديّة واجتماعيّة وسلوكيّة؛ وهو ما رغبت به إسرائيل بشدّة لإنفاذها عدّة مشاريع توسعيّة في الأراضي الفلسطينيّة، خاصّة الضفّة الغربيّة؛ كمشروع (ألون) الّذي انطلق أواخر ستينات القرن الماضي، ومشروع (الاستيطان الرّئيسيّ) الّذي انطلق بحلول العام 1978م، وانتشار المستوطنات وما ارتبط بها من مشاريع توسعيّة وغيرها؛ إذ نجحت إسرائيل بدمج العمالة الفلسطينيّة للعمل ضمن مشاريعها الاستيطانيّة، وذلك بأدوات اقتصاديّة نابعة من التصاق الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ (فرسخ، 2010).

2.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1988-1993)م: التّذبذب والقيود والتّقليص الإسرائيليّ

تراجعت أعداد العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة، خاصّة من قطاع غزّة، وذلك بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة عام 1987م؛ حيث بدأت الشّرارة الأولى لهذه الانتفاضة جرّاء قيام سائق شاحنة إسرائيليّ بدهس مجموعة من العمّال الفلسطينيّين على معبر (بيت حانون)، والّذي يفصل بين قطاع غزّة والدّاخل الإسرائيليّ المحتلّ عام 1948م. كما وشهدت هذه الفترة تطبيقًا فعليًّا للقهر الاقتصاديّ، والإذلال الاجتماعيّ والمعيشيّ، والتّقليص الاستيعابيّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل منطلقًا من المؤسّسة السّياسيّة والأمنيّة والعسكريّة الإسرائيليّة وبأدوات كالتّصاريح والحواجز وغيرها (النقيب & عطياني، 2003).

لم تكن الانتفاضة الفلسطينيّة عام 1987م السّياق الّذي طبّقت من خلاله إسرائيل وسائل القهر الاقتصاديّ والاجتماعيّ والمعيشيّ تجاه المجتمع الفلسطينيّ عامّة، والعمالة الفلسطينيّة داخلها خاصّة؛ بل إنّ إسرائيل مارست ذلك منذ ستينيّات القرن الماضي؛ فتصاريح العمل، والموافقات الأمنيّة، والحواجز التّفتيشيّة، وغياب الضّمانات الصّحيّة والاجتماعيّة، وتدنّي مستويات الأجور، والخصومات من مجمل

الأجور بحجّة إنفاقها على المجتمع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ كلّ ذلك، وغيره، مارسته إسرائيل على العمالة الفلسطينيّة داخلها، والّتي كان لها تأثيراتها السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على المجتمع الفلسطينيّ ككلّ (الطويل، 2025).

أثقلت إسرائيل من العبء الاقتصاديّ والاجتماعيّ على المجتمع الفلسطينيّ خلال هذه الفترة على خلفيّة أحداث الانتفاضة الفلسطينيّة ومجرياتها عام 1987م؛ إذ قيّدت إسرائيل من حركة الفلسطينيّين نحوها في الضفّة الغربيّة، ومنعت دخول العمالة الفلسطينيّة من قطاع غزّة إليها، وعملت على استقدام عمالة خارجيّة من الاتّحاد السّوفييتي السّابق وبعض دول أوروبا الشّرقيّة بما يقدّر بحوالي (350) ألف عامل خلال هذه الفترة، الأمر الّذي ساهم في انخفاض العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطينيّ لأكثر من (20.6%)؛ خاصّة مع تزايد ارتفاع العمالة الفلسطينيّة من مختلف القطاعات في السّوق الفلسطينيّ بسبب عودتها من بعض دول الخليج جرّاء حرب الخليج الثّانية (الكرد، 2024).

تراكمت العمالة الفلسطينيّة من كافّة القطاعات خلال هذه الفترة في المجتمع الفلسطينيّ نتيجة ارتفاع الكثافة السّكانيّة، وعودة الفلسطينيّين من الخارج، وتقليص استقدامهم للعمل داخل إسرائيل. كما وتراكم الإنتاج الزّراعيّ والصّناعيّ والحرفيّ الفلسطينيّ جرّاء اعتمادها على السّوق والاقتصاد الإسرائيليّ. وهو ما عكس التّوغّل الإسرائيليّ في المجتمع الفلسطينيّ اقتصاديًّا وسياسيًّا ووظيفيًّا وبنيويًّا، وسط شبه غياب للمؤشّرات والبرامج التّوعويّة الموجّهة نحو المجتمع الفلسطينيّ، والدّاعية لشدّ الانتباه حول مخاطر المخطّطات الاستعماريّة الإسرائيليّة جرّاء الاعتماد الفلسطينيّ على الاقتصاد الإسرائيليّ (لافي، 2023).

بقيت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل تتراوح بين التّذبذب والتّقليص خلال هذه الفترة بفعل السّياسات الإسرائيليّة حتّى دخلت الحالة الفلسطينيّة العامّة في مسارات التّفاوض مع إسرائيل من خلال اتفاقيّات

أوسلو في الفترة بين (1993–1994)م، وما سينتج عنها من اتّفاقيّات اقتصاديّة أخرى، خاصّة برتوكول باريس الاقتصاديّ، والّذي سيحدّد طبيعة العلاقة الاقتصاديّة والماليّة بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ. مع الإشارة إلى أنّه وبحلول العام 1993م كانت إسرائيل قد نجحت في تقليص العمالة الفلسطينيّة داخلها إلى ما دون (60) ألف عامل، وأنّ نسبة البطالة في المجتمع الفلسطينيّ فاقت ما نسبته (23.2%)، وهو ما عملت إسرائيل على استباقه في المجتمع الفلسطينيّ، وتوظيفه لصالحها ضمن أيّ إطار تفاوضيّ مرحليّ (فرسخ، 2010).

2.5 سمات العمالة الفلسطينيّة وخصائصها في إسرائيل بين عامي (1967–1993)م

تتبع سمات العمالة الفلسطينيّة وخصائصها من طبيعة البناء السّكانيّ والدّيموغرافيّ للمجتمع الفلسطينيّ، والعلاقة التّبعيّة والبنيويّة الّتي فرضتها إسرائيل على المجتمع الفلسطينيّ سياسًا واقتصاديًّا ووظيفيًّا وسلوكيًّا. إضافة إلى قدرة إسرائيل على فصل هذه السّمات والخصائص بين العمالة الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ إذ ركّزت إسرائيل، ومنذ تسعينيّات القرن الماضي، على إحداث تغيير شكليّ وبنيويّ في الضّفّة الغربيّة وتراكيبها الاجتماعيّة المختلفة بصورة أكبر من قطاع غزّة؛ بغية اعتبارات استعماريّة واستيطانيّة لها دلالات أيديولوجيّة ودينيّة)محارمة، 2025(.

وصفت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وخلال هذه الفترة، بأنّها متقلّبة ودائريّة، وهي السّمة الّتي ستلازم هذه العمالة فيما بعد؛ أي إنّها تخضع للقرارات السّياسيّة والأمنيّة الّتي تتّبعها إسرائيل بهدف ضمان بقاء المجتمع الفلسطينيّ ملتصقًا بالاقتصاد الإسرائيليّ. كما وصفت بأنّ المعروض منها أكثر من المطلوب. وهو ما يُترجم النّجاح الإسرائيليّ بالدّفع بالمجتمع الفلسطينيّ، وبمختلف فئاته، على الإقبال للعمل في إسرائيل. كما اتّسمت العمالة الفلسطينيّة خلال هذه الفترة بأنّها ذكوريّة بما نسبته (87%) (نسبة عمالة الرّجال أعلى من الإناث)، ومتأثّرة بخيارات التّشغيل لدى المُشغّل الإسرائيليّ، والّذي دفع بهذه العمالة للعمل في القطاعات الزّراعيّة والبنائيّة والإنشائيّة (شرارة، 1991).

ومن النّاحية المناطقيّة والجغرافيّة؛ فقد اتّسمت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة بقدومها من المناطق الرّيفيّة في المقام الأوّل، ثمّ من مخيّمات اللّجوء في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ إذ تُشير التّقديرات إلى أنّ ما نسبته (48%) من العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة كانت من المناطق الرّيفيّة والزّراعيّة الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وهو ما استهدفته إسرائيل كثيرًا، وذلك لفصل الفلسطينيّ عن أرضه وموارده الإنتاجيّة والذّاتيّة، خاصّة الزّراعيّة والحيوانيّة منها، وربطه بمعدّل يوميّ (مياومة) من الأجور يُغريه عن مردود عمله وجهده بأرضه وموارده الذّاتيّة (عبدالنور، الترتير، & زريق، 2021).

أمّا من النّاحية العمريّة؛ فقد كانت غالبيّة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة من الفئات الفتيّة والشّابّة، والّتي تتراوح أعمارها بين (15–24) عامًا، وهو ما يحمل دلالات تفضيليّة لهذه الفئات للتّوجّه للعمل في إسرائيل على إكمال مسارها الدّراسيّ والتّعليميّ؛ إضافة لجملة من المخاطر الصّحيّة والاجتماعيّة الّتي قد تتعرّض لها هذه الفئات خلال عملها في إسرائيل (فرسخ، 2010).

وفي المنظور الإسرائيليّ، وصفت إسرائيل العمالة الفلسطينيّة داخلها على أنّها عمالة مرنة ويوميّة ومتدنّية الأجر. وخصّصت نطاقات عملها بالقطاعات الزّراعيّة والبنائيّة والإنشائيّة الإسرائيليّة؛ إضافة إلى استخدام هذه العمالة للجم أيّ تصعيد سياسيّ وعسكريّ وأمنيّ من المجتمع الفلسطينيّ عبر خنقه وقهره اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وهو ما دفع بالفلسطينيّين لانتهاج وسائل للدّخول إلى إسرائيل؛ كالعمالة المهرّبة، وسماسرة العمالة، وغيرها من الوسائل الأخرى (الصباغ، 1998).

نجحت إسرائيل بوسم العمالة الفلسطينيّة بخصائص المحاصرة والتّابعة والرّهينة للقرار السّياسيّ والأمنيّ الإسرائيليّ، وهي سمات وخصائص وظّفتها إسرائيل كسلاح أمام الفلسطينيّ في كثير من الأوقات خلال هذه الفترة؛ خاصّة خلال فترة الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى عام 1987م، حيث بلغ تعداد العمّال الفلسطينيّون داخل إسرائيل قبيل العام 1987م بما يفوق المئة ألف عامل، وبنسبة تتراوح بين

(30%–40%) من مجمل القوى العاملة بالضفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ لتتمكّن إسرائيل، ومع حلول العام 1993م من تخفيض هذه العمالة؛ لتصل إلى نصف ما كانت توظّفه سابقًا، وهو ما ستوظّفه لاحقاً في صراعاتها السّياسيّة والاقتصاديّة مع الفلسطينيّين على المستويين الرّسميّ والشّعبيّ (الرجبي، 2017).

2.6 الإشكاليّات والتّحدّيات الّتي واجهت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1967–1993)م

واجهت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ولا تزال، وبعد نجاح إسرائيل في التّأصيل لهذه الظّاهرة في المجتمع الفلسطينيّ خلال هذه الفترة وما سيتلوها؛ مجموعة من التّحدّيات الذّاتيّة والموضوعيّة المرتبطة بهذه الظّاهرة؛ فإسرائيل لم توظّف العمالة الفلسطينيّة كأداة اقتصاديّة لها مدلولاتها السّياسيّة والاستعماريّة والتّوسّعيّة لالتهام الأرض والقوّة البشريّة الفلسطينيّة فحسب؛ بل أوجدت جملة من التّحدّيات الّتي تتعلّق بطبيعة العمل في إسرائيل من جهة؛ وتحدّيات على مستوى الاقتصاد الفلسطينيّ من جهة أخرى.

2.6.1 تحدّيات على مستوى العمل وطبيعته

بطبيعة الحال، تنظر الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ونظريّات الاقتصاد السّياسيّ إلى ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على أنّها ظاهرة لهجرة القوى العاملة الفلسطينيّة إلى داخل إسرائيل للعمل في القطاعات الزّراعيّة والبنائيّة والإنشائيّة؛ ممّا يعني تعرّض هذه العمالة لمجموعة من التّحدّيات الّتي تتعلّق بالعمل نفسه وطبيعته ونوعيّته. فقد استغلّت إسرائيل حالة عَوز الفلسطيني وحاجته النّاتجة عن عوامل الطّرد الإسرائيليّ جرّاء سلبه لأرضه وممتلكاته ومقدّراته الذّاتيّة والإنتاجيّة؛ ممّا أدخل العامل الفلسطينيّ بتحدٍّ متعلّق بتدنّي خبراته ومهاراته في العمل في القطاعات البنائيّة والإنشائيّة؛ خاصّة بداية نشوء هذه الظّاهرة منتصف ستينيّات القرن الماضي (أسعد، 2019).

وتبعًا لذلك، فقد واجه العامل الفلسطينيّ في إسرائيل، وفي بداية نشوء ظاهرة العمالة الفلسطينيّة وما تبعها، حالة من تدنّي أجره مقارنة بما هو معمول به في السّوق الإسرائيليّ، مع بقائها أعلى ممّا هو

معمول به في السّوق الفلسطينيّ بغية استمرار جذب السّوق الإسرائيليّ للقوى العاملة الفلسطينيّة إلى إسرائيل. كما وعملت إسرائيل على ربط منظومة الأجور داخلها بعدد ساعات طويلة يتحمّلها العامل الفلسطينيّ دون نظيره الإسرائيليّ، ودون وجود لوائح منظّمة بين الفلسطينيّ والمُشغّل الإسرائيليّ. بحيث استمرّت هذه الحال، وإلى حدٍّ ما، حتّى بعد تراكم خبرات العامل الفلسطينيّ ومهاراته في السّوق الإسرائيليّ (بسومي، 2023).

استخدمت إسرائيل العمالة الفلسطينيّة نتيجة حاجتها في تغطية النّقص العمّاليّ لديها في القطاعات البنائيّة والإنشائيّة، وهي قطاعات يستدعي العمل فيها توافر رعاية وضمانة صحيّة وجسديّة واجتماعيّة كبيرة، وهو ما غاب وغيّبته إسرائيل عن العمّال الفلسطينيّين العاملين لديها؛ إذ ترتفع مخاطر الإصابات الجسديّة، وحالات الوفاة، وغيرها في صفوف العمالة الفلسطينيّة العاملة في هذه القطاعات في إسرائيل. كما أنّ استقطاب إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة للعمل في هذه القطاعات جاء على حساب عمله في أرضه وموارده الذّاتيّة؛ ممّا أسّس لدخول العامل الفلسطينيّ في حالة من الاغتراب السّياسيّ والثّقافيّ والاقتصاديّ جرّاء استمرار غيابه عن أرضه ومحيطه الاجتماعيّ (شرارة، 1991).

ولتعزيز حالة الاغتراب هذه، أدخلت إسرائيل العامل الفلسطينيّ بتحدٍّ يتعلّق باللّغة العبريّة. حيث استخدمت إسرائيل العبريّة في التّعامل مع الفلسطينيّ العامل في مختلف قطاعاتها. كما ربطت إسرائيل العامل الفلسطينيّ بمنظومة أعيادها واحتفالاتها الدّينيّة والاجتماعيّة؛ لتحوّله إلى مهتمّ بهذه المنظومة؛ كونها تُمكّنه من جدولة ارتباطاته الاجتماعيّة والأسريّة المختلفة، وهو ما يجسّد رغبة إسرائيل في تكريس منظومة من القهر الاجتماعيّ، والاغتراب الأسريّ في المجتمع الفلسطينيّ (أسعد، 2019).

أمّا عن جملة التّحدّيات الأخرى، والمتعلّقة بطبيعة عمل العمالة الفلسطينية ونوعيّته في إسرائيل؛ فقد تمثّلت في ظهور سماسرة للعمالة الفلسطينيّة في الأوساط الإسرائيليّة، والّتي لها امتدادها في الجانب الفلسطينيّ. بحيث استغلّت هذه الفئات حاجة الفلسطينيّ للعمل في إسرائيل؛ خاصّة ممّن يعانون صعوبة

في الحصول على التّصاريح والموافقات الأمنيّة للدّخول للعمل في إسرائيل؛ فضلاً عن استغلالها عدم قدرة العامل الفلسطينيّ لملاحقة هذه الفئات في القضاء الإسرائيليّ؛ وسط غياب لأيّ منظومة أمان أو قضاء أو حماية في الأوساط الفلسطينيّة (جميل & ربيع، 2020).

ولا يمكن إغفال منظومة القهر الاقتصاديّ الّتي أنتجتها سياسات إسرائيل فيما يتعلّق بعمل الفلسطينيّ داخلها وفي قطاعاتها المختلفة. حيث ربطت إسرائيل ذلك بحالة الاستقرار السّياسيّ والأمنيّ مع الجانب الفلسطينيّ، وعزّزته أيضًا بمسار طويل من الموافقات الأمنيّة، والحواجز الاحتلاليّة، وصعوبات التّنقّل، وسياسات العقاب الجماعيّ، وغيرها من صور القهر الاقتصاديّ، والّتي ربطت الاقتصاد الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ، وعمّقت من تبعيّة الفلسطينيّ لهذا الاقتصاد (عزام، 2025).

وظّفت إسرائيل هذه التّحدّيات، وغيرها، في سياق صراعها مع الفلسطينيّين؛ إذ ساهمت في تقليص رقعة الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ في مراحله المتقدّمة، وحصره في الجوانب الاقتصاديّة والمعيشيّة والاستهلاكيّة، والّتي ستزيد من التّوغّل الإسرائيليّ بالجغرافيا الفلسطينيّة، وتُعزّز من تبعيّة الفلسطينيّ للاقتصاد الإسرائيليّ في العديد من الصّور والأشكال.

2.6.2 تحدّيات على مستوى الاقتصاد الوطنيّ (الاقتصاد الفلسطينيّ)

لم تتعامل إسرائيل مع العمالة الفلسطينيّة داخلها كظاهرة لقوى عاملة مهاجرة أو وافدة بسياقها الاقتصاديّ والسّياسيّ والاجتماعيّ؛ بل تعاملت معها بطوق من التّقييد القائم على منظور استعماريّ وأيديولوجيّ يوظّف حالة العوز الفلسطينيّ لضرب قوام أيّ بناء تنمويّ أو اقتصاديّ أو بنيويّ للمجتمع الفلسطينيّ. وهو ما ترك انعكاساته على مستوى الاقتصاد الوطنيّ الفلسطينيّ على خلفيّة هذه الظّاهرة؛ بحيث تمثّل أبرز هذه التّحديات والانعكاسات بجعل الاقتصاد الفلسطينيّ تابعًا للاقتصاد الإسرائيليّ، ودمج قوى العمالة الفلسطينيّة بالسّوق الإسرائيليّ (احمد، 2013).

وبالتّالي؛ فقد ساهم الاعتماد الفلسطينيّ على سوق العمل الإسرائيليّة، ومن خلال العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، إلى حدوث جملة من التّغييرات البنيويّة في البناء الاقتصاديّ والتّنمويّ الفلسطينيّ؛ إذ نجحت إسرائيل في استقطاب هذه العمالة للعمل في قطاعَي البناء والزّراعة، والّتي جاءت على حساب العمل في القطاعات الزّراعيّة والإنتاجيّة والصّناعيّة الفلسطينيّة؛ بحيث قُدّر تعداد العمالة الفلسطينيّة في القطاعات الإنشائيّة الإسرائيليّة خلال الفترة (1967–1993)م بما نسبته (70%) مقابل (22%) في القطاعات الزّراعيّة الإسرائيليّة، و(8%) في القطاعات الخدماتيّة الأخرى؛ مع الإشارة لتأرجح هذه النّسب وفقًا للتّطوّرات السّياسيّة والأمنيّة في السّاحة الفلسطينيّة (خندقجي، 2023).

شكّلت هذه الاعتماديّة بروز ظاهرة التّحوّل في الاقتصاد الفلسطينيّ؛ إذ تحوّل الاقتصاد الفلسطينيّ إلى اقتصاد خدماتيّ يحمل صفات الاقتصاد الرّيعيّ وسماته المعتمد على المدخولات من العمالة الفلسطينيّة في السّوق الإسرائيليّة، وهو تحوّل أضرّ بالقطاعَين الزّراعيّ والصّناعيّ في المجتمع الفلسطينيّ؛ ممّا يعني غياب معالم الذّاتيّة والكفاية الإنتاجيّة للمجتمع الفلسطينيّ؛ ثمّ دمجه في الاقتصاد الإسرائيليّ، والسّيطرة على مساراته التّنمويّة وموارده المستدامة (قبلان، 2000).

وبذلك، يكون الاقتصاد الفلسطينيّ قد خضع للتراتيب السّياسيّة والأمنيّة والاستعماريّة الإسرائيليّة. بحيث أصبح يعاني من فجوات بين الإنتاج والدّخل، وضعف الإنتاج العامّ، واستنزاف القوى البشريّة والعاملة والماهرة، وغياب مظاهر الاستقرار الاجتماعيّ كنتيجة لاستخدام إسرائيل دخول العمالة الفلسطينيّة كإحدى أوراق سياساتها العقابيّة مع المجتمع الفلسطينيّ؛ خاصّة في التّوتّرات الأمنيّة والسّياسيّة بين الطّرفين. وهو ما مهّد لإسرائيل توظيف ذلك في تقليص مساحة الصّراع مع الفلسطينيّين، وجعله عرضة للسّياسات الأمنيّة والعسكريّة الإسرائيليّة)الشقاقي، 2021(.

مع حلول بدايات تسعينيّات القرن الماضي، كانت إسرائيل قد تمكّنت من هدم مواطن البُنى الاجتماعيّة في الاقتصاد الفلسطينيّ؛ إذ شكّلت مدخولات العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل أنماطًا جديدة من صور

الاستهلاك والإنفاق الفلسطينيّ، وهو ما أحدث تحوّلات جذريّة على الهُويّة الوطنيّة والذّاتيّة الفلسطينيّة، والّتي سيكون لها مدلولاتها الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة في السّياق العامّ للصّراع الفلسطينيّ في مراحله اللّاحقة، بحيث تآكلت منظومات الحماية الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطينيّ بفعل سطوة الاقتصاد الإسرائيليّ على الاقتصاد الفلسطينيّ، ودمج فئاته العمّاليّة في السّوق الإسرائيليّة (أبو الرُب، 2022).

كرّست إسرائيل، بصورة عامّة، من سياسة اللّابديل عنها، أو عن العمل لديها لدى العديد من الفئات العمّاليّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة، وهو ما يعكس حجم التّحدّي الّذي أوجدته ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل منذ ظهورها منتصف ستينيّات القرن الماضي؛ فمع أنّ الفلسطينيّ قد لامس وتذوّق التّضييق الاقتصاديّ من خلال تحكّم إسرائيل بوتيرة ارتفاع تدفّق هذه العمالة لداخلها وانخفاضها؛ إلّا أنّه لم يوظّف ذلك، وعلى أقلّ تقدير، في إعادة ترميم ما تبقّى من موارده الذّاتيّة والإنتاجيّة وبنائه؛ بل ارتهن للسّوق الإسرائيليّ وما يحتويه من عوامل جاذبة؛ خاصّة فارق الأجور (حباس، 2024).

ربما يكون الفلسطينيّ قد وجد نفسه مُجبرًا على العمل في السّوق الإسرائيليّ؛ خاصّة في ظلّ استمرار سياسة الاستلاب الإسرائيلي بحقّه، وهدم قواه الذّاتيّة والإنتاجيّة، وسط غياب الإدارة الذّاتيّة الفلسطينيّة، وقلّة حملات التّوعية السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لمخاطر تبعيّته للاقتصاد الإسرائيليّ، والّتي طغت عليها مظاهر الرّفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ في المجتمع الفلسطينيّ؛ كفوائد لعمل الفلسطينيّ في السّوق الإسرائيليّة؛ إلّا أنّ ذلك لا يُبرّر خضوعه التّام للسّطوة الإسرائيليّة. وهو شأن استمرّ عليه الفلسطينيّ بعد العام 1993م، لتتشكّل حالة من ضرورة النّظر في الجانب الصّموديّ لعمله في الأسواق الإسرائيليّة.

الفصل الثّالث

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بعد اتّفاقيّة أوسلو (1993–2025)م

انخفضت أعداد العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل مع نشوء السّلطة الفلسطينيّة بعد اتّفاقيّات أوسلو خلال عامي (1993–1994)م. بحيث تكمن الأسباب وراء هذا الانخفاض إلى نشوء مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة، واندفاع مختلف الشّرائح الفلسطينيّة للعمل بها. إضافة إلى منظومة السّيطرة والتّحكّم الّتي وجّهتها إسرائيل نحو الفلسطينيّين، وفرضها العديد من التّصاريح والتّدابير الأمنيّة للموافقة على الدّخول للعمل داخلها (اصلان، 2023). ثمّ العمل على استقدام عمالة من خارج المجتمع الفلسطينيّ لتعويض النّقص في الأيدي العاملة في إسرائيل، خاصّة في قطاعي البناء والزّراعة.

وبصورة أشمل؛ فقد تمكّنت إسرائيل، ومع البدايات الأولى من نشوء السّلطة الفلسطينيّة من استخدام العمالة الفلسطينيّة داخلها كأداة للتّحكّم بالاقتصاد الفلسطينيّ؛ إذ وظّفت إسرائيل كلّ تدابيرها السّابقة لبناء منظومة اقتصاديّة واجتماعيّة ذات غايات استعماريّة واستيطانيّة تُمكّنها من فرض تبعيّتها على الاقتصاد الفلسطينيّ حتّى بعد نشوء السّلطة الفلسطينيّة. وهو ما عملت إسرائيل على استباقه، بحيث يبقى الفلسطينيّ، بصفته الرّسميّة والشّعبيّة، خاضعًا لتوجّهاتها وغاياتها الأمنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة.

كرّست إسرائيل هذه المنظومة؛ لتعزيز مناعتها السّياسيّة والأمنيّة، وتجسيد حالة من الانفصال عن اعتمادها على أيدي العمالة الفلسطينيّة؛ خاصّة في قطاعاتها البنائيّة والإنشائيّة والزّراعيّة، والّتي سيكون لها دورها في ضرب القوام العامّ للاقتصاد الفلسطينيّ تحت الإدارة الذّاتيّة الفلسطينيّة، لكن بصورة توسّعيّة واستلابيّة كبيرة؛ خاصّة بعد نجاح إسرائيل من استخدام أموال المقاصّة الفلسطينيّة لذات الهدف.

3.1 المشهد العامّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1993–2025)م

انعكست ديناميّات نشوء السّلطة الفلسطينيّة وتصوّراتها وارتباطاتها على العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل. إذ كان من المأمول أن يساهم هذا النّشوء في بناء اقتصاد فلسطينيّ قائم بذاته، ويعيد للفلسطينيّ القدرة على استثمار ما تبقّى من موارده الذّاتيّة والإنتاجيّة وتنميته. إلّا أنّ الواقع جاء مغايرًا للآمال؛ ليدخل الفلسطينيّ في معادلة من المقاربات والمفارقات والتّناقضات المتعلّقة بكيفيّة صموده في أرضه، وعمله لدى المُشغِّل الإسرائيليّ، وفي المستوطنات اليهوديّة أو انتظاره لإسرائيل حتّى تُفرج عن مقاصّته وأمواله.

3.1.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (1993–2000)م

عايشت السّاحة الفلسطينيّة خلال هذه الفترة العديد من التّحوّلات بسبب نشوء السّلطة الفلسطينيّة. وهي فترة شهدت انخفاض كبير في العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بنسبة تراوحت بين (30%–40%)، خاصّة بين عامي (1993–1998)م بسبب ما شهدته من توتّرات أمنيّة تعاملت معها إسرائيل بسلسلة من الإجراءات العسكريّة أوّلاً؛ كتداعيات الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى، وهَبّة النّفق عام 1996م، ومحاولات إسرائيل التّملّص من التزاماتها مع السّلطة الفلسطينيّة ثانيًا، وتدفّق الأموال الخارجيّة للسّلطة الفلسطينيّة لبناء مؤسّساتها ثالثًا. وهي أسباب ساهمت في خفض العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل (لافي، 2023).

عقب ذلك، دخلت العمالة الفلسطينيّة في موجة من التّقلّبات نتيجة ارتفاع أعداد البطالة في الأوساط الفلسطينيّة، وعدم تمكّن السّلطة الفلسطينيّة من تحقيق الاكتفاء الذّاتيّ الفلسطينيّ، والانفكاك عن الاقتصاد الفلسطينيّ، والاستمرار في التّبعيّة الفلسطينيّة للاقتصاد الفلسطينيّ؛ إذ بدأت ملامح الاقتصاد الفلسطينيّ بالتّشكل في ضوء تلك المتغيّرات، خاصّة وأنّ إسرائيل أحكمت قبضتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة على الفلسطينيّين من خلال وعود السّلام الاقتصاديّ، وبروتوكول باريس الاقتصاديّ (حلس، 2021).

وفي ضوء ذلك، عادت حركة العمالة الفلسطينيّة للتّدفّق إلى إسرائيل بشكل متتال؛ خاصّة بعد العام 1997م، حيث بدأت العمالة الفلسطينيّة بالعودة إلى العمل في إسرائيل بزيادة كبيرة؛ ليصل تعدادها إلى (145)ألف عامل بحلول العام 2000م، وقد وجّهت إسرائيل هذا التّدفّق للعمل في مشاريعها الاستيطانيّة، خاصّة في الضّفّة الغربيّة (فرسخ، 2010)، ممّا مكّنها من تطبيق سياسة تقوم على استراتيجيّة تقويض اقتصاديّ واجتماعيّ مناهض لقيام مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة؛ ثمّ أخذت هذه الأعداد بالانخفاض القويّ والحادّ مع بداية اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية (انتفاضة الأقصى) (نصار، 2022).

3.1.2 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (2000-2010)م

رضخ المجتمع الفلسطينيّ، وبجزء كبير، من شرائحه الاجتماعيّة والعمّاليّة والرّسميّة والشّعبيّة تحت وطأة السّياسات الإسرائيليّة القسريّة خلال هذه الفترة، خاصّة في بداياتها الأولى، وذلك نتيجة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية عام 2000م؛ إذ وظّفت إسرائيل كلّ تدابيرها الأمنيّة الرّامية لمنع التّواصل مع الجانب الفلسطينيّ، وبالتّالي منع دخول العمالة الفلسطينيّة إليها؛ وذلك عبر إلغاء آلاف التّصاريح الأمنيّة، وإقامة الحواجز اليوميّة، وحملات الاعتقالات الّتي طالت الكلّ الفلسطينيّ.

وبالتّالي، قد تُشكل هذه المرحلة، وما ارتبط بها من أحداث ومسارات، الاستخدام الفعليّ لتوظيف إسرائيل مقارباتها السّياسيّة- الاقتصاديّة كجزء من مشروعها الاستعماريّ والاستيطانيّ في الأراضي الفلسطينيّة بعد نشوء السّلطة الفلسطينيّة، والّذي يُضاف إلى مقارباتها السّابقة. فلم تنجح مسارات التّفاوض المرتكزة على اتّفاقيّات أوسلو، وبرتوكول باريس الاقتصاديّ، وأموال المقاصّة الفلسطينيّة من بناء اقتصاد فلسطينيّ منفصل عن إسرائيل؛ بل أدّى ذلك إلى زيادة تفكّك الاقتصاد الوطنيّ الفلسطينيّ، وضرب مسارات التّنمية فيه، وإعادة إنتاج المجتمع الفلسطينيّ ككائن مراقب أمنيًّا، وتابع اقتصاديًّا لإسرائيل(Hever, 2010) .

وكنتيجة لذلك، انخفضت أعداد العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال البدايات الأولى لهذه الفترة لما دون (42) ألف عامل، خاصّة مع منع إسرائيل عمال غزّة من الدّخول إليها، وإقامة الحواجز الأمنيّة في الضّفّة الغربيّة، وقيامها بإنشاء جدار فصل عنصريّ يفصلها عن المناطق الفلسطينيّة؛ ممّا دفع بالعامل الفلسطينيّ لانتهاج الوسائل غير الآمنة؛ لضمان دخوله إلى إسرائيل، الأمر الّذي عرّضه للكثير من المخاطر الجسديّة والملاحقات العسكريّة الإسرائيليّة (خندقجي، 2023).

وممّا ساعد إسرائيل في زيادة سطوتها الاقتصاديّة على المجتمع الفلسطينيّ؛ هي ما أقرّته اتّفاقيّة أوسلو من تقسيم لمناطق السّيطرة الفلسطينيّة (مناطق أ، ب، ج)؛ بحيث منحت السّلطة الفلسطينيّة صلاحيّات اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة واجتماعيّة وخدماتيّة جزئيّة في المناطق المصنّفة (أ، ب)، فيما فقدت ذلك عن المناطق المصنّفة (ج)، والّتي تُشكّل ما يقارب (61%) من مساحة الضّفّة الغربيّة، والّتي تحوي القدر الأكبر من الموارد الطّبيعيّة والإنتاجيّة والمائيّة؛ فضلاً عمّا منحه برتوكول باريس الاقتصاديّ من سطوة إسرائيليّة على أموال التّقاصّ مع إسرائيل (أموال المقاصّة)، والّتي خصّصتها السّلطة الفلسطينيّة لدفع رواتب موظّفيها، والإنفاق على مؤسّساتها الحكوميّة (المدنيّة والعسكريّة) (صبيح & عبدالكريم، 2017).

بقي المشهد الاقتصاديّ والسّياسيّ في الأراضي الفلسطينيّة على هذا النّحو حتّى العام 2007م، حيث بدأ تدفّق العمالة الفلسطينيّة نحو إسرائيل بتزايد تدريجيّ مرتبط بالموافقات الأمنيّة، والتّصاريح الإسرائيليّة، ومنظومات الرّقابة الأمنيّة والتّقنيّة. وقد قُدّر تعداد العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل نهاية هذه الفترة بين (80–90) ألف عامل فلسطينيّ من الضّفّة الغربيّة دون غزّة. وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى عودة مسارات التّفاوض والسّلام الاقتصاديّ مع الفلسطينيّين على أثر هدوء وقع الانتفاضة. ورغبة إسرائيل بتسريع وتيرة بناء جدار الفصل العنصريّ، وزيادة رقعة الاستيطان في الأراضي الفلسطينيّة (عطية، 2020).

3.1.3 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (2010–2020)م

شهدت هذه الفترة عودة قويّة لتدفق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل، مع بروز واضح لتوجّه هذه العمالة إلى العمل في المستوطنات الإسرائيليّة في الضّفّة الغربيّة، وعمليّات بناء جدار الفصل العنصريّ، والمزارع الإسرائيليّة المنتشرة في العديد من مراكز الاستيطان الإسرائيليّ. كما برزت خلال هذه الفترة ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من فئة النّساء، وما ارتبط بها من تحدّيات تعلّقت بعمل المرأة الفلسطينيّة في إسرائيل.

وتعود الأسباب الّتي دفعت بالعمالة الفلسطينيّة إلى العمل في إسرائيل، ثمّ إعادة توزيع استيعابها إسرائيليًّا، على قطاعات عمل جديدة؛ كالفنادق والمطاعم، وغيرها، إلى تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع الفلسطينيّ على إثر السّياسات الإسرائيليّة الّتي مورست عليهم خلال فترة الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية. وتردّي الأوضاع الاقتصاديّة للسّلطة الفلسطينيّة، وعدم قدرتها على استيعاب العمالة الفلسطينيّة والقوى البشريّة الفلسطينيّة في مؤسّساتها الحكوميّة. واتّساع فارق الأجور بين السّوقين الفلسطينيّ والإسرائيليّ لصالح إسرائيل. وتبعيّات الانقسام السّياسيّ والفلسطينيّ الّتي جرت في الأراضي الفلسطينيّة. ورغبة إسرائيل في استيعاب المزيد من العمالة الفلسطينيّة لحاجتها للأيدي العاملة في قطاعاتها البنائيّة لتغطية حاجاتها السُّكانيّة والسَّكنيّة. وإطلاق إسرائيل لمنظومة رقابة أمنيّة وتقنيّة تضمن لها مسحًا أمنيًّا شاملاً لكافّة العاملين الفلسطينيّين داخلها (Agbahy & Grethe, 2020).

تُشير التّقديرات الإحصائيّة المتعلّقة بالعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة أن تعدادها تجاوز (175) ألف عامل فلسطينيّ، ومن كلا الجنسين، ويعملون داخل إسرائيل، وفي مستوطناتها المنتشرة في مختلف أرجاء الضّفّة الغربيّة. وهو ما يعني تجذّر الارتباط الاقتصاديّ والاجتماعيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، رغم حالات الوعي بمظاهر هذه الهيمنة الإسرائيليّة في العديد من الأوساط الفلسطينيّة والعربيّة والأجنبيّة، وما ستتركه من تبعيّات على بناء الدّولة الفلسطينيّة، والاقتصاد الفلسطينيّ، والسّلوك

الماليّ والاجتماعيّ والاستهلاكيّ للمجتمع الفلسطينيّ، والّذي أصبح منغمسًا بالتّوجّهات الرّأسماليّة، واقتصاديّات السّوق المفتوح، في الوقت الّذي كانت فيه إسرائيل تُعزّز من سطوتها على الجغرافيا الفلسطينيّة (الآغا، 2019).

انخفضت أعداد العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل نهاية هذه الفترة بفعل جائحة كورونا وما التصق بها من قيود على الحركة في كافّة دول العالم؛ ليعاود التّدفّق العمّاليّ الفلسطينيّ نشاطه عقب انقشاع هذه الجائحة. لكن ما يمكن قراءته عبر هذه الفترة أنّ الفلسطينيّ قد ارتهن بشكل شبه مطلق للإرادة الإسرائيليّة، في ظلّ عدم تمكّن السّلطة الفلسطينيّة، وطوال هذه السّنوات، من الانفصال عن إسرائيل. والقراءات الإحصائيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة باتت تعدّ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل جزءًا من النّاتج الإجماليّ الفلسطينيّ؛ إضافة إلى أنّ سيطرة إسرائيل على أموال المقاصّة الفلسطينيّة أفرز شريحة أخرى مرتهنة للسّلوكيّات الإسرائيليّة، والّتي تتمثّل في قطاع العاملين الفلسطينيّين في المؤسّسات الحكوميّة الفلسطينيّة، ما يعني إطباق إسرائيل السّيطرة على الاقتصاد الفلسطينيّ (أبوالبها، 2020).

3.1.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين عامي (2020–2025)م

رغم ما ساد هذه الفترة من اضطرابات سياسيّة وأمنيّة وعسكريّة سيطرت على السّاحة السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة الفلسطينيّة، خاصّة بعد السّابع من أكتوبر 2023م وما تلاه من تصاعدات أمنيّة وعسكريّة سيطرت على المشهد الإقليميّ والدّوليّ؛ إلّا أنّ هذه الفترة، وخاصّة ما قبل 7 أكتوبر 2023م، كانت قد شهدت زيادة قويّة في تدفّق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل، وزيادة ملحوظة أيضًا بتدفّق العمالة الفلسطينيّة للعمل في المستوطنات الإسرائيليّة. كما شهدت هذه الفترة إقبالًا كبيرًا من الشّباب الفلسطينيّ للعمل داخل إسرائيل عبر ما يعرف باسم (ظاهرة العمالة المهرّبة) (نبيل، 2024).

وتعزى الأسباب الّتي دفعت بالعمالة الفلسطينيّة إلى زيادة تدفّقها إلى إسرائيل خلال هذه الفترة، والّتي وصلت إلى (50%) عمّا سبقها من الفترات، إلى الضّائقة الماليّة الّتي عايشتها خلال فترة جائحة

كورونا. وزيادة وتيرة العمل الإنشائيّ والبنائيّ في إسرائيل؛ خاصّة في المستوطنات. وتوجّه إسرائيل نحو استيعاب المزيد من العمالة الفلسطينيّة عبر تطبيقات رقميّة وإلكترونيّة تخاطبهم بصورة مباشرة (تطبيق المنسّق). بالإضافة إلى فقدان المجتمع الفلسطينيّ لثقته بمؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة، وقدرتها على استيعاب القوى العاملة الفلسطينيّة، خاصّة بعد دخولها في سلسلة من الأزمات الماليّة الّتي حالت دون تمكّنها لصرف رواتب موظّفيها من القطاعين المدنيّ والعسكريّ (أبوكامش، 2021).

وفي الشّأن ذاته؛ وضمن جملة التّسهيلات الاقتصاديّة الّتي أطلقتها إسرائيل للاستحواذ على العمالة الفلسطينيّة خلال هذه الفترة؛ فقد لوحظ مزاحمة المرأة الفلسطينيّة للعامل الفلسطينيّ في العمل داخل إسرائيل، خاصةً في المستوطنات الإسرائيليّة، والقطاعات الزّراعيّة في إسرائيل. وهو ما يعكس توغّل إسرائيل سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، في المجتمع الفلسطينيّ في ظلّ وجود سلطة فلسطينيّة ذاتيّة من المفترض أن تستوعب كلّ هذه الفئات. لكن تقنيّات الضّبط والهيمنة الإسرائيليّة تمكّنت من جذب مختلف الشّرائح والفئات الفلسطينيّة للعمل داخلها؛ حتّى وإن جاء ذلك على حساب الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة، وقائمة طويلة من الانتهاكات الحقوقيّة والبيئيّة والنّفسيّة والجسديّة (يونس، 2021).

بحلول العام 2023م، وقبل أحداث 7 أكتوبر من ذات العام؛ بلغ تعداد العمالة الفلسطينيّة المُصرّح لها، إسرائيليًّا، بالعمل في إسرائيل والمستوطنات حوالي من (220) ألف عامل من الضّفّة الغربيّة وغزّة. فيما قد تصل إلى (360) ألف عامل إذا ما أضيف إليها العمالة المهرّبة. ويبلغ متوسّط أجورهم حوالي (1.5) مليار شيقلًا إسرائيليًّا شهريًّا، خاصّة من عاملي الضّفّة الغربيّة (المنقبون، 2024).

أوقفت إسرائيل تدفّق هذه العمالة داخلها على أثر عمليّات 7 أكتوبر 2023م (طوفان الأقصى)؛ لتعكس مشهدًا من قدرة إسرائيل على التّحكّم والسّيطرة على المجتمع الفلسطينيّ. بحيث انهارت فئات العمّال الفلسطينيّين سريعًا، اقتصاديًّا واجتماعيًّا، رغم ارتفاع مدخولاتها، وقدرتها على الإنفاق؛ لكنّها ارتهنت للعمل في إسرائيل، وأدركت أنّ إسرائيل ستبقى بحاجتها مهما بلغت حالات الصّدام السّياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ والعسكريّ مع إسرائيل من تقدّم وتطوّر وتحوّل (وتد، 2024).

3.2 السّلطة الفلسطينيّة بين سياسات بناء الدّولة والعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل

أصبحت ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وبعد قدرتها على توظيف تقنيّات الضّبط والهيمنة والدّمج نحوها ثمّ توجّهها للانفصال الجزئيّ عنها، ركيزة أساسيّة في المشهد الاجتماعيّ والاقتصاديّ الفلسطينيّ، والّذي يصعب فصله عن ديناميكيّات بناء الدّولة الفلسطينيّة وسياساتها. وهو ما تُبرزه تطوّرات نشوء ظاهرة العمالة الفلسطينيّة منذ ستينات القرن الماضي، وتأصّلها وتطوّرها لتصبح ضمن التّركيبة البنائيّة والبنيويّة للمجتمع الفلسطينيّ، والّتي نجحت إسرائيل، ومن خلالها، في إعادة هندسة المجتمع الفلسطينيّ بسلوك اقتصاديّ قهريّ قائم على إعادة تعريف الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتقليصه أيضًا.

ومع أن نشوء السّلطة الفلسطينيّة عام 1993م قد فتح الباب أمام القوى البشريّة الفلسطينيّة للعمل في مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة؛ إلّا أنّها سريعًا ما أدركت، وبصفتها الرّسميّة وغير الرّسميّة، صعوبة تخلّيها عن العمالة في إسرائيل. وهو إدراك ترجمته إسرائيل بالكثير من الوسائل والتّقنيّات الاستباقيّة؛ بجعل هذه العمالة تابعة لسوقها واقتصادها، وبالتّالي تبعيّة الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيّ لها، والّتي أخذت في التّوسع لتحتلّ مساحة مهمّة من الدّخل القوميّ والوطنيّ الفلسطينيّ، والنّاتج الإجماليّ الفلسطينيّ، والّذي يصعب فصله عن أيّ سياسات لبناء الدّولة الفلسطينيّة (سلامة، 2019).

يلحظ المتابع لنشوء السّلطة الفلسطينيّة، وخاصّة في بداياتها الأولى، تجاهلها لظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ حيث بنت السّلطة الفلسطينيّة سياساتها العامّة، وخلال فترتها الأولى (1993–2000)م بشيء من العشوائيّة والفوضى الإداريّة والماليّة، وذلك بسبب تدفّق المساعدات الماليّة من مختلف المجتمع الدّوليّ. وانشغالها ببناء الهيكل المادّيّ لمؤسّساتها، وارتكازها على اتّفاقيّة أوسلو وبرتوكول باريس الاقتصاديّ لإدارة علاقاتها الماليّة والاقتصاديّة مع إسرائيل (اصلان، 2023)، ودون التفاتها إلى وجود حالة من التّبعيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة الفلسطينيّة لإسرائيل محورها العمالة الفلسطينيّة.

لم تستغل السّلطة الفلسطينيّة اندفاع القوى البشريّة الفلسطينيّة للعمل نحوها في بدايات نشـوئها بصـورة بنائيّة وبنيويّة تحمل فكرة التّحرّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ عن إسرائيل؛ كتوجيههـا للعمـل الزّراعـيّ والإنتاجيّ والصّناعيّ؛ بل إنّها خضعت للتّبعيّة الاقتصاديّة لإسرائيل منذ بداية تكوينها؛ إذ كبّلت إسرائيل أيّ مسارات تنمويّة واقتصاديّة للسّلطة الفلسطينيّة. بالإضافة لوجود شريحة واسعة من القوى البشـريّة الفلسطينيّة العاملة بالقطاعات والمستوطنات الإسرائيليّة، والّتي تخضع لمنظومة التّحكّم والسّيطرة الّتـي فرضتها إسرائيل عليهم ستينيات القرن الماضي (عبدالله & أجلند، 2005).

وبالتّالي، فإنّ سياسات بناء الدّولة الفلسطينيّة، والّتي سلكتها السّلطة الفلسطينيّة خلال الفتـرة مـا بـين (1993–2000)م، لم تلتفت كثيرًا لوجود ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والّتي تجسّد حالة مـن الارتهان لإسرائيل، والقائم على معادلات القهر الاقتصاديّ، والاستبعاد السّياسيّ، وتقليص الصّراع. فلم تستفد السّلطة الفلسطينيّة من سلوكيّات الضبّط وآلياته والسّيطرة الّتي مارستها إسـرائيل علـى الفئـات العمّاليّة الفلسطينيّة داخلها خلال الفترة ما بين (1967–1993)م، والّتي شكّلت صـورة بـارزة لكيفيّـة التّعامل الماليّ والاقتصاديّ الإسرائيليّ مع أيّ كيان فلسطينيّ رسميّ أو غير رسميّ (Jamal, 2005).

وبذلك، تكون السّلطة الفلسطينيّة قد ابتعدت عن ركائز بناء المؤسّسات السّليمة للدّولة الفلسطينيّة المأمولة خلال الفترة ما بين (1993–2000)م. حيث أبقت السّلطة الفلسطينيّة على ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قائمة في المشهد الفلسطينيّ العامّ، ولم تعالجها بصورة تُحوّلهـا إلـى ركيـزة لبنـاء الدّولـة الفلسطينيّة. بل إنّ السّلطة الفلسطينيّة بدأت تُعاني من ممارسات إسرائيل الماليّة والاقتصاديّة، والقهريّـة والاستلابيّة، المتمثّلة بسيطرتها على أموال المقاصّة الفلسطينيّة، بحيث حجبت إسرائيل هـذه الأمـوال، ولأوّل مرّة عام 1998م، عن السّلطة الفلسطينيّة لاعتبارات سياسيّة وأمنيّة. كما أنّ سياسات التّوظيـف الّتي لازمت نشوء السّلطة الفلسطينيّة خلال هذه الفترة كرّست من غيـاب الإنتاجيّـة عـن الاقتصـاد الفلسطينيّ، والّذي أصبح يرزح بين الشّكل الخدماتيّ لموظّفي السّلطة الفلسطينيّة، والعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل (مسيف، 2019).

مع اندلاع أحداث الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000م، كانت إسرائيل قد عمّقت من مسارها الاستعماريّ- الاستيطانيّ في الأراضي الفلسطينيّة بما يمنع من تحوّل السّلطة الفلسطينيّة لدولة فلسطينيّة وفقًا لاتّفاقيّات المرحلة بين الجانبين. فقد رفعت إسرائيل من وتيرة مشاريعها الاستيطانيّة، وأعادت إنتاج فئات فلسطينيّة جديدة مرتكزة على اقتصادها والتّفاهمات الماليّة والسّياسيّة معها؛ كفئات الموظّفين في المؤسّسات العامّة الفلسطينيّة، والعمالة الفلسطينيّة داخلها؛ لتشهد الفترة ما بين (2000-2010)م العديد من التّحوّلات، والّتي لم تتمكّن السّلطة الفلسطينيّة من خلالها معالجة ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بما يعزّز من مسار بناء الدّولة الفلسطينيّة (نابلسي، 2017).

عملت إسرائيل خلال فترة الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية وما تلاها (2000-2010)م، على هدم أيّ مسار لتحوّل السّلطة الفلسطينيّة لدولة فلسطينيّة مستقلّة ومستقرّة، وذلك من خلال عدّة مسارات؛ أوّلها: استهدافها لمختلف مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة عسكريًّا. وثانيها: منع دخول العمالة الفلسطينيّة إليها. وثالثها: زيادة رقعة التهامها للأراضي الفلسطينيّة عبر الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصريّ؛ خاصّة في المناطق المصنّفة (ج)؛ وهو ما جعل السّلطة الفلسطينيّة في مواجهة اقتصاديّة واجتماعيّة وماليّة أمام إسرائيل، وسط مسؤوليّاتها عن العديد من الشّرائح والفئات الفلسطينيّة المرتهنة لإسرائيل أيضًا (عيساوي، 2022).

عكس تعطّل دخول العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل خلال فترة الانتفاضة الثّانية (2000-2003)م واقعًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا صعبًا في المجتمع الفلسطينيّ. كما وعكس أيضًا حاجة السّلطة الفلسطينيّة لفئات العمالة في إسرائيل للجم الارتفاع المتصاعد للبطالة الفلسطينيّة، والنّاتجة عن عدم تدفّق الفلسطينيّين للعمل في إسرائيل؛ ممّا يعني أنّ بقاء العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل دون معالجتها أو دمجها بالاقتصاد الفلسطينيّ سيمنع أيّ بناء للدّولة الفلسطينيّة. وأنّ أيّ نشوء للمؤسّسات الرّسميّة الفلسطينيّة سيُبنى على فضاء وقوام مرتكز على تدفّق مدخولات العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل للسّوق الفلسطينيّ، وأموال المقاصّة الفلسطينيّة، والمساعدات الخارجيّة والدّوليّة (حمدان، 2010).

وبالنّظر إلى جملة الأحداث الّتي واكبت السّلطة الفلسطينيّة خلال الفترة ما بين (2000–2010)م، فإنّنا نجد العديد من الضّغوطات الّتي وجّهت نحوها لإجرائها مزيدًا من الإصلاحات الإداريّة والماليّة والقانونيّة، الإقليميّة والدّوليّة؛ بغية ضمان وصولها لشكل الدّولة المأمولة الّتي ترغب بها القوى الخارجيّة والغربيّة. وهو ما استجابت له السّلطة الفلسطينيّة؛ إذ استحدث منصب رئيس الوزراء الفلسطينيّ، وتحوّل نظامها السّياسيّ للشّكل البرلمانيّ بعدما كان أقرب للشّكل الرّئاسيّ. وعُدّل العديد من قوانينها الأساسيّة لتتناسب مع ماهية التّعديلات الجديدة في هيكليّة السّلطة الفلسطينيّة (دياب، 2018).

ورغم أنّ تلك الضّغوطات جاءت لضمان وصول السّلطة الفلسطينيّة للشّكل السّياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ المطلوب ثمّ قيام الدّولة الفلسطينيّة؛ إلّا أنّها لم تُعالج قضيّة التّبعيّة الفلسطينيّة الاقتصاديّة لإسرائيل. فلم تطرح حلولًا عملية لقضية العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، واستخدام إسرائيل لها كأداة لضبط السّلوك والنّشاط النّضاليّ الفلسطينيّ. وهو الأمر عينه بالنّسبة لأموال المقاصّة الفلسطينيّة، وغيرها من القضايا الماليّة والاقتصاديّة المتداخلة ما بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة، والّتي جعلت من قضيّة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل مسألة معقّدة ومتشابكة بالنّسبة لبناء الدّولة الفلسطينيّة (Nasr, 2004).

دخلت السّلطة الفلسطينيّة في العديد من التّجاذبات السّياسيّة والمرحليّة خلال هذه الفترة، كتشكيل الحكومات الفلسطينيّة، والانتخابات التّشريعيّة، والانقسام السّياسيّ والجغرافيّ الفلسطينيّ؛ إذ شكّلت هذه التّجاذبات نطاقًا لابتعاد المجتمع الفلسطينيّ عن سلطته الفلسطينيّة، والاقتراب أكثر من المُشغّل الإسرائيليّ، والعمل في القطاعات الزّراعيّة والبنائيّة والخدماتيّة الإسرائيليّة، والمستوطنات الإسرائيليّة، ممّا منح إسرائيل نفاذًا أوسع داخل المجتمع الفلسطينيّ وسلطته الرّسميّة، ودورًا أكبر لابتداع وابتكار مزيدًا من أدوات وتقنيات تساهم في تقليص الصّراع مع الجانب الفلسطينيّ، وحصره فقط في الاقتصاد، ومعدّلات السّلام الاقتصاديّ القائمة على الهدوء مقابل الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ (عودة، 2022).

عايش المجتمع الفلسطينيّ خلال الفترة ما بين (2000–2010)م بدء تشكّل الحكومات الفلسطينيّة، والّتي أُوكل لها مهامّ إدارة شؤون المجتمع الفلسطينيّ، وتحقيق الاستقلال الوطنيّ الفلسطينيّ، والانعتاق عن إسرائيل، وتعزيز صمود الفلسطينيّ بأرضه ووطنه. فانطلاقاً من الحكومة الفلسطينيّة الّتي قادها (محمود عبّاس) في العام 2006م ثمّ الحكومات المتتالية الّتي أُسندت لعدّة شخصيّات فلسطينيّة؛ مثل: (أحمد قريع، وإسماعيل هنيّة، وسلام فيّاض) خلال هذه الفترة؛ فإنّ حجم العمالة الفلسطينيّة ارتفع داخل إسرائيل؛ رغم أنّ هذه الحكومات قد أقرّت برامج عملها حول سياسات عامّة تؤدّي لتخفيف التّبعيّة الاقتصاديّة والماليّة عن إسرائيل، وبناء الدّولة الفلسطينيّة (شمعة، 2025).

دخلت الحكومات الفلسطينيّة المتتالية، خاصّة في الفترة ما بين (2010–2020)م برؤى جديدة تتمحور حول إنهاء الانقسام الفلسطينيّ الدّاخليّ، والانفكاك عن إسرائيل، وبناء الدّولة الفلسطينيّة. وهي برامج جاءت لإجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة في بُنية المجتمع الفلسطينيّ، والعمل على تمكين إنتاجه الذّاتيّ، والاستفادة من رأس المال البشريّ الفلسطينيّ، وإعادة بناء مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة، المدنيّة والعسكريّة، وتحرير الفلسطينيّ من تبعيّته الماليّة والاقتصاديّة لإسرائيل، خاصّة فئة العمالة الفلسطينيّة، وموظّفي السّلطة الفلسطينيّة (الخالدي & سمور، 2011).

وبالرّغم من جملة البرامج الّتي أطلقتها الحكومات الفلسطينيّة خلال الفترة ما بين (2010–2020)م، كحكومة (سلام فيّاض، الحمد لله، محمّد اشتيّه)، كبرامج التّحرّر الوطنيّ وبناء الدّولة الفلسطينيّة، وبرامج العناقيد الاقتصاديّة والزّراعيّة والسّياحيّة وغيرها، وبرامج الاستقلال الاقتصاديّ الفلسطينيّ؛ نجد أنّ الواقع الفلسطينيّ أصبح أكثر تبعيّة للاقتصاد الإسرائيليّ، وبعدّة صور ومقاييس سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وهيكليّة وبنيويّة (عيساوي، 2022).

تعكس المؤشّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الفلسطينيّة خلال الفترة ما بين (2010–2020)م معالم عمل الحكومات الفلسطينيّة بصورة بعيدة عن الواقع الفلسطينيّ؛ إذ ارتفع تدفّق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل

لأكثر من (50%) (العمالة بتصاريح إسرائيليّة والعمالة المُهرّبة). وزادت حدّة الاستيطان لتصبح الضفّة الغربيّة تحوي حوالي مليون مستوطن يهوديّ. فيما أحكمت إسرائيل سيطرتها على أكثر من (85%) من الموارد الطّبيعيّة والمائيّة في الأراضي الفلسطينيّة. وأكملت مسار جدار فصلها العنصريّ ملتهمًا غالبيّة مناطق (ج). فيما أقبضت إسرائيل من سطوتها على (65%) من أموال المقاصّة الفلسطينيّة، وبما يخوّلها من ممارسة تقنيّاتها الاستعماريّة في الأراضي الفلسطينيّة (أريج، 2025).

وبالتّالي، فإنّ الحكومات الفلسطينيّة خلال الفترة ما بين (2010–2020)م، ما سبقها وما أعقبها، وعلى اختلاف برامجها وسياساتها العامّة، وبتنوّع شخوصها بين ما هو وطنيّ وحزبيّ وتكنوقراطيّ وفصائليّ؛ فإنّها تعاملت مع التّقنيّات والسّياسات الإسرائيليّة الاستعماريّة، ومعادلاتها الاستلابيّة، وبرامجها الاقتصاديّة والقهريّة والاستبعاديّة سياسيًّا واجتماعيًّا، بشيء من المقبوليّة وسياسة الأمر الواقع. خاصّة فيما يتعلّق بظاهرة تدفّق العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل، والّتي أصبحت وسيلة تُبرر من خلالها الحكومات الفلسطينيّة خفض الارتفاع المتصاعد للبطالة في الأراضي الفلسطينيّة.

ولا بدّ من الإشارة هنا لجملة الضّغوطات الّتي تعرّضت لها الحكومات الفلسطينيّة لقبول سياسات إسرائيل كأمر واقع. وهي ضغوط إقليميّة ودوليّة ترتبط بمسار المساعدات الخارجيّة للسّلطة الفلسطينيّة. وقبولها الدّولي الأمميّ (كما أشارت خطّة جون كيري (2013–2014)م مثلاً). كما ترتبط أيضًا بطبيعة علاقاتها السّياسيّة والاقتصاديّة مع إسرائيل وفقًا لاتفاقيّة أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصاديّ؛ إذ تحوّلت تقنيّات السّيطرة الإسرائيليّة لمسار من التّسهيلات الاقتصاديّة للفلسطينيّين في أراضيهم المحتلّة؛ فالهدوء يقابله زيادة في تدفّق العمالة إلى إسرائيل. والسّلام الاقتصاديّ يقابله خطط وتسهيلات للسّلطة الفلسطينيّة، وضمان تدفّق المقاصّة للماليّة العامّة الفلسطينيّة (الشريف، 2019).

ارتهنت الحكومات الفلسطينيّة المختلفة للواقع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الّذي تعيشه دون أن يكون لسياساتها وبرامجها العامّة تأثيرًا لفكّ الارتباط الاقتصاديّ الفلسطينيّ عن نظيره الإسرائيليّ. وهو

ما تؤكّده ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والّتي باتت مشكلة شائكة ومعقّدة أمام أيّ بناء مستقبليّ للدّولة الفلسطينيّة؛ بل إنّ الحكومات الفلسطينيّة قد اعتمدت على مدخولات هذه العمالة لتحقيق الانتعاشة الاقتصاديّة بالسّوق الفلسطينيّ، خاصّة بعد ارتباط الاقتصاد الفلسطينيّ الهشّ بالاقتصاد العالميّ والرّأسماليّ، وانفتاحه على السّياسات الرّأسماليّة العالميّة دون أيّ قيود وضوابط. كما أنّ محاولتها لتعديل بعض بنود البرتوكول الاقتصاديّ لم تنجح في ظلّ التّعنّت الإسرائيليّ؛ فضلًا عن أنّها لم تحاول الاستثمار كثيرًا في تغيير وضعها القانونيّ في العام 2012م لصفة دولة غير مراقب بالأمم المتّحدة بما يُمكّنها من بناء سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة داعمة للفلسطينيّ بأرضه ووطنه (حمدان م.، 2019).

وفي ظلّ ذلك، باتت معالم الصّراع وأدواته ووسائله مع الاحتلال الإسرائيليّ تتقلّص بالنّسبة للفلسطينيّ، وتنحصر في نطاق اقتصاديّ تميل الكفّة فيه لإسرائيل على حساب الفلسطينيّ بصفته الرّسميّة والشّعبيّة. وذلك نظرًا لما تتسلّح به من تقنيّات استلاب واستحواذ وسيطرة على الفلسطينيّ. وهو واقع بات يطرح العديد من التذساؤلات والمفارقات والتّناقضات عن عمل الفلسطينيّ داخل إسرائيل. ومشاركته في بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصريّ، وتقبّله لسياسات المُشغّل الإسرائيليّ، والكيفيّة الّتي من الممكن قراءة ذلك كلّه في قالب من الصّمود وإثبات وجود الفلسطينيّ على أرضه وأمام محتلّه الإسرائيليّ.

أصبح التّوجّه الفلسطينيّ للعمل في إسرائيل، ووصولًا للعام 2023م، رغبة فلسطينيّة تُغذّيها سياسات تقليص الصّراع الإسرائيليّ، مع كلّ ما هو فلسطينيّ، وذلك في ظلّ حكومة فلسطينيّة تعمل على تقليل الانفكاك الاقتصاديّ عن إسرائيل بوسائل قائمة على توسيع قاعدة الجباية الضّريبيّة من المجتمع الفلسطينيّ، وزيادة مصادر إيراداتها لمعالجة قرصنة الاحتلال الإسرائيليّ لأموال المقاصّة (حكومة محمّد مصطفى). وهو ما يعكس مدى إقبال الفلسطينيّ على العمل في إسرائيل، والّذي ارتفعت مؤشّراته في ظلّ وجود السّلطة الفلسطينيّة، وتعمّقت معها، أيضًا، تبعيّته للاقتصاد الإسرائيليّ (أبومعلا، 2024).

مع اندلاع عمليّات طوفان الأقصى في 2023/10/7م؛ حظرت إسرائيل دخول العمالة الفلسطينيّة إليها، ومنعت التّدفّق إلى مستوطناتها. وهو مشهد عكس عمق التّوغّل الإسرائيليّ في الواقع الاجتماعيّ

والاقتصاديّ الفلسطينيّ. وسريعًا ما انهارت هذه الفئات أمام توقّف مدخولاتها من الجانب الإسرائيليّ؛ إذ اتّضح أنّها مارست سلوكًا استهلاكيًّا وإنفاقيًّا مقترنًا برفاه اجتماعيّ مرتكز على استمراريّة عملها داخل إسرائيل وسط غياب أيّ ضوابط فلسطينيّة رسميّة وشعبيّة تحوّل دون وصولها لمثل هذه الممارسات؛ إذ دخل المجتمع الفلسطينيّ خلال عامي (2023–2025)م في معضلة اقتصاديّة واجتماعيّة معقّدة ومتشابكة مردّها حتميّة العمل في السّوق الإسرائيليّ. وهي المعضلة نفسها الّتي واجهتها السّلطة الفلسطينيّة بعدما ارتكز على مدخولاتها لتحسين الأوضاع المعيشيّة للمجتمع الفلسطينيّ (العاروري، 2024).

لا تخلو برامج السّلطة الفلسطينيّة من محاولاتها لدمج العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ضمن سياساتها العامّة وبرامج بناء الدّولة الفلسطينيّة، والانفكاك الاقتصاديّ عن إسرائيل، وتحقيق الاستقرار للمجتمع. وهو اختصاص يوكّل لبعض مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة، كوزارة العمل، والتّنمية الاجتماعيّة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ والمحلّيّ، كنقابة العمّال وغيرها. إذ عملت هذه الجهات على المطالبة بحقوق العمّال الفلسطينيّين من المُشغّل الإسرائيليّ و(الهستدروت). كما أطلقت عدّة برامج تعويضيّة للعمّال، خاصّة خلال فترتي جائحة كورونا، وما بعد حرب 7 أكتوبر 2023م. إضافة لمحاولاتها ربط مدخولات هذه العمالة بالبنوك الفلسطينيّة (الآغا، 2019).

وبصورة عامّة، فإنّ الرّهان على بناء الدّولة الفلسطينيّة في ظلّ استفحال الاعتماد الفلسطينيّ، وفي النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والماليّة، على الجانب الإسرائيليّ، ووجود عمالة فلسطينيّة مرتبطة بإسرائيل في العديد من المشاهد اليوميّة والمعيشيّة؛ سيؤدّي، وبشكلٍ أو بآخر، إلى صعوبة بناء المؤسّسات الفلسطينيّة، ومحدوديّة القدرة الرّسمية الفلسطينيّة على صقل هذه المؤسّسات. وهو ما يكشفه الواقع الفلسطينيّ اليوميّ، ونطاق السّياسات الإسرائيليّة المطبّق في هذ الواقع.

3.3 السّياسات الإسرائيليّة تجاه العمالة الفلسطينيّة: الاقتصاد والأمن وسياسة التّحكّم كأدوات لممارسة السّياسات الإسرائيليّة

مارست إسرائيل الكثير من الوسائل والأدوات والسّياسات والبرامج لتحويل العمالة الفلسطينيّة داخلها لنطاق استعماريّ يؤدّي لبرمجة الفلسطينيّ اقتصاديًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا وفق ما تريد إسرائيل. وبالتّالي إعادة هندسته سواء خضع لإدارتها المباشرة، أو لأيّ إدارة فلسطينيّة مستقبليّة قد تحاول بناء سياسات للاستقلال عن إسرائيل، حتّى وإن كان ذلك ضمن مشاهد اقتصاديّة واجتماعيّة محدودة.

3.3.1 الاقتصاد

رسمت إسرائيل لمسألة العمالة الفلسطينيّة داخلها، منذ العام 1967م، واقعًا يؤدّي إلى تحقيق عدّة خطوات استباقيّة ومستقبليّة تمنع الفلسطينيّ بصفته الفرديّة أو الجماعيّة من بناء ذاته، والاستفادة من مقوّماته الإنتاجيّة، وموارده الطّبيعيّة، خاصّةً فيما يتعلّق بالزّراعة والصّناعة. ولذلك، فرضت إسرائيل تبعيّة قسريّة على المجتمع الفلسطينيّ من خلال عمالته داخلها، وألحقته باقتصادها بقوّتها الرّأسماليّة. كما وعملت على تجزئة فرص العمل بالاقتصاد الفلسطينيّ، وحصره بالشّكل الخدماتيّ فقط. وهو الشّأن الّذي تعزّز بعد نشوء السّلطة الفلسطينيّة عام 1994م، والّتي لم تتمكّن من الاستفادة من بنود بروتوكول باريس الاقتصاديّ، وبناء اقتصاد مستقلّ نظرًا لقوّة السّطوة الإسرائيليّة (الطويل، 2025).

احتاجت إسرائيل إلى مجموعة من الأدوات السّياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والاجتماعيّة لإحكام قبضتها على العمالة الفلسطينيّة داخلها كقوّة بشريّة قد تُشكّل لها معضلة أمنيّة من جهة، وتوظيفها كوسيلة تكريس من تبعيّة الفلسطينيّ لها في النّواحي الاقتصاديّة والماليّة من جهة أخرى؛ إذ يُمثّل الاقتصاد أبرز الأدوات الإسرائيليّة الّتي وظّفتها إسرائيل كسياسة استحواذيّة من خلال العمالة الفلسطينيّة داخلها. فقد سلبت إسرائيل القوى البشريّة والدّيمغرافيّة من المجتمع الفلسطينيّ، وحوّلتها لصالحها الإنتاجيّ والزّراعيّ والصّناعيّ، والّتي جاءت على حساب مثيلاتها في الاقتصاد الفلسطينيّ (أحمد، 2023).

عملت إسرائيل على استخدام الاقتصاد والمدخولات الماليّة كورقة ترغيب لزيادة إقبال الفلسطينيّ للعمل داخلها نظرًا للتّفاوت في المدخولات بين الطّرفين؛ إذ عملت إسرائيل على تشغيل ما يقارب (20%-30%) من العمالة الفلسطينيّة داخلها في فترات متفاوتة. كما وارتفعت هذه النّسب لتصل إلى (50%) في بعض المراحل والفترات. وهو ما يعكس سطوة الاقتصاد الإسرائيليّ على عوامل الإنتاج الفلسطينيّة، خاصّة البشريّة منها. مع العلم أنّ إسرائيل فرضت ضرائبها على مدخولات العاملين الفلسطينيّين لديها خلال الفترة ما بين (1967-1994)م، والّتي موّلت من خلالها مشاريعها الاستعماريّة والاستيطانيّة، وسياساتها للسّيطرة على المجتمع الفلسطينيّ سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا (أحمد، 2023).

ومع أنّ نشوء السّلطة الفلسطينيّة قد حمل الكثير من الآمال لإطلاق برنامج اقتصاديّ يفصل الفلسطينيّ عن الاقتصاد الإسرائيليّ، ويعزّز من حمايته الاجتماعيّة؛ إلّا أنّ السّطوة الاسرائيلية بقيت قائمة على الاقتصاد الفلسطينيّ، وبالتّالي المجتمع الفلسطينيّ؛ بل عاد الفلسطينيّ للعمل في القطاعات البنائيّة والزّراعيّة والخدماتيّة بعد إدراكه فارق الدّخل والفجوة بين السّوق الفلسطينيّ والسّوق الإسرائيليّ؛ ممّا يعني أنّ المؤسّسات الرّسميّة الفلسطينيّة لم تتمكّن من إعادة إخضاع المفاهيم الاقتصاديّة والاجتماعيّة لصالح تمكين الفلسطينيّ في أرضه، وتعزيز صموده بتمسّكه بموارده الإنتاجيّة والذّاتيّة (أبو الرب، 2022).

تجاهل الفلسطينيّ، بصورته الرّسميّة وغير الرّسميّة، مختلف المؤشّرات السّياسيّة والأمنيّة الّتي كشفت له أنّ بقاء عمله ومستقبله وارتباطه الاقتصاديّ والماليّ في إسرائيل مرهون بمراحل الصّراع معها. فمنذ العام 1967م وتدفّق العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل مرتهن بحالات الصّدام العسكريّ والسّياسيّ والأمنيّ مع إسرائيل. ففي حالات الاستقرار تمنح إسرائيل الفلسطينيّ فرصة الدّخول لسوقها. وعكس ذلك يبقى الفلسطينيّ منتظرًا لإعادة حالة الاستقرار بين الطّرفين؛ ممّا جعل من الاقتصاد سياسة لضبط السّلوك الفلسطينيّ الأمنيّ والسّياسيّ أمام إسرائيل (Habbas & Quzmar , 2022) .

ساهم توظيف إسرائيل للاقتصاد كسياسة للسّيطرة والاستعمار في إيجاد شريحة فلسطينيّة متقبّلة للعمل لدى المشغّل الإسرائيليّ حتّى وإن جاء ذلك على حساب المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، والتّحرّر من الاحتلال، وتقبّل وجوده. فرغم ما تحمله فئة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من معالم للصّمود والتّحدّي وإثبات الذّات، ومختلف صور المقاومة الفلسطينيّة، النّوعيّة والوجدانيّة، إلّا أنّ جزءًا كبيرًا من هذه الفئة بات متعلّقًا بالعمل في إسرائيل كإحدى أسباب الرّفاه الاجتماعيّ ضمن مفهوم السّلام الاقتصاديّ. وهو ما أثبته تردّي الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ لهذه الفئات بعد عمليّات طوفان الأقصى 2023م، خاصّة مع غياب أيّ برامج حماية رسميّة اجتماعيّة لهذه الفئات.

3.3.2 الأمن

لم ترغب إسرائيل في أن تتحوّل العمالة الفلسطينيّة داخلها لمعضلة أمنيّة تعرّض إسرائيل لمخاطر تدفّق الفلسطينيّين من مختلف التّوجّهات الفكريّة والسّياسيّة والاجتماعيّة للعمل داخلها؛ فقد واجهت العمالة الفلسطينيّة معارضة إسرائيليّة داخليّة منذ ستينيّات القرن الماضي، خاصّة من الفئات الإسرائيليّة ذات التّوجّهات الدّينيّة والصّهيونيّة والمتطرّفة. والّتي أرادت فصل كلّ ما هو فلسطينيّ عن الوجود الإسرائيليّ. لكن العقليّة الاستعماريّة الإسرائيليّة فضّلت منح الفلسطينيّ إمكانيّة العمل في السّوق الإسرائيليّ لتحقيق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة تخدم البرنامج الاستعماريّ والاستيطانيّ الإسرائيليّ. مع أنّ العمالة الفلسطينيّة شكّلت خطرًا أمنيًّا على إسرائيل في بعض مراحل الصّراع بين الجانبين (أريج، 2025).

وبالتّالي، استخدمت إسرائيل العديد من البرامج والوسائل الّتي حافظت من خلالها على أمنها، وضبطت عبرها آليّة تدفّق العمالة الفلسطينيّة إليها. وقد تمثّلت أبرز هذه الوسائل الأمنيّة بتصاريح العمل، والملفّ الأمنيّ، والتّصنيفات الأمنيّة والسّياسيّة المرتبطة بالوضع الاجتماعيّ للفلسطينيّ، ومنافذ الدّخول والخروج. وأوقات العمل. والارتباط بالمشغّل الإسرائيليّ. والعمل على إطلاق سوق سوداء للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قد تؤدّي إلى تعزيز فئة التّعاون الأمنيّ مع إسرائيل (بركات، 2024).

تفرض إسرائيل سياسات أمنيّة صارمة على دخول الفلسطينيّ للعمل داخلها. فعلى الفلسطينيّ، للدّخول للعمل في السّوق الإسرائيليّ، أن يثبت خلوّ تاريخه من أيّ شكل من أشكال النّضال ضدّ إسرائيل. وأنّ هنالك عدّة تصاريح إسرائيليّة تنطبق على كلّ حالة فلسطينيّة. وهو ما جعل إسرائيل تنشأ قاعدة معلومات أمنيّة واجتماعيّة عن مختلف الفئات الاجتماعيّة والعمالة الفلسطينيّة؛ إضافة لوضع شروط لحصول كلّ فلسطينيّ على نوع محدّد من هذه التّصاريح، والّتي تُبيّن له أوقات الدّخول إلى إسرائيل والخروج منها، ونوعيّة القطاع الّذي سيعمل به في إسرائيل. وهو ما يعني قدرة إسرائيل على استخدام هذه التّصاريح كأداة لابتزاز الفلسطينيّ من جهة، وسياسة للتّحكّم الأمنيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ من جهة أخرى (خندقجي، 2023).

تُشير التّقديرات إلى أنّ أكثر من مليون ونصف عامل فلسطينيّ قد خضعوا لمنظومة الإجراءات الأمنيّة الإسرائيليّة خلال توجّههم للعمل في إسرائيل. كما وأطلقت إسرائيل منظومة أخرى من التّصاريح الأمنيّة الّتي قيّدت التّنمية في الأراضي الفلسطينيّة، خاصّة بعد نشوء السّلطة الفلسطينيّة، والّتي تتمثّل بعمل الفلسطينيّ في أراضيه الواقع في التّصنيف (ج)، سواء للزّراعة والبناء. وقد ربطت إسرائيل منظومة التّصاريح هذه بعضها ببعض؛ منها: فرض السّيطرة الأمنيّة على المجتمع الفلسطينيّ، وعسكرة اقتصاده وتنميته تبعًا للهواجس الأمنيّة الإسرائيليّة (ماس، 2023).

أصبح نظام التّصاريح وسيلة أمنيّة تستخدمها إسرائيل لضبط الاستقرار في المجتمع الفلسطينيّ. وذلك عبر تقليص عدد هذه التّصاريح أو زيادتها. كما وأوجد ذلك سوقًا سوداء في الواقع الفلسطينيّ بالارتباط مع المشغّل الإسرائيليّ لمن يرغب في الحصول على تصريح عمل داخل إسرائيل؛ فضلاً عن إيجاد عمالة فلسطينيّة (مهرّبة) ممّن لا توافق إسرائيل على منحهم تصاريح للعمل لديها، وتلجأ هذه العمالة لتجاوز جدار الفصل العنصريّ بوسائل قد تعرّضها لمخاطر جسديّة تصل حدّ الموت. كما وتستخدم إسرائيل هذه التّصاريح كأدوات لإيجاد متعاونين معها في المجتمع الفلسطينيّ (عطية، 2020).

طوّرت إسرائيل كثيرًا من منظومتها الأمنيّة بهدف أن تجد فلسطينيًّا تابعًا اقتصاديًّا لها، ومراقبًا أمنيًّا من قبلها. وذلك من خلال إطلاق ما يُعرف في الواقع الفلسطينيّ باسم (البطاقة الممغنطة)، والّتي ربطتها أيضًا بتطبيق إسرائيليّ اسمه (المنسّق). وقد تجاوز هذا التّطبيق وجود السّلطة الفلسطينيّة، وأصبحت إسرائيل، ومن خلاله، تخاطب المجتمع الفلسطينيّ، ويستلزم ذلك إخضاع الفلسطينيّ لسلسلة من الفحوصات الأمنيّة، ورفع البصمات وغيرها، للموافقة على منحه تصريح عمل. وهو ما يعني قدرة إسرائيل على استخدام الفلسطينيّ نفسه كأداة استيطانيّة لخدمة مشروعها في فلسطين (بركات، 2024).

إنّ قدرة إسرائيل على ضبط تدفّق العمالة الفلسطينيّة داخلها ضمن منور التّقنين الأمنيّ والاستغلال المُنظّم؛ جعلها توجّه هذه العمالة للعمل في بناء المستوطنات الإسرائيليّة. وهو ما بات يؤسّس لحالات متصاعدة من التّناقص في الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. كما أنّ منظومة الأمن والتّصاريح الإسرائيليّة باتت ترتبط بتركيب اجتماعيّ فلسطينيّ كامل، وليس بحالات فرديّة. فالسّجل الأمنيّ للفلسطينيّ وأسرته وعائلته يجب أن يكون خاليًا من أيّ تجاوزات ضدّ إسرائيل، وإلّا؛ فإنّ جهاز الأمن الدّاخليّ الإسرائيليّ (الشّاباك)، سيتعرّض على منحه تصريح الدّخول للعمل في إسرائيل، ويصنفّه كخطر على إسرائيل.

3.3.3 سياسة التّحكّم (التّحكّم كسياسة احتلال)

منذ أن سمحت إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة للدخول للعمل في أسواقها، وعدّلت على نهج (الهستدروت) بعدم البقاء على أسرلة القوى العاملة وتهويدها في إسرائيل؛ وجذب الفلسطينيّ إلى قطاعاتها كحاجة تشغيليّة وضرورة اقتصاديّة في مراحل أولى من عمر إسرائيل، خاصّة في الفترة ما بين (1970–1994)م؛ وهي تطبّق سياسة احتلاليّة تهدف لجعل الفلسطينيّ مرتبطًا بالاقتصاد الإسرائيليّ، وايصاله لحالة من عدم الاستغناء عن سوقها واقتصادها ومدخولاتها.

مارست إسرائيل عدّة سياسات للتّحكّم بالفلسطينيّ العامل لديها. فخلال الفترة ما بين (1967–1994)م جعلت إسرائيل من سياساتها التّحكّميّة ما يدور حول استيعاب الفلسطينيّ ودمجه لتشغيله بهدف إقصائه

سياسيًّا فيما بعد، وذلك عبر جذب الفلسطينيّ للعمل في الأسواق الإسرائيليّة من خلال استغلال حاجته للعمل وتأمين احتياجاته الماديّة والمعنويّة، وتشجيع المشغّل الإسرائيليّ على استغلال العمالة الفلسطينيّة. أمّا في الفترة ما بين (1987–1994)م، وبعد أن جعلت إسرائيل العامل الفلسطينيّ لديها كضرورة اقتصاديّة مجرّد من حقوقه السّياسيّة والقانونيّة؛ فقد انتهجت سياسة تحكميّة عنوانها تقنين العمالة الفلسطينيّة بضوابط عسكريّة وأمنيّة وسياسيّة واجتماعيّة (محارمه، 2025).

أمّا في الفترة ما بين عامي (1994–2000)م فقد وظّفت إسرائيل سياسات تحكّم تقوم على ضبط دخول العمالة الفلسطينيّة لديها، وتقنينها بأدوات بنيويّة وتصنيفيّة قائمة على اعتبارات أمنيّة واجتماعيّة، كضرورة أن يكون العامل الفلسطينيّ مسالمًا وخاليًا من أيّ خطر على إسرائيل. فيما انتهجت إسرائيل خلال عامي (2000–2010) سياسات تحكّميّة تهدف لضرب البدائل التّشغيليّة الفلسطينيّة، وتكريس التّبعيّة لإسرائيل، وإضعاف السّلطة الفلسطينيّة كمشغّل للفلسطينيّين، وتقسيم الفلسطينيّين جغرافيًّا ما بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ومعاقبة كلّ من يساند أيّ شكل من أشكال المقاومة ضدّها، وعسكرة العمل وتسييسه بمنظومة تصاريح أمنيّة تعمّق من التبعيّة الفلسطينيّة لإسرائيل بدلاً من الانفكاك عنها (محارمه، 2025).

وعن أشكال سياسات التّحكّم الّتي مارستها إسرائيل على العمالة الفلسطينيّة لديها، وعكستها فيما بعد على المجتمع الفلسطينيّ بمختلف فئاته الرّسمية وغير الرّسميّة؛ فقد حوّلت إسرائيل تصاريح العمل إلى أداة لابتزاز الفلسطينيّ، وذلك من خلال سيطرة بنيويّة تقوم على سلوك الفلسطينيّ نحوها. كما وأقامت الحواجز العازلة، والبوّابات الأمنيّة، والحواجز العسكريّة بما يجعل من وصول الفلسطينيّ لعمله إلى إسرائيل رحلة بقاء قائمة على تعزيز المكانة الأمنيّة لإسرائيل، وأفضلتها في الاقتصاديّة بالنّسبة للفلسطينيّ، حتّى وإن كان ذلك على حساب كرامته اليوميّة، وتعبه النّفسيّ والجسديّ، وغياب حقوقه الاجتماعيّة والسّياسيّة والقانونيّة لدى المشغّل الإسرائيليّ (أبوالرب، 2022).

أمّا في الأعوام ما بين (2010–2022)م فقد تحوّلت إسرائيل لسياسات تحكّميّة تطال فيها الكلّ الفلسطينيّ. وذلك عبر طروحات تقوم على إنهاء الصّراع مع الفلسطينيّين في النّواحي السّياسيّة والعسكريّة، وتصوير القضيّة الفلسطينيّة على أنّها قضيّة عمل واقتصاد فقط دون أيّ جوانب سياسيّة واجتماعيّة وقانونيّة أخرى. حيث عملت إسرائيل على زيادة تصاريح العمل، وتحسين منظومة الضّبط والقبول لديها، وتعزيز رفاهية الفلسطينيّ بما يؤدّي إلى وجود فجوات داخل المجتمع الفلسطينيّ تكوّن لصالح فئة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على حساب الفئات الوظيفيّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة الأخرى (حباس، 2024).

ساهمت مثل هذه السّياسات التّحكّميّة الإسرائيليّة في زيادة رفاهية العديد من الفئات الاجتماعيّة الفلسطينيّة، والّتي بات لديها قدرة شرائيّة واستهلاكيّة كبيرة، في ظلّ وجود احتلال إسرائيليّ جعل من التّحسينات الاقتصاديّة أداة لإقصاء الفلسطينيّ سياسيًّا، وإجباره على قبول الواقع الإسرائيليّ.

ومع وصول الفئات الإسرائيليّة الدّينيّة واليمينيّة والصّهيونيّة لسدّة الحكم في إسرائيل، أي خلال الفترة ما بين (2022–2025)م؛ فقد وظّفت هذه الفئات سياسة إسرائيليّة تجاه العمالة الفلسطينيّة تقوم على مبدأ استبعاد الفلسطينيّ من إسرائيل بصورة تامّة، وهي سياسات تحكّميّة مارستها إسرائيل بصورة فعليّة بعد عمليّات طوفان الأقصى 2023م؛ إذ أغلقت إسرائيل أسواقها أمام العمالة الفلسطينيّة، وبدأت المطالبات تعلو بضرورة استبدال الفلسطينيّ بعامل أجنبيّ، وإعادة تشكيل السّكان الفلسطينيّين ضمن اعتبارات أمنيّة وسياسيّة جديدة (العاروري، 2024).

وبالتّالي، فإنّ سياسات التّحكّم الإسرائيليّة، والّتي مارستها المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ ثمّ عمّمتها على الكلّ الفلسطينيّ تهدف للاستحواذ على الفلسطينيّ حتّى اعتاد على العمالة في إسرائيل ثمّ قهره اقتصاديًّا واجتماعيًّا بحرمانه من العمل لديها لأسباب تتعلّق بالاستقرار والأمن والهدوء؛ ثمّ تقنين دخوله بتصاريح أمنيّة وحواجز عسكريّة

مكثّفة. ووصولاً لتقليص الصّراع معه؛ ثمّ إقصائه سياسيًّا وديمغرافيًّا وفقًا للرّؤى السّياسيّة والأيديولوجيّة للأحزاب اليمينيّة والدّينيّة والصّهيونيّة المتطرّفة (أحمد، 2023).

تقوم كلّ هذه السّياسات الإسرائيليّة على احتواء الفلسطينيّ، سواء كان عاملًا لديها أم غير ذلك. لكن اتّساع فئة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل جعلت من هذه السّياسات سارية على الكلّ الفلسطينيّ؛ فقد بات من السّهل على إسرائيل فصل الفلسطينيّ العامل في إسرائيل عن أسرته ومحطيه الاجتماعيّ، وهويّته الوطنيّة، وأرضه ومقدّراته الاقتصاديّة والإنتاجيّة، وهو فصل تقبّلته مجموعات كبيرة من الفئات الفلسطينيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة، حتّى تحوّل لأداة استعماريّة وتوسعيّة إسرائيليّة يكون الفلسطينيّ عاملًا أساسيًّا فيها، وهو ما يستدعي تفسير ذلك وفقًا لنظريّات الاقتصاد السّياسيّ وعلم الاجتماع وغيره.

3.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين نظريّات التّوظيف الإسرائيليّ ونظريّات التّفسير في سياق الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ

طبّقت إسرائيل العديد من النّظريّات السّياسيّة والاجتماعيّة ونظريّات الاقتصاد السّياسيّ على العمالة الفلسطينيّة داخلها؛ وذلك لأهداف استعماريّة وإحلاليّة واحتلاليّة توسعيّة؛ بما يمنحها قاعدة بيانات اجتماعيّة واقتصاديّة عن كلّ من هو فلسطينيّ. وهي نظريّات لجأت إليها إسرائيل منذ ستينيّات القرن الماضي، وتحديدًا بعد العام 1967م؛ إذ سمحت إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة بالدّخول إلى سوقها. كما كانت إسرائيل قد مارست مثل هذه النّظريّات على فلسطينيّي الدّاخل المحتلّ (عرب 48)، ونجحت في الاستحواذ عليهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا (سلامة، 2019).

استخدمت إسرائيل، وفي بداية تشغليها للعمالة الفلسطينيّة، نظريّات تقوم على الاستعمار والاستحواذ النّاعم والبطيء. وهي نظريّات دعت لفتح سوق العمل الإسرائيليّ أمام العمالة الفلسطينيّة دون قيود وضوابط حامية لهم؛ خاصّة في النّواحي الإنسانيّة والقانونيّة والاجتماعيّة. وقد اعتبرت هذه النّظريّات أنّ العامل الفلسطينيّ، وخلال هذه المرحلة (1967–1987)م ضروريّ للاقتصاد الإسرائيليّ، ومشروع

التّوسّع الاستعماريّ اليهوديّ، لكنّه مجرّد من أيّ تصوّر إنسانيّ. ووظّفت إسرائيل العامل الفلسطينيّ بكثافة خلال هذه المرحلة، وضمن شبه غياب لأيّ حقوق منصفة له (شرارة، 1991).

وبعد أن تمكّنت إسرائيل من الاستحواذ على العامل الفلسطينيّ، وربطه بالاقتصاد الإسرائيليّ، وضرب مقوّمات وجوده من موارد وإنتاجات ذاتيّة، وفصله عن عمله في أرضه وورش الصّناعة الّتي كانت منتشرة في الأراضي الفلسطينيّة؛ استخدمت إسرائيل نظريّات الحرمان، ونظريّات الهدوء مقابل العمل، والّتي اتّبعتها بتقسيم جغرافيّ بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وذلك في الفترة ما بين (1987–1993)م (أسعد، 2019).

ومع تأسيس السّلطة الفلسطينيّة، استخدمت إسرائيل في الفترة ما بين (1993–2000)م، والفترة ما بين (2000–2010)م؛ مزيجًا من النّظريّات الّتي تقوم على السّلام الاقتصاديّ، والأرض مقابل السّلام. والتّحوّل من الاقتصاد المفتوح والمرن إلى الاقتصاد المغلق، وعسكرة العمل والاقتصاد بالأدوات الأمنيّة الإسرائيليّة من تصاريح وغيره، وتعميق التّبعيّة للاقتصاد الإسرائيليّ بدلًا من الانفكاك عنه، وضرب أيّ بدائل دون إسرائيل قد تشكّل مصدرًا للعمالة الفلسطينيّة (عدنان، 2024).

ومع تغيّر الوضع السّياسيّ والقانونيّ في الأراضي الفلسطينيّة، وبدء ربط العمالة الفلسطينيّة بإسرائيل بالمواثيق الدّوليّة؛ خاصّة بعد العام 2010م؛ وظّفت إسرائيل نظريّة تقوم على تقليص الصّراع مع الجانب الفلسطينيّ؛ تتناسب مع المرحلة السّياسيّة في إسرائيل، والّتي أرادت توسيع مسار تطبيع علاقاتها في السّاحة العربيّة والإسلاميّة، وزيادة حدّة الاستيطان في الأراضي الفلسطينيّة، وتعميق التّبعيّة لها، وتعطيل المساعي السّياسيّة والاقتصاديّة للسّلطة الفلسطينيّة، واحتواء القضيّة الفلسطينيّة وجعلها ذات طابع اقتصاديّ واستهلاكيّ فقط، ودون أيّ تصوّرات سياسيّة لها. وهي نظريّة تقدّم بها العديد من ساسة إسرائيل؛ أبرزهم (نفتالي بينت)، وتعمل هذه النّظريّة على استخدام الاقتصاد كسلاح موجّه نحو الكلّ الفلسطينيّ (فراج، 2025).

أحدث وصول اليمين المتطرّف خلال العام 2022م تغييرات متعدّدة في سياسات تعامل إسرائيل مع العمالة الفلسطينيّة داخلها؛ إذ وظّفت شخصيّات سياسيّة واقتصاديّة وقانونيّة تقوم نظريّتهم على الإقصاء بكافّة أشكاله السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والعمل على إعادة هندسة السّكّان في الأراضي الفلسطينيّة. وهي نظريّة تعمّقت كثيرًا بعد عمليّات طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م؛ إذ أخرجت إسرائيل العمالة الفلسطينيّة من دائرتها الاقتصاديّة، وألقت بها في السّوق الفلسطينيّ دون أيّ دخل أو معيل؛ ممّا أدّى إلى ضرب العمود الفقريّ للاقتصاد الفلسطينيّ؛ خاصّة وأنّ هذا الإقصاء تزامن مع قطع أشكال التّواصل الماليّ والاقتصاديّ بين السّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل (أموال المقاصّة) (عبدالكريم، 2025).

يمكن القول إنّ إسرائيل قد مارست خليطًا من النّظريّات السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والمتعلّقة بالاقتصاد السّياسيّ؛ وقد وازنت بين كلّ مرحلة من مراحل توظيفها للعمالة الفلسطينيّة مع الحالة السّياسيّة والاقتصاديّة لديها، ومدى ارتباط ذلك باستقرارها السّياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ، وهو ما جعلها تمارس مشروعها الاستعماريّ والتوسّعيّ بصورة هادئة وناعمة.

ومقابل ذلك، توجد عدّة نظريّات تحليليّة قائمة على الاقتصاد السّياسيّ وعلم الاجتماع، والعلوم السّياسيّة، كإطار لفهم العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل وقراءتها، أهمّها: نظريّة التّبعيّة، وهي من النّظريّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الّتي نشأت لتفسير الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمعات بعد استعمارها من القوى الخارجيّة، خاصّة الغربيّة منها. تقوم هذه النّظريّة على فكرة أنّ الدّولة الفقيرة ستلحق وتتبع الدّول الغنيّة عبر عدّة مراحل تاريخيّة. وأنّ دول جنوب العالم ستخضع للدول الغربيّة وتتّبعها لاعتبارات تتعلّق بالتّقدّم العلميّ والحداثة والتّطوّر (موسى & الصياد، 2024). وفي السّياق الفلسطينيّ؛ فإنّ هذه النّظريّة تفسّر التّبعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لشريحة واسعة من المجتمع الفلسطينيّ للعمل ضمن السّوق الإسرائيليّ. وهي تبعيّة إجباريّة نابعة من سياسات إسرائيليّة تمنع الفلسطينيّ من الاستثمار في

أرضه وموارده الإنتاجيّة المختلفة، وتحمل أبعادًا إسرائيليّة للهيمنة والسّيطرة على الأرض والجغرافيا الفلسطينيّة.

أمّا عن النّظريّات الأخرى، فأهمّها يتمثّل في نظريّة التّبادل غير المتكافئ، وهي نظريّة اقتصاديّة تقوم على فكرة فروقات الأجور وتدنّي القيمة والاستغلال الجسديّ من أرباب العمل للقوى البشريّة العمّاليّة. كما وتقوم أيضًا على فكرة فائض القيمة أو القيمة المضافة الّتي تكون لصالح المشغّل أو أرباب العمل (زكي، 2021). وضمن الحالة الفلسطينيّة؛ فتستغلّ إسرائيل العمالة الفلسطينيّة ذات الخبرات والمهارات العالية لصالحها الإنتاجيّ والاقتصاديّ، ومقابل أجور منخفضة تبعًا لمنظور الأجور الإسرائيليّة، ودون ضمانات قانونيّة وصحّيّة. مع الإشارة هنا إلى أنّ ما يتقاضاه العامل الفلسطينيّ داخل إسرائيل يمنحه فرصة للرّفاه الاجتماعيّ داخل المجتمع الفلسطينيّ، وهو ما يشكّل دافعًا للاستمرار بالعمل في إسرائيل.

توضع مثل هذه النّظريّات، وغيرها، ضمن مسارات ونطاقات من الاستبعاد الاجتماعيّ والسّياسيّ الّذي تمارسه إسرائيل على مختلف الفئات الفلسطينيّة. فإسرائيل لا ترى في العمالة الفلسطينيّة عمالة وافدة أو مهاجرة، ولها حقوقها لدى المشغّل الإسرائيليّ؛ بل ترى فيها أدوات لممارسة سلوك استعماريّ واستيطانيّ وتوسّعيّ يهدف لإعادة هندسة الفلسطينيّ اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وجعله رهينة بيد إسرائيل، وبالتّالي سهولة السّيطرة عليه، وإخضاعه لمسار متصاعد من السّطوة السّياسيّة والاقتصاديّة حتّى في ظلّ وجود إدارة رسميّة له (السّلطة الفلسطينيّة)، ثمّ قهره بوسائل وأدوات أمنيّة كالتّصاريح والجدران العازلة، والتّخلّي عنه بالإقصاء السّكانيّ الموجّه من التّيّارات اليمينيّة الإسرائيليّة (شراونه، 2023).

يحاول الفلسطينيّ مواجهة سطوة الاحتلال عليه، والتّحكّم بمصير عمله، وسياسة التّحكم به عبر عدّة نظريّات ومقاربات مختلفة من خلال مجموعة من الأدبيّات الّتي تقوم على المقاومة اليوميّة، والّتي تعكس مقاومة اقتصاديّة رمزية يحاول العامل الفلسطينيّ تجسيدها من خلال عمله في القطاعات الإسرائيليّة المختلفة. فرغم ما تفرضه إسرائيل من إقصاء سياسيّ ممنهج على العامل الفلسطينيّ يجبره

على العمل القسريّ لتأمين احتياجاته؛ لكن يرى البعض أنّ وجوده قد يشكّل مسارًا ديناميكيًّا للصّمود أمام المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والسّياسيّة الإسرائيليّة. فربّما يكون الوجود الفلسطينيّ داخل إسرائيل علامة الفعل والذّات الفلسطينيّة حتّى وإن تغلّفت بساق احتلاليّ واستعماريّ إسرائيليّ (شراونه، 2023).

الفصل الرّابع

العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كفضاء للصّمود والمقاومة(المقاومة في سياق عمّاليّ)

يصعب الفصل بين العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وممارسات إسرائيل نفسها، كدولة استعماريّة لها سياق إحلاليّ واحتلاليّ في آن معًا. فقد أقدم الفلسطينيّ على العمل في إسرائيل مجبرًا ومكرهًا بسبب فقدانه لمقوّمات بقائه، وسلبه لموارده وأرضه من منظومة الاحتلال الإسرائيليّ. وهو شأن أدارتْهُ إسرائيل جيّدًا، وعملت عليه لتحويل الفلسطيني إلى مُنتج ضروريّ للاقتصاد الإسرائيليّ، خاصّة في قطاعات حيويّة كالزّراعة والبناء والإنشاءات، وفي مرحلة مهمّة كانت إسرائيل بحاجة لأيدي عاملة للبناء والإعمار.

وبالتّقاطع مع ذلك؛ فإنّه يصعب الفصل بين الفلسطينيّ، كفرد أو جماعة، يقع على عاتقه تحرير وطنه ومقاومة الاحتلال الإسرائيليّ، وبين عمله تحت سطوة محتلّ يستغلّه لبناء كيان يسلبه أرضه وموارده ومختلف أدواته الإنتاجيّة؛ فالفلسطينيّ تُرك لمنظومة الاحتلال الإسرائيليّ لتُعيد إنتاجه كيفما شاءت قبل وجود إدارة ذاتيّة له (السّلطة الفلسطينيّة). وهو الأمر الّذي لم يتغيّر كثيرًا بعد وجود إدارته الذّاتيّة، لكن بأدوات تتوزّع بين تقليص صراعه مع محتلّه، وبين إقصائه تمامًا من المشهد الفلسطينيّ.

وبذلك، تكون العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قد دخلت في حالة من التّناقض القائم بين خضوع الفلسطينيّ ومقاومته للاحتلال الإسرائيليّ؛ وبين تبعيّته المطلقة لإسرائيل وإدارته للتّخلّص منها؛ وبين احتياجه المادّيّ والمعنويّ وكرامته وهُويّته. وهي مفارقات يعيشها العامل الفلسطينيّ خلال تفاصيل عمله في إسرائيل (roy, 1999). فمهما حاولت إسرائيل تجميل واقع العمل لديها؛ إلّا أنّ ذلك لا يخفي نموذج القهر الّذي تحمله ظاهرة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ ممّا يعني وجود فضاء للمقاومة والصّمود لهذه الظّاهرة.

4.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل واستراتيجيّات الصّمود الفلسطينيّ

تُشير بعض الأدبيّات السّياسيّة، الفلسطينيّة وغير الفلسطينيّة، إلى أنّ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قد تحمل جانبًا من الصّمود والمقاومة الفلسطينيّة أمام إسرائيل. وقد تشكّل هذه العمالة فضاء للمواجهة بين طرفي النّزاع ضمن السّياق الاستعماريّ الإسرائيليّ؛ خاصّة في الجوانب الرّمزيّة والوجوديّة.

4.1.1 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كنموذج للصّمود والبقاء

تحمل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل جانبًا كبيرًا من التّفاعل اليوميّ والدّيناميّ والدّيناميكيّ والبنيويّ بين إسرائيل والمجتمع الفلسطينيّ. وهو تفاعل قد يُشكّل مسارًا لفهم آليّات الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ من زوايا اقتصاديّة واجتماعيّة؛ فإسرائيل تنظر للعمالة الفلسطينيّة كاحتياج اقتصاديّ وإنتاجيّ وتشغيليّ يساعدها في تعزيز سيطرتها على الجانب الفلسطينيّ. فيما ينظر الفلسطينيّ لعمالته في إسرائيل باعتبارها استجابة اجتماعيّة واحتياجيّة قسريّة وقهريّة، قد تكون مؤقّتة. وهي الفجوة الّتي تُشكّل له فضاء الصّمود والبقاء في ظلّ وجود احتلال يحاول إعادة تفاعلاته مع قضيّته ومسارات حياته اليوميّة، لكن بمنظور اقتصاديّ مرتبط بالقوّة والهيمنة الإسرائيليّة (فرسخ، 2024).

وبالتّالي، يُنظر لتمكّن العمالة الفلسطينيّة من الدّخول إلى إسرائيل كصورة لصمود الفلسطينيّ في فضاء إسرائيليّ يعمل على إعادة رسم تفاعلاته مع محيطه السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والفكريّ والثّقافيّ ضمن منظوره الأيديولوجيّ والإحلاليّ والاستعماريّ. وبذلك، يحاول الفلسطينيّ التّخلّص من ثنائيّة مرتبطة بوجوده وصموده بالعمل في إسرائيل، وهي ثنائيّة التّطبيع أمام ضرورة البقاء والصّمود والاحتياج؛ فالعمل في إسرائيل، ورغم طبيعته القهريّة بالنّسبة للفلسطينيّ؛ إلّا أنّه قد يُشكّل للفلسطينيّ فضاء صمود صامت يجبره على البقاء، سواء بصورته الفرديّة أم الجماعيّة (Zeira, 2022).

تتشكّل صور صمود الفلسطينيّ وبقائه، من خلال عمله في إسرائيل، وضمن مشهد استمرار الاحتلال الإسرائيليّ، وغياب معالم التّمكين الفلسطينيّ من مؤسّساته الرّسمية وغير الرّسميّة، في ممارساته

اليوميّة لهذا العمل، وتحويله نحو احتياجاته اليوميّة، واستثماراته المستقبليّة، سواء بإعمار محطيه الأسريّ والاجتماعيّ، أم بالتّعليم، أو غير ذلك. ممّا يعني أنّ الفلسطينيّ يُمارس الصّمود والبقاء بمنظوره المادّيّ، وبأبعاده الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وبصورته الرّمزيّة والوجدانيّة. وهي ثلاثيّة للصّمود والبقاء (المادّيّ والاجتماعيّ والرّمزيّ) يحاول العامل الفلسطينيّ تجسيدها من خلال عمله في إسرائيل (البزور، 2023).

ترسم العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل مشاهد من صور الصّمود والبقاء، والّتي يعمل الفلسطينيّ من خلالها على ابتكار وسائل جديدة لمواجهة إسرائيل من داخلها، وإثبات وجوده ضمن نفس النّطاق الّذي توظّفه فيه إسرائيل؛ أي ضمن المسار التّشغيليّ والاقتصاديّ والإنتاجيّ؛ لكن عبر نقله لثمن ذلك نحو داخله الفلسطينيّ، ومحطيه الأسريّ والاجتماعيّ. وهو ما يفتح الباب للحديث عن أنّ البقاء الفلسطينيّ داخل إسرائيل هو بحدّ ذاته صمود، وأنّ لهذا الصّمود مرتكزات للبقاء المادّيّ والمعنويّ؛ ممّا يعني وجود محاولات فلسطينيّة لجعل العمل في إسرائيل بوّابة للتّخلّص من الخضوع للإسرائيليّ، وبنفس الأدوات الّتي يوظّفها المُشغّل الإسرائيليّ نحو العامل الفلسطينيّ (البزور، 2023).

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ إنتاج هذه الصّور والمشاهد في الواقع الفلسطينيّ موجودة ضمن السّياقات الشّعبيّة وغير الرّسميّة. فدرجة إدراك العامل الفلسطينيّ لمثل هذه الرّمزيّة للصّمود والبقاء قد ترتبط بمقدار وعيه السّياسيّ والاجتماعيّ والثّقافيّ، وأسباب توجّهه للعمل في السّوق الإسرائيليّ والقطاعات الصّناعيّة والبنائيّة والزّراعيّة والخدماتيّة الإسرائيليّة. رغم أنّ غالبيّة هذه الأسباب قد تتقاطع مع مختلف الفئات العمّاليّة الفلسطينيّة العاملة في إسرائيل.

يرى البعض في مشاهد الصّمود والبقاء المتعلّقة بالعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ومحاولات تلك الأدبيّات تفكيك ثنائيّة التّناقض (التّطبيع والضّرورة)، ومفارقات (الرّفض والقبول)، أنّها صور صامتة، واستراتيجيّة ناعمة، ومسار غير مباشر ضمن فضاء اقتصاديّ واجتماعيّ يكون لإسرائيل سطوتها

الكلّيّة والكاملة. لكنّه يحمل أيضًا نوعًا من الإرادة، ومسارًا من مسارات المقاومة الشّعبيّة، والّتي قد يكون لها وقعها السّياسيّ والاجتماعيّ الدّيناميكيّ إذا ما أحسن الفلسطينيّ استثماره (قرقر، 2011).

وبذلك، يحاول الفلسطينيّ إعادة تعريف عمله في إسرائيل ضمن معاني تجسّد له واقعًا من الصّمود والبقاء، لا الخضوع والتّطبيع؛ إذ يتحوّل إلى كائن مدنيّ منتج لذاته ومحطيه الأسريّ والاجتماعيّ والرّمزيّ، وليس فقط شخص مستهلك للرّغبة الإسرائيليّة. وهو أيضًا يحاول تفكيك علاقته المعقّدة مع الاقتصاد الإسرائيليّ، والهويّة الوطنيّة، والصّراع بمفهوميه: السّياسيّ والعسكريّ، وكرامته بمفهوميها: الفرديّ والجماعيّ؛ ممّا يؤدّي لخلق صمود يوميّ ومعاش يعمل الفلسطينيّ من خلاله للمحافظة على ذاته وأسرته ومجتمعه وما تبقّى من موارده الذّاتيّة والإنتاجيّة (يونس، 2021).

إنّ رفض الفلسطينيّ البقاء ضمن مساحته الجغرافيّة الّتي تقع تحت الاحتلال الإسرائيليّ، وانتقاله لنطاق جغرافيّ يشكّل له مصدرًا للدّخل داخل إسرائيل قد يشكّل له إصرارًا على الصّمود والبقاء أمام نفس الأدوات والوسائل الاحتلاليّة الإسرائيليّة. وبالتّالي قدرته على إنتاج وسائل للصّمود والبقاء تكون أكثر استدامة في ظلّ توسّع المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ بفلسطين. كما أنّ قدرة الفلسطينيّ على تحمّل القهر الاقتصاديّ الإسرائيليّ يشكّل وجهًا آخر لصموده أمام إسرائيل. إضافة للنّظر لعمالته في إسرائيل كخيار مؤقّت يتجاوز من خلاله واقعه الاقتصاديّ، وبما يضمن له بقاءه أمام السّطوة الإسرائيليّة، دون جعل هذا العمل كنتيجة لتسوية صراعه مع الاحتلال الإسرائيليّ.

4.1.2 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كممارسة للمقاومة الرّمزيّة والتّحدّي اليوميّ

تمثّل قدرة العامل الفلسطينيّ وتمكنّه من اجتياز القواعد الأمنيّة والعسكريّة لإسرائيل بشكل شبه يوميّ؛ ممارسة فعليّة لشكل من أشكال المقاومة وتحدّي المحتلّ. فرفضه البقاء في نطاقه الجغرافيّ كحدّ زمنيّ ومكانيّ له، واعتباره العمل في إسرائيل كرمز للتّحدّي، واستراتيجيّة للصّراع، وتحمّله لكلّ العقبات الإسرائيليّة في سبيل تعزيز بقائه على أرضه؛ صورة من صور المقاومة اليوميّة، والّتي يتحدّى بها العامل الفلسطينيّ سطوة إسرائيل التّقنيّة والعسكريّة والأمنيّة والاقتصاديّة (Farsakh، 2005).

تحاول إسرائيل جعل العمالة الفلسطينيّة داخلها منظومة للهيمنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة على المجتمع الفلسطينيّ. لكن ممارسة العامل الفلسطينيّ لأساليب التّحدّي والمقاومة من خلال رحلة وصوله للعمل داخل إسرائيل قد تُشكّل تحدّيًا قائمًا على قبول العمل لكن دون الاندماج الكلّيّ فيه؛ أي قبول متعلّق بمقاومة تقوم على تفكيك التّشابك القائم بين عدّة عوامل اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة ونفسيّة وجغرافيّة توظّفها إسرائيل لضرب صور المقاومة والتّحدّي الّتي قد يمارسها العامل الفلسطينيّ (أبومعلا، 2024).

وبالتّالي، يحاول العامل الفلسطينيّ تجسيد مقاومته وتحدّيه المرتبط بعمله في إسرائيل من خلال قدرته على الحضور، وتغلّبه على الحواجز الإسرائيليّة، والجدران والعوازل الأمنيّة الإسرائيليّة، واستخدامه للغته العربيّة، وثقافته الفلسطينيّة، واختلاطه بمختلف مكوّنات المجتمع الفلسطينيّ بمكان عمله في إسرائيل، وبما يجسّد صورة للبقاء الرّمزيّ، والمقاومة المستمرّة، وإن اتّخذت الشّكل الصّامت أو النّاعم أو الرّمزيّ، والّذي قد يكون مقدّمة لصور متصاعدة من التّحدّي لمنظومة الاحتلال الإسرائيليّ (لافي، 2023).

وضمن ذلك، توظّف العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل شبكة من العلاقات الأسريّة والعائليّة والاجتماعيّة، والّتي يكون لها غطاء يُسهّل عليها الدّخول إلى إسرائيل؛ خاصّة تلك الفئات الّتي ترفض إسرائيل تشغليها بدواع أمنيّة وعسكريّة وسياسيّة. حيث تعمل هذه الشّبكة على تأمين وصول هذه الفئات داخل إسرائيل، وتضمن لها مكانًا للمبيت والتّخفّي، وتوفّر لها أماكن عمل موثوق بها؛ ممّا يشكّل ممارسة للمقاومة والتّحدّي المدفوعة بالضّرورة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وهي شبكات مختلفة عن شبكات التّهريب التّابعة للسّوق السّوداء، أو سوق التّعاقدات من الباطن، والّتي انتشرت في الأراضي الفلسطينيّة لتهريب العمالة الفلسطينيّة مقابل مبالغ ماليّة، وبالتّنسيق مع أطراف إسرائيليّة مدنيّة وعسكريّة (البرغوثي، 2019).

تعكس مثل هذه الشّبكات والحالات قدرة الفلسطينيّ على تنظيم ذاته وأسرته ومحطيه في سبيل تعزيز بقائه بأرضه، وتحدّيه لمنظومة السّطوة الإسرائيليّة، ومقاومته لوسائل خضوعه لإسرائيل. وهي حالات تعكس أيضًا تطوّر الوعي لدى العامل الفلسطينيّ، والّذي بات يجمع بين ضرورة العمل في إسرائيل، ومقاومة منظومة الاستلاب الإسرائيليّة، وقدرته أيضًا على تفكيك العلاقة بين جدليّة السّيطرة والاستجابة، فكلّما طوّرت إسرائيل وسائل سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة وتقنيّة لضبط العمالة الفلسطينيّة لديها؛ طوّر الفلسطينيّ نماذج لكسر هذه الوسائل والأدوات الإسرائيليّة (خوري، 2023).

أصبحت المناورات الّتي يُجريها العامل الفلسطينيّ بشكلٍ شبه يوميّ خلال رحلته للوصول إلى العمل داخل إسرائيل صورة رمزيّة للمقاومة والتّحدّي لمنظومة الاحتلال الإسرائيليّة. وهي مناورات لم تعد تتعلّق بالعامل الفلسطينيّ وحده؛ بل أصبحت تطال مختلف الفئات الفلسطينيّة؛ خاصّة الشّعبيّة منها؛ فعلى الفلسطينيّ تدبّر أمره، وقراءة خارطة الحواجز الإسرائيليّة، والطّرق البديلة، وساعات انطلاقه وعودته، وذلك لتفادي منظومة الحواجز والعوازل الإسرائيليّة؛ خاصّة في الضّفّة الغربيّة.

وبذلك، يكون الفلسطينيّ، سواء كان عاملاً أم موظفًا أو غير ذلك، قد مارس مقاومة جمعيّة، وتحدّيًا جماعيًّا بصورة غير مباشرة لمنظومة السّيطرة والسّطوة الإسرائيليّة. وهو بذلك يكشف عن علاقة استعماريّة معقّدة ومركّبة توظّف إسرائيل خلالها عوامل الاقتصاد والجغرافيا ضدّ الفلسطينيّ. وهو ما يجعله مجبرًا على تفكيك العلاقة بين التّخوين والحاجة، والواقع المعيش والواقع المفروض، وغيرها من المفارقات الأخرى الّتي يعيشها الفلسطينيّ بصورة شبه يوميّة (خوري، 2023).

ولا يخلو تاريخ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من تحوّل هذه المقاومة الرّمزيّة والتّحدّي الصّامت أو الخفيّ إلى تجسيد مادّيّ وفعليّ ومباشر أمام إسرائيل. فقد استخدمت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل المقاطعة ووقف العمل داخل القطاعات الإسرائيليّة المختلفة خلال فترة الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى (انتفاضة الحجارة) وآواخر ثمانينيّات القرن الماضي. كما كانت العمالة الفلسطينيّة نفسها سببًا لانطلاق

شرارة هذه الانتفاضة (Farsakh, 2005). واستخدم الفلسطينيّ العمالة الفلسطينيّة كغطاء للدّخول إلى إسرائيل لتنفيذ فعل مقاوم ضدّها؛ أي قائم على العمل العسكريّ والمواجهة المسلّحة المباشرة وغير المباشرة.

تجدر الإشارة هنا إلى التّعايش المرتبط بطول فترة عمل الفلسطينيّ داخل إسرائيل، وعمله داخل القطاعات الإسرائيليّة البنائيّة والزّراعيّة والصّناعيّة الّتي قد تُعيد هندسته لقبول خضوعه أمام منظومة السّيطرة الإسرائيليّة؛ فنجاح مقاومته الرّمزيّة وتحدّيه الدّائم مرتبط بوعيه بعدم قبوله لهذا التّعايش، وجعله مرحلة مؤقّتة لحين بلوغه القدرة على التّخلّص من هذا التّعايش (أبوكامش، 2021). فإسرائيل تراهن على هذا التّعايش، والّذي جعل الكثير من الفئات الفلسطينيّة مرتبطة بها، سواء من خلال العمل لديها أو غير ذلك من الصّور.

تحارب إسرائيل كافّة صور الصّمود والبقاء والمقاومة والتّحدّي الّتي قد يوظّفها الفلسطينيّ الخاضع للسّيطرة الإسرائيليّة. وتعمل إسرائيل على بقاء الفلسطينيّ مرتبطًا بها حتّى وإن طبّقت عليه سياسات الإقصاء الجغرافيّ والسّكانيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ، لعلمها التّام أنّ تعميق تبعيّة الفلسطينيّ واستخدامه كسلاح ضدّه سيؤدّي، في مرحلة ما، إلى تحوّله إلى تهديد سياسيّ وأمنيّ نحوها.

4.1.3 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين جدليّة تعميق التّبعيّة لإسرائيل والتّهديد السّياسيّ المحتمل

تعاملت إسرائيل مع العمالة الفلسطينيّة داخلها بحذر سياسيّ وأمنيّ مقترن بأدوات اقتصاديّة واجتماعيّة وجغرافيّة وتحكميّة متعدّدة. وقد ساهم هذا التّعامل بوجود جدليّة تتعلّق بتبعيّة العامل الفلسطينيّ لإسرائيل في النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتّهديد السّياسيّ الّذي قد يشكله عليها في حال تحرّره من هذه التّبعيّة من جانب، والتّهديد السّياسيّ على الواقع الفلسطينيّ في حال بقائه تابعًا لإسرائيل من ناحية أخرى. خاصّة وأنّ إسرائيل وسّعت من سطوتها على الفلسطينيّين بعد نشوء السّلطة الفلسطينيّة، وذلك من خلال أموال المقاصّة، والتّحكّم بالمعابر، والتّدخّل بالاستثمارات الخارجيّة في الأراضي الفلسطينيّة.

وبالتّالي، فإنّ تفكّك هذه الجدليّة ينبع من مقدار الوعي الفئويّ والطّبقيّ والسّياسيّ لدى مختلف الفئات الاجتماعيّة الفلسطينيّة، خاصّة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والّتي تعدّ أقدم الفئات احتكاكًا بإسرائيل في النّواحي السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، والّتي قد يكون لها القدرة، وفي فترات مختلفة من تاريخ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، لبناء اقتصاد مقاوم ينهي هذه الجدليّة للصّالح الفلسطينيّ (أسعد، 2019).

تُشير مختلف المؤشّرات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة على أنّ العامل الفلسطينيّ بات تابعًا بصورة شبه كاملة للسّوق والاقتصاد الفلسطينيّ. لكن مقابل هذه التّبعيّة، يوجد هامش سياسيّ للمناورة قد يحوّل هذه التّبعية لتهديد نحو إسرائيل؛ فاعتماد القطاعات البنائيّة والزّراعيّة الإسرائيليّة على الأيدي العاملة الفلسطينيّة، وصعوبة استبدالها، دفعة واحدة وبقرار سياسيّ سريع، بعمالة أجنبيّة بسبب الكفاءة والتّكلفة والفاعليّة الّتي سيتحمّلها المشغّل الإسرائيليّ، وحالة الصّمود الفلسطينيّ المركّبة الّتي قد يمارسها العامل الفلسطينيّ من داخل موقع عمله في إسرائيل، وخيارات التّراكم الجماعيّ لبدائل العمل الّتي تمارسها هذه العمالة؛ قد تشكّل ورقة ضغط سياسيّ بيد الفلسطينيّ على إسرائيل (طمليه، 2022).

وبذلك، قد يتمكّن العامل الفلسطينيّ من تحسين موقفه التّفاوضيّ مع المشغّل الإسرائيليّ فيما يتعلّق بالعمل في القطاعات الإسرائيليّة المختلفة من حيث الأجر والوصول والأوقات وغير ذلك. فالإدارة الذّكيّة للاحتلال الإسرائيليّ تنظر للعمالة الفلسطينيّة على أنّها حلّ مؤقّت، وقليل التّكلفة، وله منافعه السّياسيّة والاجتماعيّة الاستعماريّة والإحلاليّة على المدى الطّويل؛ خاصّة فيما يتعلّق بضبط المجتمع الفلسطينيّ وفقًا للأيديولوجيا الإسرائيليّة. وهي نظرة يجب أن يحوّلها العامل الفلسطينيّ لتهديد سياسيّ نحو إسرائيل عبر تعزيز هشاشة الأمن الإسرائيليّ من خلال محاولات الوصول اليوميّ إلى داخل إسرائيل، وإمكانيّة تمرّده على المشغّل الإسرائيليّ، وإشعاره بقدرة الفلسطينيّ على تهديد العمق الإسرائيليّ (النجار، 2024).

تحمل العديد من محاولات العامل الفلسطينيّ في هذا المضمون صورًا من تحويل التّبعيّة لتهديد سياسيّ وقانونيّ على إسرائيل؛ حيث واجهت العمالة الفلسطينيّة إسرائيل، وفي حالات فرديّة، ببعض الوسائل القانونيّة والحقوقيّة المتعلّقة بالعمالة ضمن السّياقات الاستعماريّة (البعد القانونيّ والحقوقيّ للاستعمار). وقد تمكّنت هذه الحالات من إجبار بعض الجهات الإسرائيليّة على دفع حقوقها الماليّة طيلة فترة عملها في القطاعات الإسرائيليّة. في تحوّل رأت فيه إسرائيل تهديد سياسيّ وحقوقيّ لها إذا ما اتّسعت مجالات استعماله وتوظيفه من الجانب الفلسطينيّ بصفته الرّسميّة وغير الرّسميّة (الآغا و الحلبي، 2019).

يمكن القول هنا إنّ قرار التّبعيّة والانفكاك فيما يتعلّق بالعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ومقدار تهديدها لها، أو للمجتمع الفلسطينيّ يعود للعامل الفلسطينيّ نفسه، وغيره من الشّرائح الفلسطينيّة الأخرى؛ فالتّبعيّة تعني قبول الفلسطينيّ للإرادة الإسرائيليّة بكافّة صورها. والتّهديد يعني تحويل هذه التّبعيّة لحالة من الانفكاك التّدريجيّ والمتصاعد بأدوات قد تتوافر ضمن بيئة العمل الفلسطينيّ في إسرائيل؛ مع ربط ذلك بحالة كبيرة من وعي العامل الفلسطينيّ سياسيًّا واجتماعيًّا وقانونيًّا وثقافيًّا.

4.1.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كداعم لبناء الدّولة الفلسطينيّة

يُنظر لفئة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على أنّها قوّة بشريّة يمكن توظيفها في عمليّات بناء الدّولة الفلسطينيّة بالعديد من النّواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة. تحتوي العمالة الفلسطينيّة العديد من الفئات الفلسطينيّة المتعلّمة ومن حملة الشّهادات الجامعيّة ومن مختلف التّخصّصات الإنسانيّة والطّبيعيّة، والّتي أُجبرت على العمل في إسرائيل لضروريّات اقتصاديّة واجتماعيّة. وهي كتلة بشريّة يمكن توظيفها فيما يتعلّق بعمليّات البناء المؤسّساتيّ المادّيّ والمعنويّ للدّولة الفلسطينيّة المأمولة (العاروري، 2015).

شهدت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل إقبالاً على ترك عملها والتّحوّل نحو العمل بالمؤسّسات الفلسطينيّة خلال فترة تسعينيّات القرن الماضي؛ أي بداية نشوء السّلطة الفلسطينيّة خلال العام 1993م. وهي

خطوة يُنظر لها بمنظور وطنيّ يتعلّق بحالة وعي من قبل هذه الفئة، والّتي يمكن إدراجها ضمن فضاء الصّمود المرتبط بهذه الفئات، واستراتيجيّات المقاومة والتّحدّي الّتي ممكن أن تقدّمها العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كمساهمة في بناء الدّولة الفلسطينيّة، والّتي يقع على عاتق السّلطة الفلسطينيّة استثمارها وتوظيفها بصورة سليمة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا (اصلان، 2023).

تشكّل مدخولات هذه الفئات العمالة جانبًا مهمًّا في تغطية الاحتياجات الماديّة والمعنويّة للأسر الفلسطينيّة، والّتي تقلّل من نسب البطالة في الأراضي الفلسطينيّة، وتُحسّن من الدّخل القوميّ والإجماليّ للاقتصاد الفلسطينيّ، وتعمل على تحقيق نسبة من الرّفاه الاجتماعيّ لدى العديد من مختلف الشّرائح الفلسطينيّة. حيث توكل مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة اهتمامًا بدخول العمالة الفلسطينيّة إلى إسرائيل؛ خاصّة أنّ مجمل مدخولات هذه الفئات يتجاوز مليار شيقل شهريًّا، وتُدرجها ضمن مسارات التّفاوض مع إسرائيل، لما لها من أهمّيّة في تحسين الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ وتطويرهما للسّلطة الفلسطينيّة، سواء في الضّفّة الغربيّة أم في قطاع غزّة، وما يرتبط بها من قدرات وموارد قد توجّهها إلى فئات اجتماعيّة أخرى أكثر حاجة في النّواحي الاجتماعيّة والمعيشيّة (عطية، 2020).

يقدم العديد من العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل على توظيف مدخولاتهم في مشاريع إنتاجيّة داخل الأراضي الفلسطينيّة، ويؤدّي ذلك إلى تأسيس المشاريع المختلفة وتطويرها في الأراضي الفلسطينيّة، وبالتّالي تحرّر هذه الفئات من العمل لدى المشغّل الإسرائيليّ، والتّخلّص من حالة التّناقض النّاتجة عن هذا العمل، والمفارقات الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة الّتي تقع على عاتق العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ خاصّة في ظلّ استمرارهم بالعمل في القطاعات الإسرائيليّة (حمود، 2023).

يُشكّل توجّه بعض العاملين الفلسطينيّين في إسرائيل للاستثمار في المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة صورةً لمحاولات توظيف العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كنموذج للصّمود والتّحدّي والمقاومة الّتي قد تُمارس أمام إسرائيل من هذه الفئات، وهي صور يتوجّب تعزيزها والعمل على ترويجها كوسيلة وأداة للتّحرّر

من حالة القهر الاقتصاديّ والقسريّ الّتي فرضتها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطينيّ منذ العام 1967م. ممّا يؤدّي لإيجاد مسارات أخرى للتّنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينيّة بعيدًا عن المُشغّل الإسرائيليّ، الأمر الّذي قد يعزّز من بناء الدّولة الفلسطينيّة المستقبليّة.

تؤدّي العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل دورًا مهمًّا في إيجاد قاعدة لحقوقهم في إسرائيل، أو لدى المُشغّل الإسرائيليّ؛ حيث يمارس بعض العاملين الفلسطينيّين في إسرائيل حراكًا مهمًّا في هذا الشّأن، سواء على مستواهم الشّخصيّ، أو تجاه العمّال الآخرين، وتوعيتهم حول آليّات تحصيل حقوقهم من المُشغّل الإسرائيليّ، وهي جهود لها أهمّيّتها في تعزيز عمل بعض مؤسّسات الدّولة الفلسطينيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة؛ كوزارة العمل، ونقابة العمّال، وغيرها من الجهات الأخرى، والّتي يقع على عاتقها ومسؤوليّاتها دورًا لتحصيل حقوق هذه الفئات المادّيّة والاجتماعيّة والصّحيّة؛ ممّا يجعل منه دورًا وطنيًّا يحمل أبعادًا من صور الإصرار على البقاء ومقاومة إسرائيل في العديد من الاتّجاهات (الزعانين، 2019).

ينبع النّظر للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كقوّة بشريّة قادرة على المساهمة الكبيرة في بناء الدّولة الفلسطينيّة من حيث تاريخها الّذي يحمل جانبًا من الإسهام في بناء القطاعات الإسرائيليّة، والّتي جعلت إسرائيل تعتمد عليها بصورة كبيرة؛ لتشكّل ما نسبته خُمس القوى العاملة الفلسطينيّة، والّتي بإمكانها إحداث الأضرار الكبيرة بالاقتصاد الإسرائيليّ إذا ما تمّ ربطها بأدوات المقاومة الشّعبيّة الفلسطينيّة؛ كالمقاطعة وغيرها، مع الإشارة إلى أنّ بروتوكول باريس الاقتصاديّ أشار إلى أنّ تنظيم علاقة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل يتمّ من خلال النّظر لحركة هذه العمالة إلى إسرائيل وفق حاجة سوق العمل الإسرائيليّ، وبتنسيق بين وزارتي العمل الفلسطينيّة والإسرائيليّة، وهو ما لا تطبّقه إسرائيل (أبوارشيد، 2025).

تحرص بعض الفئات العمّاليّة الفلسطينيّة العاملة في إسرائيل على عملها في أرضها ومواردها الذّاتيّة والإنتاجيّة الأخرى؛ فهي، ورغم ما توفّره لها مدخولاتها من العمل في إسرائيل من رفاهية اجتماعيّة

وقدرات ماليّة واقتصاديّة مرتفعة، إلّا أنّها تحرص على العمل على أرضها، والتّفرّغ لها إذا لزم الأمـــر، وهو ما يعكس حالة وطنيّة تُشير إلى بقاء ارتباط هذه الفئات بأرضها رغم محاولات إســـرائيل إبعادهـــا عن دوائر مواردها الإنتاجيّة والذّاتيّة. وهي بذلك، ترسم صورة مختلفة من تحـــدّي إســـرائيل، ودعـــم التّنمية الفلسطينيّة المستدامة، وبالتّالي تعزيز البناء الوطنيّ للدّولة الفلسطينيّة المأمولة (حمود، 2023).

يعتمد دعم العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في بناء الدّولة الفلسطينيّة على الحالة الوطنيّة لهـــذه الفئـــات، وخطابها الذّاتيّ حول عملها في إسرائيل ومدى إدراكها لضرورة التّخلّص من العمل في إسرائيل لصالح الاقتصاد الفلسطينيّ، وهو دور يقع على مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة لتوعية هذه الفئات وطنيًّا وسياســـيًّا واقتصاديًّا.

4.2 الخطاب الذّاتيّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل

يحتاج تحويل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل لفضاء مضادّ ومقاوم ومتّحدٍ للأسرلة لخطابين؛ الأوّل، وهو الخطاب الخارجيّ للعامل نفسه، والّذي يمارس أمام المُشغّل الإسرائيليّ، والمجتمع الفلسطينيّ، وأســـرته ومحيطه الاجتماعيّ. وهو خطاب يشكّله ضمن الاستراتيجيّات السّابقة الذّكر؛ كالمقاومة الرّمزيّة، وبنـــاء استراتيجيّات البقاء والصّمود، وتفكيك التّناقضات المتعلّقة بعمله داخل إسرائيل.

أمّا الخطاب الأهمّ؛ فهو الخطاب الذّاتيّ والدّاخليّ للعامل نفسه، والّذي يُحدّد فيه مساره الحاليّ والمستقبليّ لعمله في إسرائيل؛ إذ يجعل من هذا العمل خطوة مؤقّتة، وتكتيكًا مرحليًّا أو يتقبّله ويحوّله لأسلوب حياة، وممارسة يوميّة؛ لذلك، تعيش العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وبشكلٍ جمـــاعيّ، حالـــة مـــن الصّـــراع الدّاخليّ القائم على مفارقات هذا العمل (عبدالهادي، 2006)، فهل هو ضرورة أم تطبيع؟. فكيف يمكـــن للفلسطينيّ بناء المستوطنات على أرضه؟. ولماذا يتقبّل العمل بزراعة أرضه في إسرائيل؟. وما الـــدّافع لعمله ببناء الفصل العنصريّ الّذي سيعزله عن محيطه والعالم الخارجيّ؟!

4.2.1 خطاب الضّرورة القسريّة مقابل خطاب المقاومة الرّمزيّة

رغم نجاح إسرائيل، وبدرجة كبيرة، في إعادة الوعي الفلسطينيّ فيما يتعلّق بالعمل في قطاعاتها المختلفة، والّذي أصبح خيارًا وحيدًا للعديد من الفئات الفلسطينيّة الاجتماعيّة، باعتباره أسرع الطّرق لتلبية الاحتياجات المعيشيّة المتصاعدة؛ إلّا أنّ ذلك لم يمنع وجود خطاب فلسطينيّ مغاير لهذا النّجاح. وهو خطاب يقوم على قراءة المفارقات المتعلّقة بالعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل داخل المجتمع الفلسطينيّ، والتّناقضات الأخرى المرتبطة بها؛ كالخطاب السّياسيّ والواقع المعيشيّ، والآمال الوطنيّة، والضّرورات اليوميّة وغيرها (roy, 1999).

يتشكّل مثل هذا الخطاب داخل العامل الفلسطينيّ من خلال قناعاته ووعيه بأنّ ضرورة العمل في إسرائيل ليس خيارًا معيشيًّا بصفته النّهائيّة؛ بل هو ضرورة لتحقيق بقائه وصموده في أرضه، والّتي لا تلغي حقّه في المقاومة والصّمود والتّحدّي؛ فالحاجة والضّرورة يقابلها فعل وفكر لممارسة نوع من المقاومة، حتّى وإن كانت صامتة أو رمزيّة أو كحالة وطنيّة ذاتيّة (عبدالهادي، 2006).

يمارس العامل الفلسطينيّ نوعًا من الخطاب الذّاتيّ المتحدّي لإسرائيل، وهو الخطاب القائم على مناورة الخطابات الأمنيّة الملازمة للخطاب الإسرائيليّ الموجّهة للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ كالتّعاون تقابله التّسهيلات، والهدوء يقابله الاستقرار، وغير ذلك من الخطابات الّتي تعمل إسرائيل على تعزيزها في الذّات الفلسطينيّة. وهو ما تعمل بعض الفئات العمّاليّة الفلسطينيّة على تحدّيها بخطاب ذاتيّ وموجّه نحو إسرائيل. بحيث يقوم هذا الخطاب على التّمسّك بالمواقف السّياسيّة من إسرائيل، وإدراك مشروعها التّوسّعيّ في فلسطين، وإن جاء ذلك مغايرًا لمعايير العمل داخلها (أبوربيعة، 2023).

يُمكن للعامل الفلسطينيّ أيضًا ممارسة خطاب قائم على تأجيج الانفصال عن سوق العمل الإسرائيليّ. وذلك من خلال استغلاله لحاجة إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة كركيزة أساسيّة للعمل في قطاعتها البنيويّة والحيويّة. فمع أنّ إسرائيل تمارس خطابًا قائمًا على الإقصاء بفعل وصول اليمين المتطرّف لسدّة الحكم

فيها؛ إلّا أنّ ذلك يصعب ممارسته اقتصاديًّا في إسرائيل؛ إذ اعتادت قطاعاتها على الأيدي العاملة الفلسطينيّة، وهو ما يمكّن للعامل الفلسطينيّ التّرويج له كخطاب مقاوم للسّطوة الإسرائيليّة؛ فهو يعمل على تعزيز خطاب الانفصال مقابل خطاب القبول والتّطبيع (أبومعلا، 2024).

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الواقع العامّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قد يُنتج خطابًا ساخرًا داخل المجتمع الفلسطينيّ، وهو خطاب قد يساعد العامل الفلسطينيّ على تحمّل مرارة القهر القسريّ في النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ فقد يرفض الفلسطينيّ العمل في إسرائيل، لكنّ واقعه اليوميّ قد يجبره على هذا العمل؛ ممّا يُكوّن له حالة اجتماعيّة ساخرة وعفويّة تجعله يزاوج بين هذه الضّرورة، ووعيه بأهمّيّة مقاومتها والتّخلّص منها في مرحلة ما (أبوربيعة، 2023).

يحتاج العامل الفلسطينيّ لأن يتسلّح بعدّة خطابات لدعم خطابه الذّاتيّ وتعزيزه فيما يتعلّق بعمله في إسرائيل، وإعادة إنتاجه بصورة وطنيّة؛ كالخطاب الدّينيّ، والخطاب الثّقافيّ، والخطاب التّاريخيّ، وغيرها من الخطابات الأخرى، والّتي تعمل على بناء وعي طبقيّ واجتماعيّ في مختلف فئات العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وتعزّز من أهمّيّة إيمانها بأنّ العمل في إسرائيل ضرورة مرحليّة، وليست خيارًا سياسيًّا لا يمكن الانفكاك عنه؛ ممّا يعني أنّ على العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل تبنّي خطاب مقاوم ذاتيّ وداخليّ موجّه نحو إسرائيل بصفة دائمة مستمرّة.

4.2.2 المقاومة العمّاليّة كخطاب ذاتيّ للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل

يُراكم العامل الفلسطينيّ عدّة تعبيرات من الصّراع الدّاخليّ فيه؛ كالضّرورة، والأمن، والكرامة، والصّمود، وغيرها، والّتي تحتاج لخطاب جامع لها من جهة، وموجّه إلى إسرائيل من جهة أخرى. وهو هامش ذاتيّ ونفسيّ ووجدانيّ يُمكّن العامل الفلسطينيّ من تشكيل فضائه الخاصّ لمقاومة إسرائيل بصورة رمزيّة قد تتحوّل لفعل ما؛ كالمقاطعة أو ترك العمل في إسرائيل أو غير ذلك.

وبالتّالي، يمكن للعامل الفلسطينيّ أن يُصدر مقاومته، الفرديّة أو الجماعيّة؛ كخطاب موجّه نحو إسرائيل. وذلك من خلال إعادة إنتاج ذاته، ووعيه، وتناقضه ضمن مسار الإقصاء والتّبعيّة والقهر الّذي يوجد بـــه داخل قطاعات عمله في إسرائيل؛ بمعنى أن يقابل هذا القهر بخطاب ذاتيّ يقوده نحـــو الحـــرص علـــى التّخلّي عنه، وتحوّله نحو الاستثمار بالبيئة الدّاخليّة الفلسطينيّة (البزور، 2023).

وضمن ذلك، فإنّه يمكن للعامل الفلسطينيّ ممارسة نوع من المقاومة العمّاليّة القائمة على خطاب ذاتيّ قد يتحوّل لخطاب جمعيّ يقابل فيه الخطاب الإسرائيليّ، والّذي تعمل العديد من الفئات الإســـرائيليّة، ومـــن خلاله، بالتّحريض على إنتاجيّة العامل الفلسطينيّ في إسرائيل، والمخاطر الّتي يمكن أن يشكّلها جـــرّاء عمله ودخوله إلى إسرائيل، واحتكاكه مع المجتمع الإسرائيليّ؛ إذ يتحوّل هذا الخطاب إلى حالة من دفاع العامل الفلسطينيّ عن وجوده، الضّروريّ والقسريّ، للعمل في إسرائيل.

يحتاج العامل الفلسطينيّ لممارسة مثل هذه الخطابات، والتّسلّح بحالة مـــن المقاومـــة العمّاليّـــة داخـــل إسرائيل، خاصّة أنّ إسرائيل تمارس نوعًا من التّهديد الاقتصاديّ نحو هذه الفئات؛ كحرمانها من العمـــل داخلها، أو الاستغناء عنها؛ إضافة إلى التّلويح باستبدالها بأخرى أجنبيّة؛ ممّا يســـتدعي تســـلّح العمالـــة الفلسطينيّة بالعديد من صور المقاومة العمّاليّة، والّتي تبقي المُشغّل الإسرائيليّ في حالـــة مـــن التّـــوتّر لمواجهة محتملة مع العمالة الفلسطينيّة (فراج، 2025).

تبقى العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بحاجة لخطاب ذاتيّ وداخليّ خاصّ بها، توظّفه وفقًا لحالة الصّـــراع مع إسرائيل، ويكون هذا الخطاب بعيدًا عن الخطابات الرّسميّة بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة؛ لتثبـــت العمالة الفلسطينيّة، ومن خلاله، قدرتها على ممارسة مقاومة عمّاليّة بنفس الأدوات الّتي تُسلّط عليها من قبل إسرائيل؛ كالزّمان والمكان والمحيط الاجتماعيّ وغير ذلك.. وهي مقاومة لها صورها فـــي واقـــع العمل في إسرائيل؛ كرفض الأوامر فوق الطّاقة، ورفض الخضوع التّام، وعقد الاتّفاقيّات المسبقة مـــع المُشغّل الإسرائيليّ وغيرها(Sorkin R. , 2024) ؛ شريطة أن تبقى حالة الوعي العمّاليّ حاضرة فـــي

مثل هذه الممارسات، مع توافر نموذج من الإصرار الجمعيّ العمّاليّ على ذلك؛ لقطع الطّريق على إسرائيل للاستفراد بالعمالة الفلسطينيّة وفقًا لتوزيعات جغرافيّة واجتماعيّة وغيرها.

4.3 وسائل المقاومة الفلسطينيّة، الرّمزيّة والتّنظيميّة، للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل

تمتلك العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل مجموعة من الوسائل والأدوات الرّمزيّة والتّنظيميّة والبنيويّة الّتي تستطيع من خلالها مقاومة إسرائيل (المُشغّل الإسرائيليّ)، وهي أدوات تطوّرت تدريجيًّا عبر مراحل الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، واتّخذت أبعادًا لها علاقاتها بالبعد القانونيّ الاستعماريّ لفلسطين؛ خاصّة تلك المتعلّقة بالحقوق العمّاليّة، وقوانين العمل، والعمالة الوافدة وغيرها.

4.3.1 الوجود والحضور

تحوّلت استراتيجيّة البقاء والصّمود والصّبر والتّحدّي الّتي يمارسها العامل الفلسطينيّ خلال سعيه للوصول لمركز عمله داخل إسرائيل؛ كأداة ووسيلة يقاوم بها التّحدّيات الإسرائيليّة؛ خاصّة الأمنيّة والعسكريّة منها. وضمن هذا المنظور؛ لم يعد العمل في إسرائيل وسيلة لكسب الرّزق فقط؛ بل تمكّن العامل الفلسطينيّ، وبطريقة ضمنيّة وغير مباشرة، من تفكيك السّطوة الأمنيّة الإسرائيليّة، وتحويل هذا الوجود إلى وسيلة دفاع ومواجهة مستمرّة مع إسرائيل، وليس فقط تسوية وخضوع لتبعيّتها (عبدالهادي، 2006).

ورغم ما يحمله هذا الوجود من تناقضات سياسيّة وأخرى أخلاقيّة بسبب طبيعة الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وما يحتويه من مشاهد للمحوّ والإلغاء والإبادة ضدّ كلّ ما هو فلسطينيّ على أرض فلسطين؛ إلّا أنّ إعادة إنتاج الوجود والحضور الفلسطينيّ للعمل في إسرائيل بمقاربات تعكس نماذج من التّحدّي الفلسطينيّ قد تجعلها أداة ووسيلة لمقاومة إسرائيل (أبوربيعة، 2023). فالفلسطينيّ ينجح في اختراق الحواجز الإسرائيليّة، ومنظومة العزل الأسمنتيّ والإلكترونيّ الإسرائيليّة؛ ليدخل للعمل في

إسرائيل، وذلك لحرصه على تأمين احتياجات بقائه في ظلّ سيطرة إسرائيل على مختلف مقدّراته الإنتاجيّة، وضعف وسائل حمايته وتعزيز صموده من المؤسّسة الرّسميّة الفلسطينيّة.

لا تغفل إسرائيل نجاح الفلسطينيّ في الوصول داخلها رغم قوّة منظومتها الأمنيّة والتّقنيّة، ومحاولاته المستمرة في ابتكار كلّ ما هو جديد لضمان وجوده وحضوره أيضًا؛ فمثل هذه النّجاحات قد تشكّل هواجس أمنيّة لدى إسرائيل؛ خاصّة إذا ما تمّ ربطه بفعل مقاوم مادّيّ متعلّق بالعمل العسكريّ، وهو ما يجعل إسرائيل توظّف دوائر أو وجهات أو منظّمات؛ مثل (الشّاباك) لمراقبة العمالة الفلسطينيّة داخلها.

4.3.2 النّقابات والجمعيّات العمّاليّة

أبعدت إسرائيل العمالة الفلسطينيّة داخلها، ومنذ ستينيّات القرن الماضي، عن أيّ تمثيل نقابيّ لهم. ولم تنظر إليهم كعمالة وافدة أو مهاجرة؛ بل نظرت لهم بشكل مجرّد من أيّ حقوق قانونيّة وإنسانيّة. لكن مع تطوّر مراحل الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، واتّساع صوره ليأخذ أبعادًا ذات علاقة بالمؤسّسات القانونيّة المحلّيّة والدّوليّة؛ فقد أصبحت للنّقابات والجمعيّات العمّاليّة دورها في مواجهة إسرائيل، والتّقاطع مع العديد من القضايا المتعلّقة بهذا الشّأن؛ كالعلاقات الاقتصاديّة الفلسطينيّة- الإسرائيليّة، والتّنمية الفلسطينيّة المستدامة، وبناء اقتصاد فلسطينيّ مقاوم وغيرها (Hever، 2010).

يرتبط عمل هذه النّقابات، والّتي تعدّ نوعًا من المقاومة التّنظيميّة الّتي قد يمارسها العامل الفلسطينيّ ضدّ إسرائيل، بقدرتها على توظيف عامل الانتظار والزّمن كاستراتيجيّة لكسب الحقوق العمّاليّة لصالح العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من جهة، ومهاراتها في مخاطبة إسرائيل قانونيًّا من جهة أخرى. حيث نجحت بعض النّقابات والجمعيّات العمّاليّة في تحصيل العديد من الحقوق المادّيّة والمعنويّة والتّعويضيّة لبعض العاملين الفلسطينيّين في إسرائيل. وهي نقابات تتنوّع بين ما هو فلسطينيّ وأجنبيّ ودوليّ؛ كنقابة "معًا" العمّاليّة. والاتّحاد العامّ لنقابات عمّال فلسطين. ومنظّمة العمل الدّوليّة. ومنظّمة العفو الدّوليّة

وغيرها، والّتي لها إسهاماتها في انتزاع حقوق العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل (منظمة العمل الدولية، 2008).

تحاول هذه النّقابات والجمعيّات ممارسة نوع من المقاومة المرتبطة بالمؤسّسات الحقوقيّة والقانونيّة والسّياسيّة، والّتي تحوّل صمت العامل الفلسطينيّ إلى صوت أو تحوّل مقاومته الرّمزيّة إلى فعل حقيقيّ. فمثل هذه النّقابات تحاول التّدخّل لصالح العامل الفلسطينيّ رغم ما تواجهه من سطوة استعماريّة إسرائيليّة محليًّا ودوليًّا. وتعمل على تحسين شروط العمل لدى المُشغّل الإسرائيليّ، وتحصيل بعض الحقوق الاجتماعيّة والصّحيّة للعامل الفلسطينيّ، وتفكيك قضيّة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بعيدًا عن الأدوات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تستخدمها إسرائيل ضدّ الوجود الفلسطينيّ.

تُقدّر بعض النّقابات والجمعيّات الحقوقيّة، المحلّيّة والدّوليّة، تعويضات العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، ومنذ مطلع سبعينيّات القرن الماضي، بما قيمته (31) مليار شيقل إسرائيليّ. وهي تعويضات وضمانات اجتماعيّة تحتجزها إسرائيل دون وجه حقّ. خاصّة وأنّها كانت مقابل عمل ومجهود فلسطينيّ كبير. ونجحت بعض هذه النّقابات، وبالتّعاون مع وزارة العمل الفلسطينيّة، والأمم المتّحدة عبر (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP))، في تحصيل بعض هذه الحقوق والتّعويضات، والّتي عكست اعترافًا إسرائيليًّا بهذه الحقوق من جهة، ومقاومة تنظيميّة فعليّة من جهة أخرى (سعدالله، 2016).

تعكس هذه النّجاحات حالة من الوعي الحقوقيّ لدى العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل. وشهد ذلك إقبال العديد من هذه الفئات للجمعيّات العمّاليّة والمنظّمات الدّوليّة لتحصيل حقوقها من إسرائيل، وممارسة مقاومة عمّاليّة مرتبطة بمؤسّسات تنظيميّة تُجبر إسرائيل على الاعتراف بحقوقها، ودفع التزاماتها؛ خاصّة وأنّ إسرائيل تحصّل حقوق العمالة الوافدة لديها في صناديق خاصّة بذلك، وتستثني العامل الفلسطينيّ من هذا الإجراء، في ظلّ غياب أيّ صناديق للضّمان الاجتماعيّ في الأوساط الفلسطينيّة، ممّا يجعل من هذه النّقابات والجمعيّات وسيلة عمّاليّة لمواجهة إسرائيل قانونيًّا (موسى ر.، 2023).

4.3.3 الفعل العمّاليّ (المواجهة المباشرة وغير المباشرة)

يرتبط هذا الفعل كأداة أو وسيلة لمقاومة إسرائيل بقدرة العامل الفلسطينيّ على استحضار خطاب مخالف لخطاب إسرائيل؛ أي من خلال تحرّره من خطاب الضّحيّة، والّذي قد يبقيه تحت السّطوة والتّبعيّة الإسرائيليّة بصفة مستمرّة. وهي أداة تحتاج إلى تنظيم عمّاليّ من العمالة الفلسطينيّة ذاتها؛ إذ تبقى موحّدة أمام سياسات المُشغّل الإسرائيليّ، وتقاومها بآليّات مباشرة وغير مباشرة.

يتّخذ هذا الفعل عدّة صور وأشكال من المواجهة المباشرة وغير المباشرة؛ كالإضراب عن العمل. والاحتجاج لدى أرباب العمل، وترك العمل بدافع انتقاميّ، ومقاطعة العمل، والانسحاب الجماعيّ من مواقع العمل كردّ فعل على التّعرّض للخطر أو الإهانة. والتّمسّك بالرّمزيّة الفلسطينيّة، ورفض الإصغاء للعبريّة، وغير ذلك من الوسائل والأدوات الّتي تؤكّد على تمسّك العامل الفلسطينيّ بهويّته مقابل الممارسات الإسرائيليّة الّتي تحاول أن تبعده عن ذلك داخل قطاعات العمل الإسرائيليّة (محارمة، 2021).

يتعلّق هذا الفعل العمّاليّ أيضًا بما راكمته العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من خبرات لكيفيّة التّعامل مع المُشغّل الإسرائيليّ، والسّياسات الإسرائيليّة، والمؤسّسة الإسرائيليّة، السّياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة؛ بصفة عامّة؛ ممّا يعني أنّ قوّة هذا الفعل يقع على عاتق (الفئات الجديدة من العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل)، والّتي أصبحت على معرفة بكيفيّة ممارسة إسرائيل لهيمنتها على الكلّ الفلسطينيّ (محارمة، 2021).

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ العامل الفلسطينيّ قد يفقد عمله في إسرائيل على خلفيّة ممارسته لهذا الفعل العمّاليّ؛ إذ يتوجّب عليه التّسلّح بعامل نفسيّ قويّ لتقبّل أي نتائج، واللّجوء إلى العديد من المؤسّسات الّتي قد تضمن له حقوقه، كمؤسّسة الميزان والضّمير وغيرها، والّتي ترصد مثل هذه الانتهاكات، وتعمل على إعادة الحقوق إلى مختلف الفئات الفلسطينيّة (مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، 2021).

4.3.4 القدرات التّنافسيّة للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل

تمتلك العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قدرات تنافسيّة قد تؤثّر من خلالها على سوق العمل الإسرائيليّ في حال فقدانه التّام لهذه العمالة. فقد راكمت العمالة الفلسطينيّة هذه القدرات على مدار سنوات داخل سوق العمل الإسرائيليّ، وبات المُشغّل الإسرائيليّ يعتمد بشكل شبه تام على جودة العمالة الفلسطينيّة، وسلاسة التّعامل والتّواصل مع فئات العمّال، وهو ما يجعل من هذه القدرات؛ أدوات يُمكن للعامل الفلسطينيّ، ومن خلالها، الضّغط على المُشغّل الإسرائيليّ، وزعزعة سوق العمل الإسرائيليّ (أبوارشيد، 2025).

ولأجل ذلك، ترغب أصوات يمينيّة متطرّفة داخل إسرائيل، كسموتريش وبن غفير، الانفصال التّامّ عن كلّ ما هو فلسطينيّ، والعمل على الإقصاء التّام بكافّة أشكاله السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ خاصّة العمالة الفلسطينيّة داخل إسرائيل، وتعويضها بعمالة وافدة من الهند وبعض دول شرق آسيا وأوروبا الشّرقيّة، بحيث لا يبقى السّوق الإسرائيليّ معتمدًا على العمالة الفلسطينيّة رغم مختلف الميزات والقدرات الّتي تقدّمها هذه الفئات للسّوق الإسرائيليّ. وإصرار أرباب العمل في إسرائيل، والعديد من مستوياتها السّياسيّة والأمنيّة على إعادة إدخال هذه العمالة إلى إسرائيل بعد انتهاء حرب 7 أكتوبر 2023م (عزام، 2025).

4.3.5 تفكيك التّناقضات والمفارقات المتعلّقة بالعمالة الفلسطينيّة

يعتمد نجاح تحوّل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كفضاء للمواجهة والمقاومة والصّمود أمام إسرائيل لضرورة تفكيك التّناقضات والمفارقات المتعلّقة بها على المستوى الفلسطينيّ وغير الفلسطينيّ؛ فالعامل الفلسطينيّ يحتاج فهمًا كبيرًا لكيفيّة تفسير ممارسته اليوميّة داخل موقع عمله في إسرائيل، خاصّة في النّواحي الّتي تتعلّق بمحاولاته في إعادة إنتاج السّيطرة المفروضة عليه إسرائيليًّا لفضاء من الصّمود والمقاومة، وليس تعايشًا أو تطبيعًا يُمارسه بقبول ورضا.

وبالتّالي، فإنّ تفكيك هذه التّناقضات والمفارقات يُعدّ وسيلةً لمقاومة إسرائيل عبر العمالة الفلسطينيّة داخلها. ويقدّم هذا الفهم بعدًا نفسيًّا ورمزيًّا للعامل الفلسطينيّ نفسه، ويخرجه من دائرة الصّراع الذّاتيّ الّذي قد يُسيطر على تفكيره، وكيفية نظرة أسرته ومحيطه ومجتمعه له، خاصّة في ذروات توغّل السّياسات الأمنيّة والإسرائيليّة في المجتمع الفلسطينيّ؛ مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّه على العامل الفلسطينيّ ألّا ينساق خلف رفاهه الاجتماعيّ مقابل فكرة التّحرّر الوطنيّ؛ لأنّ العمل في إسرائيل يُنتج تحوّلاً سريعًا للرّفاه الاجتماعيّ ينساق إليه كثير من العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل (خوري، 2023).

وبذلك، يقدّم هذا التّفكيك مسارًا للعامل الفلسطينيّ يُمكن من خلاله تحويل القالب القسريّ والقهريّ خلال عمله في إسرائيل إلى فعل كامن، ورمزيّ وتنظيميّ، يقلّل عبره من الصّراعات النّفسيّة الّتي قد تعترض عمله واحتكاكه اليوميّ بالمشغّل الإسرائيليّ، ويكون له تموضعًا نفسيًّا واجتماعيًّا يساعده على إعادة إنتاج وعيه داخل عمله الاضطراريّ. مع الإشارة لضرورة الوعي بعدم تجميل صورة العمل في إسرائيل بتبريرات قد تأخذ أبعادًا قيميّة تتعلّق بالضّرورة والحاجة والإجبار في ظلّ سياق استعماريّ مركّب تمارسه إسرائيل على الكلّ الفلسطينيّ منذ نشوئها أواخر أربعينيّات القرن الماضي (لافي، 2023).

4.4 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بين إشكاليّات الصّمود البنيويّ وتعقيدات وسائل المقاومة الرّمزيّة

تواجه العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل العديد من الإشكاليّات البنيويّة واليوميّة الّتي قد تمنعها من ممارسة أي صورة من صور المقاومة الرّمزيّة والتّنظيميّة من موقع عملها في إسرائيل، وتؤدّي هذه الإشكاليّات إلى تقليص الخيارات أمام العامل الفلسطينيّ، والّذي يجد نفسه أمام إلزاميّة القبول بهذا الواقع، وبالتّالي تمكّن إسرائيل من استغلال هذه العمالة لصالح مشروعها الاستعماريّ، وتقبل الفلسطينيّ لهذا العمل بفعل استمرار احتلاله ضمن قالب بنيويّ واستعماريّ مركّب ومعقّد.

4.4.1 السّياسات والإجراءات الإسرائيليّة (الأمنيّة والعسكريّة)

وهي سياسات يُعاني منها الكلّ الفلسطينيّ، مع زيادة تشديدها على العامل الفلسطينيّ كونه سيدخل إلى داخل إسرائيل. فالتّصاريح الأمنيّة، والبطاقات الرّقميّة والممغنطة، والموافقات العسكريّة، وفحوصات الشّاباك، وتقديم البصمات والفحوصات الّتي قد تصل لفحص الدّم وغيرها، والانتظار على الحواجز، وخلوّ الملفّ الأمنيّ من أي خطورة على إسرائيل قد تصل لضرورة خلوّ أسرة العامل ومحيطه الاجتماعيّ من أي مخاطر أمنيّة عليها؛ كل ذلك سياسات وإجراءات تجعل العامل الفلسطينيّ مشغولاً بأهمّيّة تأمينها، كونها ضروريّة للموافقة على دخوله للعمل إلى إسرائيل (حسين، 2024).

توظف إسرائيل هذه السّياسات والإجراءات بشكل يعزّز الانقسام الاجتماعيّ داخل المجتمع الفلسطينيّ. وقد تخفّف من هذه الإجراءات والسّياسات في منطقة جغرافيّة معيّنة وتزيدها على أخرى بسبب هدوء سكان هذه المنطقة. كما وتفرضها ضمن نطاق زمنيّ على منطقة دون أخرى. وهو ما يعزّز الشّعور لدى الفلسطينيّ بأنّ عليه التّحلّي بالهدوء مقابل حصوله على عمل داخل إسرائيل. خاصّة في ظلّ وجود آلاف الفلسطينيّين ممّن يرغبون بالعمل في إسرائيل نظرًا لحاجتهم الاجتماعيّة لذلك (حسين، 2024).

4.4.2 عدم التّمثيل القانونيّ داخل إسرائيل

حتى وإن نجح الفلسطينيّ في اجتياز الإجراءات والسّياسات الأمنيّة والعسكريّة الإسرائيليّة خلال سعيه للحصول على فرصة عمل في إسرائيل؛ فإن بيئة العمل نفسها تُشكّل له كثيرًا من الإشكاليّات والتّعقيدات اليوميّة والبنيويّة والتّنظيميّة المتعلّقة بعمله في إسرائيل. فالعديد من العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل يعملون دون أي وجود تمثيل نقابيّ وحقوقيّ خاصّ بهم. كما أنّهم يعملون دون عقود رسميّة تكفل لهم حقوقهم داخل مواقع عملهم الإسرائيليّة؛ إضافة للمخاطر الّتي تحيط بهم في هذه المواقع، والّتي قد تصل إلى خطر الموت، أو مخاطر جسديّة متعدّدة وكبيرة (محارمة، 2021).

وإضافة لذلك؛ فالعمّال الفلسطينيّون في إسرائيل يعملون دون إجازات رسميّة، ودون أي تأمين صحّيّ، ودون نظام حماية من المخاطر، ويكتفي المُشغّل الإسرائيليّ بإيصال العامل الفلسطينيّ الّذي قد يتعرّض للخطر إلى مدخل بلدته الفلسطينيّة أو إيصال جثمانه في حال وفاته إلى الارتباط الفلسطينيّ–الإسرائيليّ. وهو ما يعني أنّ إسرائيل تُجرّد الفلسطينيّ من أيّ معالم للإنسانيّة خلال عمله داخلها، ويبقى منهمكًا بحرصه على البقاء والسّلامة الذّاتيّة والجسديّة خوفًا من فقدانه لعمله في إسرائيل لأسباب صحيّة، ودون أي تعويض (منظمة العمل الدولية، 2008).

وضمن ذلك، يتخوّف العامل الفلسطينيّ في إسرائيل من أن يفقد عمله لأي ممارسة سياسيّة في ظلّ عدم وجود أي جهة حقوقيّة وقانونيّة تحميه من أي فصل تعسّفيّ أو سياسيّ داخل إسرائيل. ويواجه العامل الفلسطينيّ صعوبات بالوصول إلى الجهات والجمعيّات الّتي قد تتدخّل للدّفاع عنه أمام إسرائيل. خاصّة وأنّ إسرائيل تمارس المماطلة في أيّ قضايا سياسيّة وقانونيّة تتعلّق بالفلسطينيّين؛ ممّا يؤدّي لنشوء مخاوف لدى العامل الفلسطينيّ لفقدانه لعمله لأي ممارسة مخالفة لإسرائيل (Sayigh, 2000).

ولا بدّ من الإشارة إلى وجود بعض المؤسّسات والمنظّمات الحقوقيّة الّتي تعمل على تحصيل حقوق العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل؛ كمؤسّسة عدالة والحقّ، وغيرها من المؤسّسات الإنسانيّة والدّوليّة الأخرى، والّتي تحاول الدّفاع عن حقوق العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل، وضمان حقوقهم لدى المُشغّل الإسرائيليّ. لكنّها تواجه الكثير من التّعقيدات من المؤسّسة الأمنيّة والقانونيّة الإسرائيليّة.

4.4.3 غياب الضّمان والحماية الاجتماعيّة فلسطينيًّا

لم يحظِ العامل الفلسطينيّ بأي صورة من صور الضّمان الاجتماعيّ والحماية الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطينيّ. فقد مارس عمله في إسرائيل، ولعقود من الزّمن، دون أي ضمان وحماية له في النّواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة وخلال الفترة ما بين (1967–2000)م؛ غابت المؤسّسات الرّسميّة والنّقابيّة الفلسطينيّة المسؤولة عن توفير الحماية الاجتماعيّة للعامل الفلسطينيّ لعدّة أسباب سياسيّة وقانونيّة تتعلّق

بالصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ لتبقى حقوقه الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة داخل إسرائيل، ودون حماية وطنيّة على المستوى الفلسطينيّ الرّسميّ وغير الرّسميّ، ودون أن يتمكّن من المطالبة بها عبر مؤسّسات فلسطينيّة وغير فلسطينيّة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2022).

بعد العام 2000م، شهدت الحالة العمّاليّة الفلسطينيّة في إسرائيل تحرّكات محدودة من وزارة العمل الفلسطينيّة، والمؤسّسات والنّقابات الحقوقيّة والعمّاليّة الأخرى، لحماية هذه الفئات داخل إسرائيل، وذلك عبر الضّغط لتطبيق قوانين العمل المتّبعة داخل إسرائيل على هذه الفئات؛ كالحدّ الأدنى للأجور، وأوقات العمل، وتأمين الحوادث وغيرها. ثمّ توفير الحماية الاجتماعيّة لهم داخل المجتمع الفلسطينيّ، عبر تحقيق استقرار اجتماعيّ واقتصاديّ متّزن، خاصّة بعد انتهاء عملهم داخل إسرائيل لأسباب صحّيّة أو سياسيّة أو قانونيّة أو ما شابه ذلك (ماس، 2007).

ورغم ذلك بقي العمّال الفلسطينيّون عرضة للهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة فلسطينيًّا، والضّرورة القهريّة والقسريّة الإسرائيليّة، ولعقود من الزّمن، حتّى العام 2016م، حيث أصدرت السّلطة الفلسطينيّة قانوناً للضّمان الاجتماعيّ يتعلّق بمختلف الفئات العمّاليّة والوظيفيّة العاملة بفلسطين، سواء بالقطاع العامّ أو الخاصّ أو في إسرائيل؛ ليظلّ العمل بهذا القانون معلّقًا حتّى العام 2019م، والّذي أقرّت فيه السّلطة الفلسطينيّة تطبيق هذا القانون، لكنّه قوبل بالرّفض الشّعبيّ الفلسطينيّ، وذلك لضعف الثّقة الشّعبيّة والمجتمعيّة الفلسطينيّة بالمؤسّسات الرّسميّة الفلسطينيّة، وهو ما عطّل تنفيذ هذا القرار، ليبقى العامل الفلسطينيّ دون ضمان اجتماعيّ بالأراضي الفلسطينيّة (صادق، 2019).

وضمن الحديث عن غياب الضّمان الاجتماعيّ للعامل الفلسطينيّ في إسرائيل، فإنّنا نلحظ أيضًا شبه غياب لدور نقابة العمّال الفلسطينيّة (اتّحاد نقابات عمّال فلسطين) عن المشهد العامّ للعامل الفلسطينيّ. بحيث بقيت محاولات هذا الاتّحاد محدودة لإيجاد مسار يتمكّن من خلاله العامل الفلسطينيّ من أيّ ضمان اقتصاديّ أو حماية اجتماعيّة بعد انتهاء فترة عمله في إسرائيل. كما وجاء عمل هذا الاتّحاد هشّ

ومحدود في سبيل تحقيق انفكاك للعامل الفلسطينيّ عن عمله في إسرائيل، مقابل تأمين عمل له في الأراضي الفلسطينيّة. وهو ما ساهم ببقاء العامل الفلسطينيّ تابعًا لإسرائيل (مـــاس، 2023).

وبالتّالي، جاء خطاب هذا الاتّحاد معزّزًا لبقاء عمل الفلسطينيّ في إسرائيل، ومتقاطعًا مع خطاب المؤسّسة الرّسميّة الفلسطينيّة فيما يتعلّق بالانفكاك عن إسرائيل. فرغم البرامج الحكوميّة الفلسطينيّة الّتي تمّ التّرويج لها فيما يتعلّق بضرورة الانفكاك عن إسرائيل، وبناء اقتصاد مقاوم لها، وتمكين النّقابات من ممارسة مهامّها؛ إلّا أنّ الواقع جاء مغايرًا لذلك (أبودون، 2020). وهو أفقد العامل الفلسطينيّ ثقته بمؤسّساته الرّسميّة والنّقابيّة، وجعله متمسّكًا بعمله في إسرائيل؛ خاصّة في ظلّ العديد من الأزمات الّتي كشفت له ضعف هذه المؤسّسات؛ كجائحة كورونا، والحرب على غزّة عام 2023م وغيرها. وقد تُرك العامل الفلسطينيّ دون حماية اجتماعيّة، وضمان اقتصاديّ معقول في ظلّ محاولات محدودة من الحكومات الفلسطينيّة، والنّقابات العمّاليّة في هذا الشّأن.

4.4.4 هشاشة البيئة الفلسطينيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة

تعاني البيئة الفلسطينيّة بصفة عامّة من إشكاليّات كثيرة تتعلّق بتركيباتها الذّاتيّة، وعواملها والبنيويّة، والّتي تجعل منها بيئة هشّة على المستويين الرّسميّ والشّعبيّ. فرسميًّا؛ تعاني البيئة الرّسميّة الفلسطينيّة من إشكاليّات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وإداريّة بسبب الاحتلال الإسرائيليّ، والانقسام الفلسطينيّ الدّاخليّ، وانتشار الفساد والتّرهّل الإداريّ في العديد من المؤسّسات الرّسميّة الفلسطينيّة، وتفاقم دينها العامّ، وغيرها من الأسباب الّتي تتعلّق بالمستوى الرّسميّ الفلسطينيّ. إذ أطلقت الحكومات الفلسطينيّة العديد من برامج التّمكين الاجتماعيّ، وبرامج الانفكاك عن إسرائيل؛ خاصّة في النّواحي الاقتصاديّة، إلّا أنّها لم تنجح في مثل هذه البرامج لعوامل تعود لسياساتها العامّة، وآليات التّنفيذ، وثقل الارتباط مع إسرائيل، خاصّة عبر اتّفاقيّة أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصاديّ (بواكنة، 2024).

تنعكس مثل هذه الهشاشة على الدّور العامّ والمناط للمؤسّسة الرّسميّة الفلسطينيّة، ومدى تمكّنها من تحقيق انفكاك وانفصال فعليّ يحول دون توجّه العامل الفلسطينيّ للعمل في إسرائيل، ودخوله في

مسارات من المعاناة اليوميّة، والتّناقضات السّياسيّة والاجتماعيّة، والمفارقات الاقتصاديّة والمعيشيّة، وغير ذلك من صور التّناقض الّتي يعيشها العامل بشكل شبه يوميّ، ممّا يجعله مُقبلاً على العمل في إسرائيل لسدّ احتياجاته المادّيّة والمعنويّة، ويكون لدخله المادّيّ والماليّ إسهامات في تحسين الوضع الاقتصاديّ العامّ في الأراضي الفلسطينيّة.

أمّا على المستوى غير الرّسميّ (الشّعبيّ)؛ فقد أصبح الفلسطينيّ مجبرًا على العمل في إسرائيل في ظلّ غياب البدائل الأخرى في السّوق الفلسطينيّة. وضعف المؤسّسة الرّسميّة الفلسطينيّة كمكوّن اقتصاديّ وماليّ واجتماعيّ قد يمنعه من العمل في إسرائيل. وتعاني مختلف الشّرائح الفلسطينيّة من ذات الضّائقة الماليّة والاقتصاديّة، والّتي تجذر ارتباطها بفعل سيطرة إسرائيل على مختلف المقدّرات الفلسطينيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة (أموال المقاصّة، والأراضي الفلسطينيّة، والموارد الطّبيعيّة) من جهة، وسوء إدارة الشّأن العامّ الفلسطينيّ من جهة أخرى (بواكنة، 2024).

وبصورة أو بأخرى؛ يتأثّر العامل الفلسطينيّ بالمكوّن العامّ لبيئته الرّسميّة وغير الرّسميّة؛ خاصّة في ظلّ استمرار وجود الاحتلال الإسرائيليّ، وفقدانه للبدائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة في بيئته الفلسطينيّة؛ ممّا يعني أنّ خيار التّوجّه للعمل في إسرائيل هو الأمثل بالنّسبة له. فالبيئة الفلسطينيّة العامّة أضحت مرتبطة بالاقتصاد العالميّ والرّأسماليّ واقتصاديّات السّوق المفتوح؛ ممّا يعني مزيدًا من التّقلّبات الماليّة، والارتفاع بالأسعار، دون تدخّل حكوميّ كاف لحماية المواطن الفلسطينيّ بصفة عامّة.

4.4.5 خطاب عمّاليّ ذاتيّ وداخليّ منقسم

يتعلّق هذا الخطاب بالواقع العامّ للمجتمع الفلسطينيّ، والّذي أصبح يعيش عددًا من الصّراعات النّفسيّة والجسديّة بفعل الكثير من المسبّبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والقانونيّة الموجودة في بيئته الفلسطينيّة. وقد أصبح الخطاب الذّاتيّ للعامل الفلسطينيّ متركّزًا على قدرته على العمل في إسرائيل كضمان لبقائه قادرًا على الإيفاء بالالتزامات المطلوبة منه. وهو خطاب يأتي على حساب خطاب

الآخر، والّذي يتمكّن من خلاله من تحويل عمله في إسرائيل كرمزيّة للمقاومة والبقاء والتّحــدّي، وإدارة ذاته بمسار يعزّز من قدرته بالتّغلّب على الصّراعات الّتي يعيشها (فرسخ، 2024).

وبالتّالي؛ فإنّ الخطاب الذّاتيّ للعامل الفلسطينيّ أصبح متماشيًا مع السّياسات الإسرائيليّة الرّامية لتقليص الصّراع مع الفلسطينيّين بأدوات اقتصاديّة واجتماعيّة يكون العمل في إسرائيل محورها. وهــو خطــاب مفروض عليه بفعل العديد من العوامل الّتي تتعلّق ببيئته الدّاخليّة والخارجيّة، ويتغلّب الخطاب الــذّاتيّ للعامل الفلسطينيّ الدّاعي لتفضيل العمل والرّفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ على أي خطابات أخــرى لهــا أبعادها الوطنيّة والرّمزيّة والبنيويّة، خاصّة ضمن بيئة فلسطينيّة هشّة وضعيفة

ومقابل الصّراع النّفسيّ للعامل الفلسطينيّ؛ فإنّ العامل يعيش أيضًا صراعًا جسديًّا مرتبطًا بعدد ســاعات العمل في إسرائيل، وكيفيّة توظيف جسده لتجاوز جميع أساليب السّطوة الأمنيّة والعسكريّة المفروضــة عليه من قبل المشغّل الإسرائيليّ؛ كالتّصاريح والحواجز والجدران وغيرها. وهو مــا يجعــل العامــل الفلسطينيّ منفصلاً ومتغيّبًا عن اسرته ومحطيه الاجتماعيّ والوطنيّ الفلسطينيّ. بحيث يفضّل المكــوث داخل عمله في إسرائيل لفترات تتراوح بين الأسابيع والأشهر على العودة لمنزلــه وأســرته (عــزام، 2025).

ترسّخ مثل هذه الصّراعات الكثير من الهواجس النّفسيّة والأمنيّة والمكانيّــة والزّمانيّــة لــدى العامــل الفلسطينيّ. ممّا يجعله مشتّتًا بين قبول عمله في إسرائيل ضمن ما فيه من مغريات اقتصــاديّة وماليّــة تقابلها تناقضات ومفارقات سياسيّة ونفسيّة ووطنيّة، وبين قبول واقع الفلسطينيّ ضــمن بيئتــه العامّــة، والّتي تعاني هشاشة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وإداريّة وفكريّة وثقافيّة علــى المســتويّين الرّســميّ وغير الرّسميّ، ممّا يجعله متقبّلاً لكافّة صور العمل في إسرائيل، حتّى وإن جاءت على حساب العديــد من الاعتبارات الوطنيّة والتّاريخيّة وحتّى تلك المتعلّقة باعتبارات شخصيّة ترتبط بالكرامة والخضــوع والخنوع للمشغّل الإسرائيليّ. وهو ما يجعل مثل هذه الأبعاد النّفسيّة والجسديّة والصّــراعيّة ذات تــأثير

مباشر وغير مباشر على ديناميكيّات التّفاعل اليوميّ للعامل الفلسطينيّ مع الاحتلال الإسرائيليّ (عيتاني، أبو وردة، & عيد، 2011).

4.5 العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل وتكتيكات التّغلّب على منظومة الإشكاليّات الرّمزيّة والبنيويّة

يحتاج العامل الفلسطينيّ للعديد من الأدوات والتّكتيكات للتّغلّب على منظومة التّحدّيات والإشكاليّات الرّمزيّة والبنيويّة، الإسرائيليّة والفلسطينيّة، والّتي قد تشكّل معيقات أمام قدرته على تحويل عمله في إسرائيل لفضاء من المقاومة والصّمود والتّحدّي، سواء رمزيًّا أم تنظيميًّا، وبصيغة مباشرة أو غير مباشرة. وهي تكتيكات يوظّفها للتّكيّف مع البيئة الّتي يحضرها. بحيث يؤدّي ذلك للتّقليل من حالة التّناقض والمفارقة الّتي تتعلّق بعمله في إسرائيل من جهة، وتسهيل تجاوزه للمعيقات المادّيّة الإسرائيليّة من جهة أخرى.

تتّخذ هذه التّكتيكات عدّة صور اقتصاديّة واجتماعيّة وشعبيّة بصفة صغيرة أو جزئيّة، لكنّها قد تكون مؤثّرة ضمن فضاء العمل في إسرائيل؛ خاصّة لتسهيل وصول العامل الفلسطينيّ لعمله فيها. كأن يرفض العامل الفلسطينيّ التّسليم لشرعيّة الاحتلال أو بأن يفتّش جسديًّا وينتظر على الحواجز دون أن يفقد وعيه الوطنيّ. وأن يواجه تناقضات عمله في إسرائيل دون أن يهرب منها. لذلك، يستخدم العامل الفلسطينيّ العديد من الوسائل الموجودة في بيئته الفلسطينيّة العامّة لتجاوز مثل هذه التّحدّيات (أبودون، 2020).

وضمن ذلك، يوظّف العامل الفلسطينيّ عدّة ترتيبات اجتماعيّة كتكتيكات يتجاوز من خلالها ما يعترض مساره خلال توجّهه للعمل في إسرائيل؛ كالرّبط الأسريّ والاجتماعيّ والعائليّ بين فلسطينيّي الدّاخل وفلسطينيّي الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وابتكار طرق ووسائل نقل بديلة وموازية لتلك المفروضة إسرائيليًّا، وتوظيف وسائل الاتّصال الحديثة للاطّلاع على ما هو جديد فيما يتعلّق بعمله في إسرائيل، وبناء علاقات بالباطن مع المُشغّل الإسرائيليّ لتجاوز المعيقات الأمنيّة والعسكريّة الإسرائيليّة، وغير

ذلك من الوسائل والأساليب الأخرى، والّتي توفّر للعامل الفلسطينيّ شبكة ضمان للوصول لعمله في إسرائيل، وتحدٍ لمنظومة التّحدّيات الفلسطينيّة والإسرائيليّة (حسين، 2024).

وبالإضافة لذلك، يوظّف العامل الفلسطينيّ نطاقًا ضمنيًّا من الوسائل السّياسيّة والأمنيّة الّتي قد تُشكّل تحدّيًا لمنظومة الأمن الإسرائيليّة؛ كالدّخول إلى إسرائيل من خلال فتحات جدار الفصل العنصريّ أو تزوير بعض التّصاريح الرّسميّة الخاصّة بالعمل، والعمل عبر وكلاء ومشغّلين في القطاعات البنائيّة والزّراعيّة والخدماتيّة الإسرائيليّة. بحيث يحاول العامل الفلسطينيّ عبر هذه الوسائل إنشاء نطاق اقتصاديّ واجتماعيّ معاكس لما هو مفروض عليه إسرائيليًّا، ويتكيّف من خلاله مع المعيقات الرّمزيّة والتّنظيميّة الموجودة في بيئته الفلسطينيّة العامّة (مدى الكرمل، 2021).

تعكس مثل هذه التّكتيكات ضعف البيئة الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية وهشاشتها؛ خاصّة بصورتها الرّسميّة؛ فمع أنّ هذه التّكتيكات قد تساعد العامل الفلسطينيّ على التّأقلم والتّكيّف في محيطه وبيئته المفروضة عليه من إسرائيل، وغيرها من المؤثّرات الأخرى؛ إلّا أنّها تعكس أيضًا ديناميّات تعامل الفلسطينيّ مع السّياسات الاستلابيّة الإسرائيليّة، والّتي أصبح مجبرًا على تدويرها ليوجِد منها مسارًا يتمكّن من خلاله العمل، وتأمين احتياجاته المادّيّة والمعنويّة.

وبصورة عامّة؛ فإنّ مثل هذه التّكتيكات قد تنجح أو تفشل في بيئة فلسطينيّة تحمل الكثير من المعطيات والفروض الأمنيّة من إسرائيل؛ فالمؤسّسة الأمنيّة والسّياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة تولي اهتمامًا بالنّواحي الأمنيّة خلال تعاملها مع كلّ ما هو فلسطينيّ، ممّا يُعرّض مثل هذه التّكتيكات لاحتماليّة الفشل بدرجة عالية. وهو فشل قد يتحوّل لفقدان العمل في إسرائيل أو التّعرّض للإيذاء الجسديّ أو العقاب الفرديّ والجماعيّ أو حتّى الموت (ماس، 2022). ما يجعل من مستقبل العمل في إسرائيل، وبالنّسبة للفلسطينيّ بصفة عامّة، مرتبط بالعديد من التّحوّلات والتّغييرات والمتغيّرات المتعلّقة بالمنظومة الأمنيّة والسّياسيّة والعسكريّة والقانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتعلّقة بالأراضي الفلسطينيّة بصفة عامّة.

4.6 مستقبل العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل في ظلّ الحالة العامّة الفلسطينيّة، والتّحوّلات الإقليميّة، ومنظومة التّغييرات الدّوليّة

يرتبط زيادة العمل في إسرائيل وانخفاضه بجملة من العوامل المتعلّقة بالبيئة الفلسطينيّة العامّة، وتصاعد المواجهة مع إسرائيل سياسيًّا وعسكريًّا، وانعكاسات ذلك على السّاحة العربيّة والإقليميّة، والمستجدّات الّتي تحدث في السّاحة الدّوليّة والعالميّة، خاصة في النّواحي الأمنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة والتّكنولوجيّة والتّقنيّة. بحيث يجد العامل الفلسطينيّ خياراته محصورة بين الارتهان للعمل في إسرائيل، والّذي يمكن وقفه في أيّ وقت تبعًا للحالة السّياسيّة العامّة أو القبول بالواقع الفلسطينيّ، والّذي يعاني من ضعف منظومة الصّمود فيه وهشاشتها على المستويين الرّسميّ والشّعبيّ.

فعلى صعيد البيئة الفلسطينيّة، وما يتعلّق بها من ارتباطات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة إسرائيليّة؛ فإنّ العمل في إسرائيل قد لا يشكّل حالة من الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ بالنّسبة للعامل الفلسطينيّ. إذ تُشير مراحل الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ للعديد من المواقف الّتي فقد فيها العامل الفلسطينيّ عمله في إسرائيل لأسباب سياسيّة وأمنيّة وعسكريّة، كما حدث في الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى والثّانية أو تعقّد مراحل الصّراع السّياسيّ بين السّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل. وكما حدث بعد عمليّات طوفان الأقصى عام 2023م، وغيرها من المواقف الأخرى، والّتي استخدمت إسرائيل خلالها العمالة الفلسطينيّة داخلها كعقاب جماعيّ للفلسطينيّين، أو كورقة تفاوض معهم أيضًا (عرفة، 2023).

وبالتّالي؛ فإنّ وجود فضاء من العمل بالقطاعات الإسرائيليّة يكون مرتبط بحدّ معيّن من الهدوء والاستقرار السّياسيّ والأمنيّ بالأراضي الفلسطينيّة من إسرائيل قد يشكّل تهديدًا للعامل الفلسطينيّ على المستوى الفرديّ والجماعيّ، والّذي قد يلتحق بصفوف البطالة في حال فقدانه للعمل في إسرائيل. وهو ما عانت منه العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل كثيرًا، ففي الكثير من المرات وجد العامل الفلسطينيّ نفسه دون عمل، ووسط الكثير من الالتزامات المادّيّة والاجتماعيّة، في ظلّ اعتياد العمّال الفلسطينيّين في

إسرائيل على نمط متسارع من الرّفاه الاجتماعيّ والاقتصاديّ المرتبط بارتفاع قدرتهم على الإنفاق مقارنة بغيرهم من الفئات في المجتمع الفلسطينيّ.

وعلى مستوى التّغييرات والمتغيّرات الإقليميّة؛ فقد أصبح العمل في إسرائيل جزءًا مهمًّا من سياسة إسرائيل لتقليص الصّراع مع الفلسطينّيين أو إقصاء قضيّتهم على المستوى السّياسيّ الإقليميّ والدّوليّ. إذ تمكّنت إسرائيل من جعل القضيّة الفلسطينيّة مرتبطة بمسارات ماليّة واقتصاديّة واجتماعيّة متعلّقة بأموال المقاصّة، وتدفّق العمالة الفلسطينيّة لإسرائيل، وغيرها. مقابل تصاعد مسارات تطبيعها على المستوى العربيّ والإقليميّ؛ كصفقة القرن، وما ارتبط بها من مسارات تطبيعيّة بين عدّة دول عربيّة وإسرائيل؛ كالإمارات والبحرين والمغرب، والّتي قد تشكّل نطاقات جديدة لتسوية القضيّة الفلسطينيّة (عايد، 2020).

وبذلك، يكون مصير العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل قد ارتبط بمحاولات إسرائيليّة تطبيعيّة برسم خارطة جديدة من الاستثمارات في السّاحة العربيّة والإسلاميّة. وذلك عبر فتح الاقتصاد الإسرائيليّ، وفي أسواقه وقطاعاته المختلفة أمام عمالة عربيّة وافدة من عدّة دول عربيّة وإسلاميّة، ممّا يعني خروج العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وبشكل جزئيّ أو كلّيّ، من الاقتصاد الإسرائيليّ. وهي محاولات يقودها تيار يمينيّ متطرّف في إسرائيل، وبدعم أمريكيّ وغربيّ؛ يعمل على ربط التّطبيع بين إسرائيل والدّول العربيّة والإسلاميّة بمسارات من التّمكين الاقتصاديّ والتّكنولوجيّ لهذه الدّول (جميل & ربيع، 2020).

تعمل إسرائيل على دراسة مثل هذه الخيارات لتمكين مسارات التّسوية مع عدّة دول عربيّة وإسلاميّة في السّاحة العربيّة والإسلاميّة، خاصّة بعد عمليّات طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م. وهي خيارات أيضًا مرتبطة بتوسّع إسرائيل استعماريًّا وجغرافيًّا في محيطها العربيّ والإسلاميّ؛ كالإعلان عن استقدام عمالة سوريّة وأردنيّة للعمل في إسرائيل، وهو ما لغته إسرائيل لاحقًا (الجزيرة نت، 2025). لكنّه يُشكّل تهديدًا مستقبليًّا للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، خاصّة وأنّ المؤسّسة الإسرائيليّة قد استقدمت،

سابقًا، عمالة رومانيّة وروسيّة خلال فترة تسعينات القرن الماضي. كما وتستقدم عمالة سوريّة في الجولان المحتلّ، وعمالة أردنيّة في طابا وإيلات (الروابدة، 2019).

أمّا على مستوى التّغييرات والمتغيّرات الدّوليّة، والّتي تأخذ أبعادًا سياسيّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة وتقنيّة؛ فإنّ بعض القطاعات الإسرائيليّة، كالزّراعيّة والخدماتيّة، قد قامت باستخدام المهارات التّقنيّة والذّكاء الاصطناعيّ مكان الأيدي العاملة البشريّة، وهو ما قد يُشكّل ضغوطات على العامل الفلسطينيّ، خاصّة وأنّ إسرائيل رائدة في العمل التّكنولوجيّ على المستوى الدّوليّ والعالميّ. وتشكّل سياسات الإقصاء الإسرائيليّة مع الكلّ الفلسطينيّ دعوات لفتح الأسواق الإسرائيليّة أمام العمالة الأجنبيّة والوافدة من دول غربيّة، والّتي ستكون على حساب العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل (حباس، 2024).

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ حملات المقاطعة الدّوليّة لإسرائيل (BDS)، وما يرتبط بها من دعوات لمقاطعة إسرائيل سياسيًّا واقتصاديًّا قد تضع العامل الفلسطينيّ أمام الكثير من الصّراعات الذّاتيّة والدّاخليّة، والّتي ترتبط بالمفارقات والتّناقضات الخاصّة بخطاب الضّرورة والخضوع. والقبول والرّفض. والتّطبيع والمقاومة، وغيرها من الخطابات المرتبطة بعمل الفلسطينيّ في المستوطنات الإسرائيليّة، والقطاعات الإسرائيليّة المختلفة (الدريسي، 2020). ممّا يعني أنّ مستقبل العمل في إسرائيل، وبالنّسبة للعامل الفلسطينيّ، أصبح مرتبطًا بالعديد من التّحوّلات والمتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة البنيويّة والرّأسماليّة والسّياسيّة والتّكنولوجيّة، والّتي قد تؤثّر على مستقبل عمله في إسرائيل وقطاعاتها المختلفة.

الخاتمة

تبقى جدليّة قدرة العمالة الفلسطينيّة في تحويل عملهم في إسرائيل إلى فضاء من الصّمود والتّحدّي والمواجهة؛ حالة دراسيّة تخضع لجدليّات الواقع الفلسطينيّ وتجلّياته بكلّ تناقضاته ومفارقاته؛ بحيث ينظر للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على أنّها ساحة واسعة لهذه التّناقضات والمفارقات، والّتي تعكس أيضًا واقع الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ بكلّ صوره وأشكاله وأدواته ووسائله ومستوياته من أمن وسياسة واقتصاد وصراع مرتبط بالبقاء والتّحدّي والخطابات الذّاتيّة والدّاخليّة والموجّهة وغيرها.

ومقابل ذلك، يمكن توظيف هذه العمالة باعتبارها مشروع مواجهة طويل الأجل، يقوم على توظيف كلّ الأدوات المتاحة للعامل الفلسطينيّ لتحقيق مقاومة رمزيّة وتنظيميّة وبنيويّة قائمة على إعادة إنتاج الواقع؛ ثمّ إعادة فهمه ضمن مسارات يحاول العامل الفلسطينيّ خلالها كسر قالب الهيمنة والقهر المفروض عليه من قبل مشغّله الإسرائيليّ. وذلك من خلال الاستفادة من تاريخ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، والتّحوّلات السّياسيّة الّتي استغلّت إسرائيل عبرها في جعل هذه العمالة أداة ووسيلة استعماريّة ناعمة تزيد من توغّل المشروع الاستعماريّ الصّهيونيّ في الأراضي الفلسطينيّة.

وبذلك، يقع على عاتق العامل الفلسطينيّ مواجهة منظومة الضّبط والسّيطرة المفروضة إسرائيليًّا وعلى الكلّ الفلسطينيّ؛ عبر مراوغات ومناورات شبه يوميّة للتّغلّب على الحواجز الإسرائيليّة، والتّصاريح الأمنيّة، والسّيطرة الجغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. وذلك من خلال منظومة التّكتيكات اليوميّة الّتي تحوّل عمله في إسرائيل إلى فضاء من الصّمود الرّافض للإكراه الإسرائيليّ، وتغييب حقوقه بكافّة أشكالها؛ شريطة أن يكون ممارسته لذلك متبوعًا بوعي وطنيّ كبير. خاصّةً وأن يعيش بواقع من التّبعيّة المعقّدة، والّتي تجعل مستقبل عمله في إسرائيل مرهون بالكثير من التّقلّبات والتّغييرات الإقليميّة والدّوليّة والعالميّة.

النّتائج

توصّلت الدّراسة للنّتائج الآتية:

1. مرّت العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل بعدّة مراحل تاريخيّة لها ارتباطاتها بالصّراع مع إسرائيل. بحيث أعادت إسرائيل خلال هذه المراحل شكل ارتباطها الاقتصاديّ والأمنيّ بهذه العمالة.
2. توظّف إسرائيل منظومة أمنيّة وسياسيّة وعسكريّة للتّحكّم بهذه العمالة؛ عبر أدوات من التّصاريح والحواجز والجدران والبرامج التّقنيّة، والّتي تزيد من تبعيّة الفلسطينيّ لها اقتصاديًّا واجتماعيًّا.
3. تُمارس العمالة الفلسطينيّة العديد من تكتيكات الصّمود اليوميّ، والّتي تحاول من خلالها إعادة إنتاج شروط القهر والإقصاء والإكراه الإسرائيليّ لحالة من الصّمود الفرديّ والجماعيّ.
4. العلاقة بين العمالة الفلسطينيّة وإسرائيل ليست علاقة باتّجاه واحد تقوم على العمل مقابل المال؛ بل هي علاقة استعماريّة يعيد الفلسطينيّ خلالها إنتاج مواجهته ومقاومته لإسرائيل.
5. واقع العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل معقّد وشائك وأقرب للتّبعيّة. كما وأنّ مستقبله مرتبط بالكثير من التّغييرات الإقليميّة والدّوليّة السّياسيّة والاقتصاديّة والماليّة والتّقنيّة.

التّوصيات

توصي الدّراسة بالآتي:

1. ضرورة الانفكاك الاقتصاديّ والسّياسيّ عن إسرائيل من قبل السّلطة الفلسطينيّة، خاصّةً فيما يتعلّق ببروتوكول باريس الاقتصاديّ، وما يفرضه من قيود تزيد من التّبعيّة لإسرائيل.
2. على المؤسّسة الرّسميّة الفلسطينيّة القيام الفعليّ بالانفكاك الاقتصاديّ عن إسرائيل من خلال إعادة إحياء ما تبقّى من موارد إنتاج ذاتيّ في الأراضي الفلسطينيّة.
3. التّوجّه الفلسطينيّ الرّسميّ والشّعبيّ للعمل فيما تبقّى من أراضٍ زراعيّة فلسطينيّة، وقطاعات صناعيّة قائمة، واقتصاديّات تعاونيّة متعلّقة بالمشاريع الصّغيرة والأسريّة لتحقيق الانفكاك عن إسرائيل.

4. تعزيز قبول الشّباب الفلسطينيّ في المدارس والكلّيّات المهنيّة، والّتي ترفع من نسب مشاركتهم في تمكين الاقتصاد الوطنيّ الفلسطينيّ.
5. تشبيك العلاقات النّقابيّة بين نقابات العمّال الفلسطينيّة ومثيلاتها من النّقابات الإقليميّة والدّوليّة، والّتي من الممكن أن تشكّل ضغوط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق العمّاليّة الفلسطينيّة بداخلها.

المراجع العلميّة

أوّلًا: المراجع العربيّة

أبو ارشيد، سليمان. (11 10، 2025). *"العمّال الفلسطينيّون في سوق العمل الإسرائيليّ بين الحاجة والتّبعيّة الاقتصاديّة"*. تمّ الاسترداد من عرب 48: https://2u.pw/A2JvK2

أبو البها، مراد. (2020). *"العمالة الفلسطينيّة داخل الخطّ الأخضر في ظلّ كورونا .... وتجلّيات الأزمة الوطنيّة الفلسطينيّة"*. اسطنبول: رؤية للتّنمية السّياسيّة.

أبو الرُّب، يحيى. (28 1، 2022). *"سلب الصّمود: كيف بنيت بُنى الحماية الاجتماعيّة في فلسطين وكيف هدمت؟"*. تمّ الاسترداد من حبر: https://2u.pw/IysvkO

أبو دون، محمّد. (29 2، 2020). *"تقلّبات السّياسة تتحكّم بمصير العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل"*. تمّ الاسترداد من صحيفة الشّرق الأوسط: https://2u.pw/vL6ITj

أبو ربيعة، سراب. (2023). *"السّياسة الحيويّة للمحوّ الطّبقيّ الفلسطينيّ في سوق العمل الاستعماريّ"*. حيفا: المركز العربيّ للدّراسات الاجتماعيّة التّطبيقيّة – مدى الكرمل.

أبو شمعة، هاشم. (3 9، 2025). *"الدّولة الفلسطينيّة في صورتها الفعليّة"*. تمّ الاسترداد من الدّولة الفلسطينيّة في صورتها الفعليّة: https://alsifr.org/actual-existing-state-palestine

أبو كامش، إبراهيم. (1 4، 2021). *"باحثون يحذّرون من مخاطر "خدمات الإدارة المدنيّة" الاحتلاليّة تحت شعار: "تسهيلات اقتصاديّة""*. تمّ الاسترداد من الحياة الجديدة: https://www.alhaya.ps/ar/Article/111731

أبو معلا، سعيد. (20 7، 2024). *"أسئلة الصّمود الفلسطينيّ وعلاقة الشّعب المحتلّ بمقاومته"*. تمّ الاسترداد من القدس العربيّ: https://2u.pw/ekKbU7

أحمد، أمل. (15 2، 2023). *"هيكل الإيرادات في السّلطة الفلسطينيّة واستراتيجيّة الاحتواء الإسرائيليّة"*. تمّ الاسترداد من شبكة السّياسات الفلسطينيّة – الشّبكة: https://2u.pw/M77zm1G7

أحمد، شعبان. (2013). *العمالة الفلسطينيّة، ط 2*. السّعودية: دار النّورس للنّشر والتّوزيع.

أريج. (2025). *"الأراضي الفلسطينيّة بين الذّرائع الأمنيّة والأطماع الاستيطانيّة: "الأمن، الآثار، والطّبيعة كحجج لاقتلاع الفلسطينيّين من أراضيهم"*. القدس: معهد الأبحاث التّطبيقيّة – أريج.

أسعد، أحمد. (2019). *"من وحي الحياة اليوميّة للعامل الفلسطينيّ: ملاحظات أوّليّة عن الاغتراب"*. رام الله: مركز الدّراسات الفلسطينيّة.

أصلان، رتاب. (2023). *"غياب التّكامليّة في صنع السّياسات العامّة الفلسطينيّة وتأثيرها على صمود المواطن الفلسطينيّ"*. نابلس: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النّجاح الوطنيّة.

الآغا، سعيد. (27 3، 2019). *"أبعاد تحويل أجور العمّال داخل إسرائيل عبر البنوك الفلسطينيّة"*. تمّ الاسترداد من المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات: https://2u.pw/zgvYs5

الآغا، سعيد؛ الحلبي، مادلين. (2019). *"سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطينيّ لبناء اقتصاد مقاوم"*. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الاستراتيجيّة – مسارات.

البرغوثي، عبير. (10 12، 2019). *"العمالة الفلسطينيّة داخل الخطّ الأخضر.. بين أنياب جشع تجّار التّصاريح واحتيال المشغّل الإسرائيليّ"*. تمّ الاسترداد من الحياة الجديدة: https://www.alhaya.ps/ar/Article/79279

بركات، جهاد. (1 5، 2024). *"عمّال فلسطين... لقمة عيش قد تؤدي إلى الاعتقال والتّنكيل والاستشهاد"*. تمّ الاسترداد من العربيّ الجديد: https://2u.pw/VeKmqN

البزور، مي. (2023). *"مفهوم التّطبيع ضمن بنية الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين ما بين ثنائيّة الرّفض والقبول"*. حيفا: المركز العربيّ للدّراسات الاجتماعيّة التّطبيقيّة – مدى الكرمل.

بسومي، نداء. (2023). *"العمال الفلسطينيوّن في "إسرائيل": الهروب من بطالة السّوق الفلسطينيّ"*. السّعوديّة: نون بوست.

بواكنة، سؤدد. (2024). *"الإشكاليّات والمعيقات الّتي واجهتها الموازنة العامّة للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في العشر سنوات الأخيرة وتأثيرها على مستوى الحوكمة في فلسطين"*. نابلس: جامعة النّجاح الوطنيّة، رسالة ماجستير غير منشورة.

ترتير، علاء. (18 4، 2021). *"عرض كتاب: الاقتصاد السّياسيّ في فلسطين: منظورات نقديّة مناهضة للاستعمار ومتعدّدة التّخصُّصات"*. تمّ الاسترداد من مركز رؤية للتّنمية السّياسيّة: https://2u.pw/8fFXJA

الجزيرة نت. (2 4، 2025). *"إسرائيل تعلّق دخول عمّال سوريّين دروز للعمل فيها"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/jJu2l6

جميل، مسيف؛ ربيع، إسلام. (2020). *"الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيليّ: المفاهيم النّظريّة والإمكانات العمليّة"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

حبّاس، وليد. (2024). *""العمّال الفلسطينيّون والتّبعيّة الاقتصاديّة: إسرائيل أمام مجموعة أسئلة نظريّة واستراتيجيّة ملحّة"*. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدّراسات الإسرائيليّة – مدار.

حبّاس، وليد؛ قزمار، عصمت. (2022). *"مستقبل العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيليّ على ضوء الحقائق الاقتصاديّة والسّياسيّة"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

حسين، حمدي. (2024). *"الضّفة الغربيّة وغزّة في مواجهة "سياسة التّحكّم" الاقتصاديّة الإسرائيليّة"*. الدّوحة: مركز الجزيرة للدّراسات.

حلس، رائد. (2021). *" أزمة إيرادات المقاصّة للسّلطة الفلسطينيّة في سياقها السّياسيّ وتداعياتها الاقتصاديّة"*. بيروت: مركز الزّيتونة للدّراسات والاستشارات.

حمدان، آيات. (2010). *"المساعدات الخارجيّة وتشكيل الفضاء الفلسطينيّ"*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

حمدان، محمود. (2019). *"نحو سياسات اقتصاديّة وطنيّة: لتعزيز الصّمود الفلسطينيّ والتّحرّر الوطنيّ"*. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الاستراتيجيّة – مسارات.

حمّود، طارق. (2023). *"تأثير السّياسات الإسرائيليّة على النّضال الفلسطينيّ: محطّات مفصليّة وسياسات مركزيّة"*. الدّوحة: مركز الجزيرة للدّراسات.

الخالدي، رجا؛ سمور، صبحي. (2011). *"النّيوليبراليّة بصفتها تحرّرًا: الدّولة الفلسطينيّة وإعادة تكوين الحركة الوطنيّة"*. بيروت: مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة، مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة، (ع: 88).

خندقجي، معتز. (2023). *"الآثار السّياسيّة والاجتماعيّة – الاقتصاديّة للعمالة الفلسطينيّة على المجتمع الفلسطينيّ نتيجة للعمالة الفلسطينيّة داخل إسرائيل"*. نابلس: جامعة النّجاح الوطنيّة، رسالة ماجستير غير منشورة.

خوري، أريج. (2023). *"الكولونياليّة الاستيطانيّة في السّياق الإسرائيليّ– الفلسطينيّ، تفكيك الاستعمار، وعلم اجتماع إنتاج المعرفة في إسرائيل"*. حيفا: المركز العربيّ للدّراسات الاجتماعيّة التّطبيقيّة – مدى الكرمل.

الدّريسي، سهام. (2020). *"حركة المقاطعة الفلسطينيّة (BDS) / دراسة تحليليّة لنموذج الحراك المدنيّ ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ"*. إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجيّ للدّراسات.

دغلس، عاطف. (4 8، 2024). *"دون عمل ولا تعويض.. العمّال الفلسطينيّون بإسرائيل مشرّدون بالضّفة"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/7TR2oE

دياب، محمّد. (2018). *"التّنمية والسّياسة: السّياق الفلسطينيّ"*. رام الله: معهد السّياسات العامّة، مجلّة سياسات (ع: 44).

الرّجبي، عماد. (3 7، 2017). *في 1967، قبضت إسرائيل على اقتصاد فلسطين: حصار الزّراعة والصّناعة.. ناهيك عن مسألة العمّال!* تمّ الاسترداد من مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635787

رمّانة، رامي. (16 10، 2020). *"قاعس السّلطة عن إجراء تغيّرات جذريّة في نفقاتها أبقاها حبيسة أفعالها"*. تمّ الاسترداد من فلسطين أون لاين: https://2u.pw/0Dxj6

الرّوابدة، هديل. (3 11، 2019). *"لماذا يوافق أردنيوّن على العمل في إسرائيل؟"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/l57q4S

روز، أندريو. (2019). *"قراءة في كتاب "رجال الحجارة: الفلسطينيّون الّذين بنوا إسرائيل""*. إسطنبول: مركز رؤية للتّنمية السّياسيّة.

الزّعانين، رنين. (2019). *" سبل مواجهة الفقر في فلسطين وأثرها في تعزيز التّنمية المستدامة"*. غزّة: جامعة الأزهر: رسالة ماجستير غير منشورة.

زكي، محمّد. (2021). *"الاقتصاد السّياسيّ في أزمته "إعادة طرح الاقتصاد السّياسيّ والعودة للأساسيّات""*. الجزائر: مجلّة القرطاس للعلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة، (م: 1، ع: 2).

سعدالله، عيسى. (27 6، 2016). *"أبو شهلا: 31 مليار شيكل إجمالي مستحقّات العمّال الفلسطينيّين المحتجزة في إسرائيل دون الفوائد"*. تمّ الاسترداد من جريدة الايام: https://2u.pw/XMkbbP

سلامة، عبدالغني. (2019). *"إسرائيل، والصّراع على هويّة الدّولة والمجتمع"*. رام الله: مجلّة قضايا إسرائيليّة (ع: 72).

شرارة، رندة. (1991). *"مشكلة العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل"*. رام الله: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة (م: 22، ع: 86).

شراونة، ماهر. (2023). *"واقع العمّال الفلسطينيّين في جنوب الخليل الّذين يعملون في الأراضي المحتلّة (1948) والآثار الاجتماعيّة المترتّبة عن عملهم"* . القدس: جامعة القدس- أبو ديس: رسالة ماجستير غير منشورة.

الشّريف، ماهر. (7 6، 2019). *"على هامش "ورشة المنامة": "السّلام الاقتصاديّ": خلفيّاته، مضامينه وهدفه"*. تمّ الاسترداد من مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة: https://www.palestine-studies.org/ar/node/236019

الشّقاقي، إبراهيم. (2021). *"اندثار القطاعات الإنتاجيّة الفلسطينيّة: التّجارة الدّاخليّة كنموذج مصغّر لتأثير الاحتلال"* . أمريكا، فلسطين: شبكة السّياسات الفلسطينيّة – الشّبكة.

صادق، ميرفت. (29 1، 2019). *"عشيّة احتجاجات شعبيّة.. عبّاس يوقف قانون الضّمان الاجتماعيّ"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/BVx03n

الصبّاغ، زهير. (1998). *"العمّال الفلسطينيّون في اسرائيل بين مطرقة الكولونياليّة وسندان التّبعيّة"*. فلسطين: مجلّة السّياسة الفلسطينيّة، (ع: 17).

صبيح، ماجد؛ عبدالكريم، نصر. (2017). *"حدي الاستدامة الماليّة للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السّياسيّة والاقتصاديّة غير المستقرّة للفترة (1996-2015)"*. مصر: المجلّة العربيّة للإدارة، (م: 37، ع: 4).

طملية، إخلاص. (18 4، 2022). *"عرض كتاب: الاقتصاد السّياسيّ في فلسطين: منظورات نقديّة مناهضة للاستعمار ومتعدّدة التّخصُّصات"*. تمّ الاسترداد من مركز رؤية للتّنمية السّياسيّة: https://2u.pw/8fFXJA

الطّويل، فراس. (1 9، 2025). *"العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل: تبعيّة مستمرّة منذ 1967"*. تمّ الاسترداد من مجلّة آفاق البيئة والتّنمية : https://www.maan-ctr.org/magazine/article/4692/

العاروري، وفاء. (10 10، 2024). *"أوضاع عمال الضّفة بعد انقطاعهم لعام عن العمل بالدّاخل الفلسطينيّ"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/b2fJe5

العاروري، وفاء. (10 30، 2015). *"70 % من العاطلين عن العمل في فلسطين من حملة "البكالوريوس"!"*. تمّ الاسترداد من الاقتصاديّ: https://2u.pw/FyJl6u

عايد، خالد. (11 2، 2020). *"مواقف الدّول العربيّة من صفقة القرن: رفض لفظيّ بدون إجراءات، واستمرار مساعي التّسوية والتّطبيع"*. تمّ الاسترداد من مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة : https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649773

عبد النّور، سامر؛ التّرتير، علاء؛ زريق، رامي. (2 7، 2021). *"زراعة فلسطين من أجل الحرّيّة"*. تمّ الاسترداد من شبكة السّياسات الفلسطينيّة – الشّبكة: https://2u.pw/fAd5M3

عبدالكريم، نصر. (2025). *"تفكيك الاقتصاد الفلسطينيّ في سياق الحكم الذّاتيّ"*. رام الله: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة (ع: 144).

عبدالله، سمير؛ أجلند، آنا. (2005). *"نحو صياغة رؤية تنمويّة فلسطينيّة"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة – ماس.

عبدالهادي، علي. (2006). *العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل: الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

عدنان، رائد. (2024). *"العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل (دراسة في ضوء المواثيق الدّوليّة)*. رام الله: الكلّيّة العصريّة الجامعيّة: المجلّة العصريّة للدّراسات القانونيّة (م: 3، ع: 1).

عرفة، نور. (16 11، 2023). *"العقاب الجماعيّ بحقّ العمّال الفلسطينيّين"*. تمّ الاسترداد من مركز مالكوم كير–كارنيغي للشّرق الأوسط: https://h1.nu/1d8En

عزّام، رغد. (2025). *"العمالة الفلسطينيّة في الدّاخل المُحتلّ: التّحدّيات الاجتماعيّة وسُبل التّمكين الاقتصاديّ"*. إسطنبول: مركز رؤية للتّنمية السّياسيّة.

عطيّة، عبدالله. (2020). *"أثر العمالة الفلسطينيّة في المستوطنات الإسرائيليّة (الضّفّة الغربيّة) على الاقتصاد الفلسطينيّ (1994–2019)"*. نابلس: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النّجاح الوطنيّة.

عودة، محمّد. (2022). *"المنظور الفلسطينيّ للسّياسات العامّة، وسياسات الحماية الاجتماعيّة نموذجًا "*. رام الله: مجلّة سياسات، معهد السّياسات العامّة (ع: 53).

عيتاني، مريم؛ أبو وردة، أمين؛ عيد، وضاح. (2011). *"معاناة العامل الفلسطينيّ تحت الاحتلال الإسرائيليّ"*. بيروت: مركز الزّيتونة للدّراسات والاستشارات.

عيساوي، أحمد. (2022). *"مدى توافق السّياسة الماليّة للسّلطة الفلسطينيّة مع إستراتيجيّاتها السّياسيّة والاقتصاديّة (2007–2018)"*. نابلس: جامعة النّجاح الوطنيّة، رسالة ماجستير غير منشورة.

فرّاج، لميس. (2025). *جدليّة العمّال الفلسطينيّين في الدّاخل المحتلّ*. بيروت: مجلّة الدّراسات الفلسطينيّة (ع: 144).

فرسخ، ليلى. (2010). *العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ومشروع الدّولة الفلسطينيّة (1967-2007)*. المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الدّيمقراطيّة: رام الله.

فرسخ، ليلى. (2024). *"إعادة تصوّر التّحرّر الاقتصاديّ في فلسطين: التّحدّيات والفرص"*. الدّوحة: معهد الدّوحة للدّراسات العليا: مجلّة عمران للعلوم الاجتماعيّة.

قبلان، فريد. (2000). *"مشاكل القوى العاملة في فلسطين"*. القاهرة: معهد البحوث والدّراسات العربيّة.

قرقر، مجدي. (2011). *"بين التّطبيع الرّسميّ والرّفض الشّعبيّ لإسرائيل"*. مكتبة جزيرة الورد: القاهرة.

الكرد، ماهر. (2024). *"العمالة الفلسطينيّة بإسرائيل: اتّجاهاتها، ودوافعها، وتأثيراتها"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

لافي، إسراء. (6 10، 2023). *"التّطبيع التّجاريّ والعمل عند الاحتلال ضمن سياق التّحرّر.. الموقع من الإعراب في الثّقافة الوطنيّة"*. تمّ الاسترداد من مجلّة إطار: https://etar.info/Mj3

اللّبدي، طاهر. (1 5، 2024). *"تنقّل اليد العاملة الفلسطينيّة في السّياق الاستعماريّ"*. تمّ الاسترداد من صفر (الأرض، العمل، رأس المال): https://2u.pw/72pAqh

ماس. (2007). *"سبل تفعيل دور النّقابات العمّاليّة في صياغة السّياسات العامّة"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ– ماس.

ماس. (2022). *"مستقبل العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيليّ في ضوء الحقائق الاقتصاديّة والسّياسيّة"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ.

ماس. (2023). *"التّأثيرات الاقتصاديّة لنقص العمالة في بعض القطاعات الحيويّة في السّوق المحلّيّ"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

ماس. (2023). *"دور التّنظيمات النّقابيّة في تعزيز الحماية الاجتماعيّة للعاملين في القطاع الخاصّ"* . رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

محارمة، إيهاب. (15 7، 2021). *"انتهاك إسرائيل لحقوق العمّال الفلسطينيّين: كوفيد-19 والإساءات المنهجيّة"*. تمّ الاسترداد من موقع شبكة السّياسات الفلسطينيّة – الشّبكة: https://2u.pw/iubaiQ

محارمة، إيهاب. (2021). *"نحو سياسة عامّة تحمي حقوق العاملين الفلسطينيّين بأجر في "إسرائيل" والمستعمرات"*. الدّوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات: مجلّة حكامة، (ع: 2).

محارمة، إيهاب. (2025). *"تسخير إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة: استراتيجيّة تمحو الوجود"*. أمريكا، فلسطين: شبكة السّياسات الفلسطينيّة – الشّبكة.

مدار. (1 1، 2020). *"احتلال العمل"*. تمّ الاسترداد من المركز الفلسطينيّ للدّراسات الإسرائيليّة – مدار: https://2u.pw/YURcq58i

مدى الكرمل. (2021). *الاقتصاد الفلسطينيّ في إسرائيل: قراءة استعماريّة*. حيفا: المركز العربيّ للدّراسات الاجتماعيّة التّطبيقيّة – مدى الكرمل.

المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان. (1 5، 2022). *"في يوم العمّال العالميّ، عمّال فلسطين يعانون بسبب الانتهاكات الإسرائيليّة لحقوقهم وغياب منظومة وطنيّة للحماية الاجتماعيّة"*. تمّ الاسترداد من المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان: https://2u.pw/dIlc0F

مسيف، مسيف. (2019). *"كيفيّة الحدّ من الارتهان الاقتصاديّ في ظلّ بروتوكول باريس الاقتصاديّ "الانفكاك الاقتصاديّ عن إسرائيل"*. رام الله: معهد السّياسات العامّة، مجلّة سياسات (ع: 47).

مكحول، باسم. (2000). *تحليل العرض والطّلب على العمالة الفلسطينيّة*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

منظّمة العمل الدّوليّة. (2008). *"وضع عمّال الأراضي العربيّة المحتلّة"*. تمّ الاسترداد من منظّمة العمل الدّوليّة (مؤتمر العمل الدّوليّ): https://2u.pw/ezeiSl

المنقبون. (13 2، 2024). *"ماذا نعرف عن العمالة الفلسطينيّة في "إسرائيل"؟"*. تمّ الاسترداد من المنقبون: https://2u.pw/7tiB8j

مؤسّسة الضّمير لحقوق الإنسان. (2021). *"تقارير عن الانتهاكات العمّاليّة الفلسطينيّة في مناطق 1948"*. رام الله: مؤسّسة الضّمير لحقوق الإنسان.

الموسوعة التّفاعليّة للقضيّة الفلسطينيّة. (1 7، 2022). *"العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل: سوق متقلّبة خاضعة للمصالح الإسرائيليّة"*. تمّ الاسترداد من الموسوعة التّفاعليّة للقضيّة الفلسطينيّة: https://2cm.es/1fTzk

موسى، السيّد؛ الصيّاد، إيمان. (2024). *"التّداعيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للغلاء المعيشيّ على محدودي الدّخل"*. مصر: مجلّة بحوث الشّرق الأوسط (ع: 104).

موسى، رائد. (1 3، 2023). *"فرصة جديدة.. شركة إسرائيليّة تستثمر مليارات الدّولارات من أموال العمّال الفلسطينيّين"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/ILIBbz

نابلسي، رازي. (2017). *الصّهيونيّة والاستيطان: استراتيجيّات السّيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، ط1*. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الاستراتيجيّة – مسارات.

نبيل، مالك. (27 7، 2024). *"عمّال فلسطين عالقون في الحرب والبطالة"*. تمّ الاسترداد من العربيّ الجديد: https://2u.pw/VWEniC

النّجار، علاء. (2024). *"الأمن القوميّ الفلسطينيّ: المفهوم .. التّحدّيات .. الفرص .. سبل التّعزيز"* . الدّوحة: مركز الجزيرة للدّراسات.

نصّار، محمّد. (16 9، 2022). *"ما هي جذور الأزمة الماليّة للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؟"*. تمّ الاسترداد من فلسطين الآن: https://2u.pw/jW4gaM

نعيرات، رائد. (2023). *"تأثير العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل على المقاومة الفلسطينيّة ومشروعها"*. عمّان: مجلّة دراسات شرق أوسطيّة، (م: 27، ع: 104).

النّقيب، فضل؛ عطياني، نصر. (2003). *"واقع ومستقبل العلاقات الاقتصاديّة الفلسطينيّة–الإسرائيليّة"*. رام الله: معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس.

وتد، محمّد. (13 7، 2024). *"حظر العمالة الفلسطينيّة بعد طوفان الأقصى يهدّد قطاع البناء الإسرائيليّ بالانهيار"*. تمّ الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/Nq03B1

يونس، منار. (1 10، 2021). *"العاملات الفلسطينيّات في المستعمرات الإسرائيليّة: مقابلات خاصّة تشي بالكثير عن الحقّ والكرامة المهدورة"*. تمّ الاسترداد من منظمة ڤيستو الدّوليّة للحقوق والتّنمية: https://2u.pw/8EfYVV

ثانيًا: المراجع الأجنبيّة

Agbahy, J., Grethe, H., (2020) *Labor exports from Palestine to Israel: a boon or a bane for West Bank economy.* Germany: IZA Journal of Development and Migration.

AlQadi, N. (2018). *The Israeli Permit Regime: Realities and Challenges.* Jerusalem: The Applied Research Institute - ARIJ.

Farsakh, L. (2005). *Palestinian Labor Migration to Israel: Labor Land and Occupation.* London: Routledge.

Habbas, W.; Quzmar, I. (2022). *The Future of Palestinian Labour inside the Israeli Market In light of Economic and Political Facts.* Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute.

Hever, S. (2010). *The Political Economy of Israel's Occupation.* London: Pluto Press.

Jamal, A. (2005). *The Palestinian National Movement: Politics of Contention 1967-2005.* Indiana University: Indiana University Press.

Joseph, Z. (2022) *The Israel Economy: A Story of Success and Costs.* Princeton University Press: Princeton.

Nasr, M. (2004). *Monopolies and the PNA, in State Formation in Palestine.* London: Routledge Curzon.

Raviv, O. (2021). *Shaping Palestinian Labor in the Israeli Economy, 1967-1969.* Be'er Sheva :Multidisciplinary Studies in Israeli and Modern Jewish Society.

Roy, S. (1999). *De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo.* Palestine : Journal of Palestine Studies.

Sayigh, Y. (2000). *The Palestinian Economy under Occupation Dependency and Pauperization.* Beirut: Journal of Palestine Studies.

Sorkin, A. (2024,4,22) *Migrant Workers in Their Own Land* تـمّ الاسـترداد مـن The New York Review: https://2u.pw/iZoxzN.

Sorkin, R. (2024, 4, 22) *Migrant Workers in Their Own Land* تمّ الاسترداد من ، almendron: https://2u.pw/iZoxzN

Tabar, L. (2013). *Power to the People: Lessons from the First Intifada.* Birzeit University: Center for Development Studies.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

PALESTINIAN LABOR IN ISRAEL: POLITICAL CHALLENGES AND THE DIALECTICS OF SURVIVAL

By
Ali Adnan Jabareen

Supervisor
Dr. Ra'ed Nuairat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2025

PALESTINIAN LABOR IN ISRAEL: POLITICAL CHALLENGES AND SURVIVAL DIALECTIC

By
Ali Adnan Jabareen
Supervisor
Dr. Ra'ed Nuairat

Abstract

This study seeks to examine and analyze the issue of Palestinian employment in Israel within the broader context of the Palestinian-Israeli conflict. It explores the historical origins of this employment, its current status under the Palestinian Authority, and the political challenges it encounters. Furthermore, the study investigates the dialectic of resilience associated with this phenomenon. Palestinian employment in Israel represents a complex intersection of Palestinian economic and social needs with Israeli political, security, and economic control, which is often characterized by coercion. The research also considers the official and popular Palestinian tactical responses—both daily and organizational—to this control, highlighting how such responses may create opportunities for Palestinian workers to resist and confront Israeli authority.

To this end, and in order to assess the validity of the study's premise—that the Palestinian employment model in Israel, despite its associated coercive conditions, political challenges, and numerous economic and social paradoxes, can serve as a space for Palestinian resilience and symbolic presence within Israel—and to address the central research question, namely: How can Palestinian employment in Israel be understood in light of the political challenges it encounters and their associated implications; the study employed multiple research methodologies. The primary approaches utilized include the descriptive-analytical (qualitative) method, the inductive method, and content analysis.

The study arrived at several conclusions, the most significant of which is that the relationship between Palestinian labor and Israel is not merely a transactional, work-for-wages dynamic. Rather, it constitutes a colonial relationship wherein Palestinians actively reproduce their resistance and confrontation with Israel. The condition of Palestinian employment in Israel is complex and precarious, characterized by a dependency that is influenced by numerous regional and international political,

economic, financial, and technological factors. Israel employs a security, political, and military apparatus to regulate these workers through mechanisms such as permits, checkpoints, barriers, walls, and surveillance technologies, thereby exacerbating Palestinian economic and social dependence.

Keywords*:* Palestinian employment in Israel, dialectics of survival, colonial relationship, symbolic presence, permit system, economic dependency.